جـامعـة مـولـود معمـري– تيـزي وزو

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

قسـم العلوم السياسية

تأثير الأزمة المالية في اليونان على التجربة التكاملية الأوروبية خلال الفترة (2008/2016)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص:دراسات متوسطية

من إعداد الطالبتين :

– حماد ربيحة.

– بوداود كهينة.

إشراف الأستاذة:

قصدالي فلة.

أعضاء لجنة المناقشة

– زاوي رابح .....رئيسا

– قصدالي فلة ..... مشرفا ومقررا

– عليوة جمال ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/ 2017

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالي:

«يرفع الله الذين آمنُوا مِنْكُم والذينَ أوتوا العِلْمَ دَرجات».

صدق الله العظيم

المجادلة "11".

دعـــــاء

«اللهم أني:

أسألك خير المسألة وخير الدعاء وخير النّجاح، وخير العمل، وخير الثواب، وخير الحياة وخير الممات، وثبتني وثقل موازيني وحقق إيماني وارفع درجتي

ربّنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النّار. وصّل اللّهم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه الأخيار وسلّم تسليما كثيرا».

شكر و عرفان

الحمد والشكر للّه سبحانه وتعالى الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل البحثي....

كما يشرفنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان لأستاذتنا الكريمة **"قصدالي فلة"** التي قبلت وبدون تردد الإشراف علينا في هذه المذكرة، وذلك بكثير من التشجيع والحرص على إتمام العمل وإتقانه، حيث لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها الثمينة طوال مراحل إنجاز هذا البحث ومشوارنا الجامعي بشكل عام، فكانت نعم التربية والكرم والنصح.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل **"واري عبد الكريم"** الذي لم يتوان يوما في تشجيعنا والحرص على توجيهنا وإمدادنا بالمراجع من أجل إتمام هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة مسبقًا.

وأخيرًا ليس آخرا، نشكر جزيل الشكر كل الأحباب والأصدقاء الذين شجعونا على إتمام هذا العمل، فلهم منا جميعا جميل الشكر والعرفان والتقدير.

"ربيحة وكهينة"

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

«قل إنّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله ربّ العالمين».

أهدي عملي هذا إلى من لا اتمنى من الدنيا سوى رضاهم و قال الله عزّ وجلّ :«وقضي ربّك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا».

منبع الحنان وهبة الرحمن وأعزّ ما أملك في الوجود التي أحبتني بلا مقابل أمي الحبيبة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

أبي الغالي الذي أعطاني عن حب ولا يريد أن يأخذ مني شيئا ووفر لي سبل العلم أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى أعزّ من شاركوني حلاوة الدنيا ومرها طيلة حياتي إخوتي حفظهم الله (مجيد، مصطفى، نسيم، فوضيل، غانية، رادية).

إلى كل الأهل والأقارب وكلّ من شجعني من قريب أو بعيد.

إلى أعز الناس ورفقاء الدرب خصوصا صبرينة، ليندة وسيلة.

إلى من تقاسمت معها ثمرة جهدي الأخت ربيحة حماد.

إلى كل طالب علم.

وإلى كل من يعرفني.

"كهينة"

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

«قل إنّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله ربّ العالمين».

أهدي عملي هذا إلى من قال فيهما الله عزّ وجلّ «وقضى ربّك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا».

إلى أعز ما أملك في الوجود والذي يعود لهما الفضل في تربيتي وتعليمي، اللذان أنارا درب حياتي وكافحا من أجل سعادتي ونجاحي.

أمي أمي لك مني الوفاء والصّحبة وكل الطاعة والمحبة.

أمي أهدي لك نجاحي الذي أنت صاحبته.

إلى أبي العزيز طال الله في عمرك وبارك فيك أشكرهما على كل ما قدماه لي وأتمنى إن أوفق في رد ولو جزء قليل منه.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى زوجي العزيز الذي كان لي سندًا ماديا ومعنويا حتى إتمام هذا العمل، أطلب منالله أن يبارك فيه ويحفظه من كلّ سوء.

إلى كلّ رفقاء الدرب وأخصّ بالذكر صديقاتي الغاليات فضيلة، وسيلة سيليا، فلهنّ مني جزيل الشكر والتقدير والاحترام.

وإلى من تقاسمت معها ثمرة جهدي الأخت "كهينة بوداود".

إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري وكل العاملين والمشرفين في هذا القسم.

إلى كل طلب علم، وإلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي...

"ربيحة"

ملخص:

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز صور التكامل الاقتصادي في عصرنا الراهن، فقد عمل منذ نشأته على توحيد وتنسيق مختلف السياسات الاقتصادية بين دولة الأعضاء، لكن مع بداية 2010 بدأ هذا الشكل من التكامل الاقتصادي يشهد مشكلة تهدد استقراره، ألاّ وهي أزمة الديون السيادية باليونان، فتحولت هذه القضية إلى أخطر أزمة تهدد تماسكه، هذا ما أدى إلى عقد عدّة جلسات ومفاوضات بين قادة منطقة اليورو من أجل التصدي لهذه الأزمة ومنع توسعها داخل المنطقة، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية لبعث الاستقرار الاقتصادي من جديد.

جاءت هذه الدراسة لتبين تأثير الأزمة اليونانية على التكتل الأوروبي باعتباره من أبرز تجارب التكامل الاقتصادي بالعالم، إلا أنه تأثر بصورة كبيرة إثر تفاقم أزمة الديون اليونانية. لقد سعى هذا التكتل لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية في ظل أزمة اليونان وتوصلت الدراسة إلا أن سياسات التقشف التي تبنتها منطقة اليورو للخروج من الأزمة، وبعث الإستقرار الاقتصادي هي سياسات فاشلة بالرغم من الانتقادات الموجهة لها من طرف الدول الأعضاء، لأنّها أدت إلى نمو ديونها، وانخفاض معدلات نمو ناتجها المحلي، وارتفاع معدلات البطالة باليونان وبالمنطقة، فالتكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي هو نموذج اقتصادي معيب بسبب عدم وحدة القرار السياسي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الأزمة المالية، أزمة الديون السيادية.

Abstract

The European Union is one of the most prominent forms of economic integration in our time. Since its inception, the European Union has worked to unify and coordinate the various economic policies among the member states. However, by the beginning of 2010, this form of economic integration began to face a problem that threatens its stability: the sovereign debt crisis in Greece. Which led to several meetings and negotiations among the leaders of the euro area to address this crisis and prevent expansion within the region, and address the macroeconomic imbalances to restore economic stability.

This study is intended to show the impact of the Greek crisis on the European bloc as one of the most prominent experiences of economic integration in the world, but it was greatly affected by the worsening Greek debt crisis. The bloc sought to tackle the macroeconomic imbalances in the Greek crisis.

The study concluded that the austerity measures adopted by the euro area to emerge from the crisis and economic stabilization were failed policies despite criticism from member states because they led to their debt growth and low rates. GDP growth and high unemployment rates in Greece and the region. Economic integration in the EU is a flawed economic model because of the lack of unity of political decision.

Keywords: economic integration, financial crisis, sovereign debt crisis.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.....I

الإهداء **01**.....**II**

الإهداء 02.....**III**

الملخص.....**IV**

فهرس المحتويات.....**V**

قائمة الجداول.....**VI**

قائمة الأشكال.....**VII**

مقدمة.....أ-ب-ج-د-هـ-و

الفصل الأول: نشأة وتطوّر التجربة التكاملية الأوروبية.

تمهيد 02

المبحث الأول: أسباب وظروف نشأة التجربة التكاملية الأوروبية 03

المطلب الأول:الأسباب السياسية والأمنية.....03

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية 08

المبحث الثاني: مراحل نشأة وتطوّر التجربة التكاملية الأوروبية.....10

المطلب الأول: اتفاقية الجماعة الأوروبية للفحم والصلب.....11

المطلب الثاني: اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة 13

المطلب الثالث: اتفاقية ماستريخت 16

المبحث الثالث: الهياكل التنظيمية للاتحاد الأوروبي وسياساته التطبيقية 23

المطلب الأول: مؤسسات الاتحاد الأوروبي 24

المطلب الثاني: آليات الاتحاد الأوروبي 33

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف الاتحاد الأوروبي 37
خلاصة الفصل: 42

الفصل الثاني: الأزمة المالية اليونانية.

تمهيد 45
المبحث الأول: أسباب وظروف الأزمة المالية اليونانية 46
المطلب الأول: الظروف المحيطة بالأزمة في اليونان 46
المطلب الثاني: حزب سيريزا والتحولات الاجتماعية في اليونان 50
المبحث الثاني: ملامح الأزمة المالية اليونانية ونتائجها 53
المطلب الأول: انهيار النظام المصرفي.....53
لمطلب الثاني: تراجع سعر اليورو 58
المطلب الثالث: أزمة اللاجئين 62
خلاصة الفصل الثاني.....66

الفصل الثالث: تداعيات الأزمة المالية في اليونان على التجربة التكاملية الأوروبية.

تمهيد 68
المبحث الأول: آليات إدارة الأزمة اليونانية وتقييمها 69
المطلب الأول: حزم الانقاذ 69
المطلب الثاني: الإجراءات الداخلية المطبقة من طرف الحكومة اليونانية.....72
المطلب الثالث: انعكاسات خطط الانقاذ على اليونان.....77
المبحث الثاني: آفاق وتحديات التجربة التكاملية الأوروبية في ظل الأزمة المالية اليونانية
.....81
المطلب الأول: سوء الأوضاع الاجتماعية والإنسانية الأوروبية.....81
المطلب الثاني: انسحاب بريطانيا وتراجع التبادلات الاقتصادية الداخلية 86

المطلب الثالث: الآفاق و السيناريوهات المستقبلية للأزمة المالية اليونانية 92
خلاصة الفصل الثالث 97
الخاتمة العامة 99
قائمة المراجع 105

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد مقاعد كل دولة في البرلمان	28
02	الدين العام بالنسبة للتاريخ المحلي الإجمالي الوحدة مليار يورو	49
03	القروض الممنوحة لليونان حتى ديسمبر 2011 بالمليار	

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	السبب الرئيسي في تراجع اليورو أو الدولار	61
02	نسبة البطالة في اليونان بعد الأزمة المالية	81
03	متوسط التضخم في اليونان بعد الأزمة المالية	82
04	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار المالية الوحدة مليار دولار	83

المقدمة العامة

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تحولات وتطورات سريعة هامة في نطاق البيئة الاقتصادية العالمية الناجمة عن عوامل كثيرة من تحرير حركة رؤوس الأموال وتحرير التجارة من القيود، في ظّل هذه التغيرات الجذرية، سعت العديد من الدول إلى إقامة وتكوين تكتلات اقتصادية، وذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة لما عاشه العالم من تحولات مست جانب العلاقات الاقتصادية.

لقد عمل الاتحاد الأوروبي باعتباره أبرز التكتلات الرائدة على الصعيد العالمي إلى إقامة تكتل إقتصادي نقدي الذي يضم معظم الدول الأوروبية.

والهدف من هذه الوحدة الاقتصادية النقدية تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الأعضاء، وذلك لمواجهة الأزمات الاقتصادية والحدّ من الاختلافات التي تواجهها هذه الدول على المستوى الداخلي والخارجي، لتحقيق درجة عالية من الاستقرار والأهداف المنشودة.

يسعى الاتحاد الأوروبي الى الحفاظ على هذا الوضع الاقتصادي والأهداف التي وضعه من أجل إنجاح هذا التكتل الاقتصادي لكنه واجه عدة مشاكل مع الأزمة المالية في 2008 بسبب انعكاسات أزمة الرهن العقاري التي تعد السبب الرئيسي لانفجار أزمة الديون السيادية في منظمة اليورو، وبوجه الخصوص اليونان التي تفاقمت ديونها وعجزها عن دفع الديون المترتبة عليها، التي أصبحت تهدد أمن واستقرار منظمة اليورو.

لقد وصل تفاقم أزمة الديون السياسية لليونان والخلاف الذي تبعه بين زعماء الدول الأعضاء قبل الاتفاق على خطة لإنقاذ اليونان من الإفلاس إلى درجة جعلت الدول الأوروبية تتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى انهيار التكامل الاقتصادي الأوروبي والقضاء على منظمة اليورو.

انطلاقا من كل ما سبق ذكره سوف نطرح الإشكالية التالية:

– كيف أثرت أزمة الديون اليونانية على التجربة التكاملية الأوروبية؟

تتفرع الإشكالية على ضوء الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل دول منطقة اليورو متكاملة بالشكل الكافي من حيث الهيئات والمؤسسات والقرار السياسي بما يسمح لها من تشكيل وحدة نقدية بالرغم لتعرضها للأزمة المالية اليونانية؟

2- هل أثرت الأزمة المالية اليونانية على التجربة التكاملية الأوروبية؟

3- ما هو مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية في ظل الأزمة المالية اليونانية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- كلما زادت الأزمات داخل التجارب التكاملية، كلما تناقصت الوتيرة الاقتصادية.

2- تعرض الاتحاد الاوروبي لأزمة اليونان،أدى الى اختلاف في مواقف الدول الاعضاء.

3- اذا تفاقمت الأزمة المالية اليونانية داخل منطقة اليورو،تسارعت دول منطقة اليورو لاحتواء الأزمة بضمان استقرار ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية.

1- أسباب اختيار الموضوع:

من بين أهم الأسباب التي دفعت إلى اختيار موضوع البحث والذي جاء تحت عنوان "تأثير الأزمة المالية في اليونان على التجربة التكاملية الأوروبية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصّص الذي ندرس فيه.
- حداثة الموضوع واحتلاله الصدارة على المستوى الدولي باعتباره يمسّ أهم تكتل اقتصادي عرفته الساحة الاقتصادية الدولية.
- الرغبة الشخصية في دراسة قضايا الاتحاد الأوروبي ومسار انطلاق التجربة الأوروبية ومدى تأثيرها بالواقع الاقتصادي وتحديدًا الأزمة المالية.
- الميل إلى الخوض في المواقع الحديثة التي تعرف تطورات وتحوّلات متلاحقة من خلال متابعة مستجدات أزمة اليونان فيما يخصّ خطط الإنقاذ التي تقدمها قادة الدول الأوروبية للمحافظة على منطقة اليوروبالاضافة الى معرفة افاق و سيناريوهات الازمة اليونانية.

2- أهمية وأهداف الدراسة:

مما سبق يمكن بلورت أهداف وأهمية البحث في النقاط الآتية:

- محاولة الإحاطة بكل الجوانب النظرية والفنية للوحدة لمعرفة أوجه القصور في التجربة الأوروبية "اليورو".
- محاولة البحث في حجم أزمة الديون السياسية الأوروبية وسبب انتشارها بشكل كبير في دول الاتحاد الأوروبي خاصة اليونان.
- توفير مرجع إضافي يمكن أن يستفيد منه الطلبة الذين يرغبون في الاتجاه نحو هذا التخصّص.
- معرفة أهمّ التحولات التي طرأت على منطقة اليورو والظروف الداخلية والخارجية وأهم تداعياتها على التجربة التكاملية الأوروبية.

3- صعوبة الدراسة:

إنّ الصعوبات التي تلقيناها أثناء مسيرتنا في إنجاز هذا البحث لا تختلف عن تلك المألوفة لدى الباحثين، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- نقص فادح في المراجع باللغة العربية.
- الندرة الكاملة للمراجع المتعلقة بالموضوع في المكتبات الجامعية.

4- حدود الدّراسة:

الإطار الزماني للدراسة: فقد شمل الإطار الزماني للدراسة من 2008 إلى 2016 لكون أزمة اليونان تزامنت مع بداية الأزمة المالية العالمية.

الإطار المكاني للدراسة: فهو بالتحديد منطقة اليورو التي تتكوّن من سبعة عشر دولة مع التركيز على اليونان باعتبارها الدولة الأكثر تأثرًا بأزمة الديون السيادية واحتمال وقوعها في الإفلاس هي الأقرب مقارنة مع بقية الدول.

5- منهجية الدراسة:

- المنهج التاريخي من خلال تطرقنا لأهم الأسباب السياسية والاقتصادية التي مهدت لانشاء الاتحاد الاوروبي،وتتبعا لتطور التاريخي للتجربة التكاملية الأوروبية و ذلك لعرضنا لمراحل نشأة وتطور التجربة الأوروبية.

- المنهجي التحليلي: وذلك من خلال تحليلنا للأزمة المالية اليونانية لعرضنا لأهم أسباب وملامح ونتائج الأزمة اليونانية، وكيفية تأثيرها على التجربة التكاملية الأوروبية.

6- الدراسات السابقة:

1- كفية قسميوري، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة اليونان، مذكرة ماستر جماعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2015، وتهدف الدراسة إلى إظهار أنّ الاتحاد الأوروبي هو من أبرز أشكال التكامل الاقتصادي العالمي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ككل بالمنطقة وتوصلت الدراسة إلى أنّ التكامل الاقتصادي يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية لكل دولة وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي ما يدعم الرفاهية الاجتماعية.

2- شيحة نور الهدى، تداعيات أزمة منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة اليورو، دراسة حالة فرنسا، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة، وتوصلت الدراسة إلى أنّ أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو ساهمت في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/ 2013.

وتهدف هذه الدراسة إلى إظهار أثر أزمة الديون السيادية على مكانة اليورو الدولية من جهة، والسيناريوهات المحتملة لمستقبل الوحدة النقدية الأوروبية من جهة أخرى، وتوصلت الدراسة إلى أنّ أزمة اليونان كشفت عن قصور الوحدة النقدية الأوروبية بسبب عدم وجود سلطة مالية مركزية في دول الاتحاد.

تقسيم الدراسة:

بهدف الإلمام الجيد بجوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتختمهم خاتمة عامة.

– الفصل الأول: جاء تحت عنوان "التجربة التكاملية الأوروبية" وتم تناوله من خلال ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: تطرق إلى أهم الأسباب السياسية الأمنية والأسباب الاقتصادية لنشأة وتطور التجربة التكاملية الأوروبية.

أما المبحث الثاني: كان بعنوان مراحل نشأة وتطوّر التجربة الأوروبية بجميع مراحلها بداية باتفاقية الحديد والصلب حتى غاية إنشاء العملة الموحدة اليورو إثر معاهدة ماستريخت.

أما المبحث الثالث: فجاء تحت عنوان "الهياكل التنظيمية للاتحاد الأوروبي وسياساته التطبيقية" فتطرق إلى مختلف المؤسسات والهياكل التنظيمية منها المجلس الأوروبي والبرلمان والمفوضية الأوروبية وغيرها بالإضافة إلى مجموعة من الآليات، كما تتضمن مجموعة من الأهداف والمبادئ التي تعمل على ضمان فعالية نجاح هذه التجربة التكاملية وتجسيد هذه السياسات على أرض الواقع.

– أما الفصل الثاني: فكان تحت عنوان: "الأزمة المالية اليونانية" حيث تم تناوله من خلال مبحثين، فالمبحث الأول تطرق إلى أهم الأسباب الداخلية والخارجية التي ساهمت في انطلاق الأزمة اليونانية أهمها تزييف الأرقام والحسابات والفساد المتفشي في القطاع العام.

أما المبحث الثاني عالج الملامح والنتائج التي خلفتها على الاقتصاد اليوناني والاتحاد الأوروبي، من تراجع سعر اليورو وتفشي أزمة اللاّجئين في اليونان وإنهيار النظام المصرفي الأوروبي.

– أما الفصل الثالث والأخير، فتناول جانب تأثير الأزمة المالية اليونانية على التجربة التكاملية الأوروبية بشكل عام وعلى مكانة اليورو في الساحة الاقتصادية الدولية، حيث تم اعتماده كعملة احتياطية دولية بشكل خاص. وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تطرق إلى آليات إدارة الأزمة اليونانية بالاعتماد على ثلاث حزم إنقاذ، ومختلف الإجراءات الداخلية المطبقة من طرف الحكومة اليونانية، وانعكاسات خطط الإنقاذ على اليونان، أما المبحث الأخير فجاء تحت عنوان "آفات وتحديات التجربة التكاملية الأوروبية في ظل الأزمة المالية اليونانية"، حيث تناول هذا المبحث سوء المشاكل الاجتماعية والانسانية الأوروبية، إضافة إلى انسحاب بريطانيا وتراجع التبادلات الاقتصادية الداخلية وأخيرًا تطرق إلى نظرة مستقبلية للأزمة اليونانية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والسيناريوهات المحتملة للأزمة ومستقبل التجربة التكاملية الأوروبية وإجمالاً لهذا البحث كانت الخاتمة التي تناولنا فيها أهم النتائج المجيبة على الفرضيات المطروحة، والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها لأي تكامل اقتصادي نقدي، وهناك جملة أسئلة لم يجب عليها تركت كآفاق مستقبلية للبحث.

الإطار المفاهيمي:

1– تعريف التكامل:

أ– لغة:

إنّ كلمة التكامل Intégration ذات أصل لاتيني وابتدائي استعملها عام 1620 في قاموس أوكسفورد الإنجليزي، بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلّ واحد، وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى العام لكلمة تكامل، فهي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكوّن منها كلّ واحد، وقد ذكر في القواميس العربية بنفس المعنى تقريبًا، إذْ جاء في قاموس مختار

الصحاح، كَمَلَ وكَمُلَ وكَمِلَ وكَمالاً وتَكَامَلَ وتَكْمِيلَ وإكْمَالَ، بمعنى تم وكان كاملاً والكامل هو من تمت أجزاؤُه أو صفاتِه[1].

ب- لغة:

هناك إختلاف بين المفكرين حول تحديد هذا المفهوم، فحسب كلّ من:

* مورتن كابلن: «هو الطريقة التي تمكن الأنظمة المختلفة من تطوير علاقاتها المشتركة في مجالات مختلفة من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة»[2].

* أما إرنست هانس: «هو العملية التي بواسطتها يتم تحويل الولاء والنشاطات السياسية على مستوى الدول إلى مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول الأعضاء»[3].

* بالنسبة لكارل دويتش: «يعرّف التكامل بالحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة شعورًا كانيا بالجماعة، حيث يصبح لهذه الجماعة، تماثل في مؤسساتها السياسية والاجتماعية إلى درجة تمكنّها من تحقيق التطوّر السلمي في سياق عام»[4].

2- تعريف الأزمة:

الأزمة لغة: تعني الشدّة والقحط، يقال أصابتهم سَنةُ أزَمَنْتهُمْ أزْمًا، أي استأْصَلَتْهُمْ، وأزمَ علينا الدهر يَأزم أزمًا، أي استأصلتهم، أي اشْتد وقل خَيره.

والأزمة هي المضيق، ويطلق على كلّ طريق بين جبلين، مأزم. والأزمة هي السّنة المُجْدِبة يقال إنّ الشدّة إذا تتابعت انفجرت وإذا توالَت تولّت وفي حديث مجاهد "أن قُريشًا أصابتهم

---

[1]- كفية قسميوري، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي ، دراسة حالة اليونان (2008- 2015)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2015- 2016، ص 03.

[2]- آسيا لعمراني، سياسات التكامل والإندماج، محاضرات مقدمة لطلبة الليسانس السنة الثالث LMD، تخصص علاقات دولية، 2014، ص ص 04-05.

[3]- عامر مصباح، النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 40.

[4]- آسيا لعمراني، مرجع سابق، ص 05.

أزْمةٌ شديدةٌ وكان أبو طالب ذا عيالٍ". والأوزامُ السّنُوات الشدائد كالأوازِم وأتَم عليهم العام والدهْرُ يأْزمُ أزمًا وأُزُومًا، اشتدّ قحطُه، وقيل اشتدّ وقلّ خيرُه وسنة أزمةٌ وأزِمةٌ وأزُومٌ وآزِمَةٌ.

الأزمة اصطلاحا: لقد عرف الباحثون الأزمة بأنّها «حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرارًا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة»

ومنهم من عرفها بأنّها: «حالة غير غادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير متعاقدة، بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت المحدد»[5].

تعريف الأزمة المالية:

يمكن تعريف الأزمة المالية بأنّها تلك الاضطرابات التي تؤثر كليًا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسنّدات، الودائع المصرفية وأسعار صرف العمولات[6]، وهناك مفهوم آخر للأزمة المالية على أنّه اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه إنهيار في عديد من المؤسسات المالية وتمتد آثار هذه الأئمة إلى قطاعات اقتصادية أخرى، ومع استمرار تداعيات هذه الأزمة على هذه القطاعات قد تتحول إلى أزمة اقتصاديةبأتم معنى الكلمة مثل الأزمة الاقتصادية لعام 1929[7].

تعريف أزمة الديون السيادية:

تعرف أزمة الديون السيادية بأنّها فشل الحكومة في القيام بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الإلتزامات المستحقة عليها بموجب

---

[5]–براهيم مزيود ، قنوات تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد1، أفريل 2014.

[6]– ثريا الخزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية ، التحديات وسبل المواجهة، كلية الأداة والاقتصاد، بجامعة بغداد، ص 04.

[7]– ساعد مرابط، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف، أيام 20، 21 أكتوبر 2009.

الدّين السيادي، وتجدر الإشارة إلى أنّ معظم حكومات تحرص على ألاّ تفشل في سداد إلتزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصا منها على الحفاظ على تصنيفها الإئتماني في سوق الاقتراض من التدهور، وذلك أن توقف الحكومة عن السّداد أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة وتجنبهم الاشتراك في أي مناقضات لشراء سنداتها في المستقبل، ويمتد الذعر المالي أيضا إلى باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة والذين لا يحملون هذه السّندات[8].

[8]–نور الدين بولكور، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث، عدد 13، 2013، ص 60.

الفصل الأول

نشأة وتطوّر التجربة التكاملية الأوروبية

تمهيد:

تعد التجربة التكاملية الأوروبية النموذج الأمثل للتكامل الإقتصادي والنقدي، والذي كان نتاج المحاولات المتكررة والمتعاقبة التي قامت بها الدول الأوروبية طيلة مدّة تجاوزت خمسين عاما، وقد اتخذت هذه الدول خلال هذه الفترة مسالك وصيغ عديدة لم يكتب لها النجاح إلاّ للصيغة التّي انتهت إلى الإتحاد الأوروبي، وذلك انطلاقا من أهداف متواضعة وفي مجالات محدودة إلى أهداف بالغة الأهمية، ولقد تدرجت التجربة الأوروبية بدءًا بإقامة إتحاد جمركي، ثمّ سوق مشتركة وصولاً إلى إتحادإقتصادي ونقدي، واِستطاعت هذه الدول أن تنتقل من تكامل إقليمي صغير يضم بضعة دول إلى تكامل إقتصادي ونقدي أكبر.

المبحث الأوّل: أسباب وظروف نشأة التجربة التكاملية الأوروبية.

خلفت الحرب العالمية الثانية دمارًا في معظم دول العالم، خصوصا في أوروبا التي كانت مسرحا لمعظم معاركها، حيث دمرت معظم منشآتها الاقتصادية والصناعية، مما يجعلها تدرك أنّه من الصعب عليها أن تجاري الأوضاع الدولية الجديدة، وذلك راجع للعديد من الأسباب منها السياسية والأمنية، وأسباب اقتصادية نتج عنها تراجع في الأسعار والبنية التحتية للإتحاد الأوروبي.

وسنحاول من خلال هذا المبحث استعراض أهم الأسباب السياسية والاقتصادية التي مهدت لنشأة وتطوّر التجربة التكاملية الأوروبية.

المطلب الأول: الأسباب السياسية والأمنية.

بعد تراجع دور أوروبا ككل على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، لم يعد بمقدور أوروبا أن تعتمد في تحقيق أمنها على قوامها الذّاتية وحدها بعد أن أصبحت منهوكة القوى، بحيث كانت بحاجة ماسة إلى الجهود الجبارة والأموال الضخمة لإعادة تشييد ما أتتْ عليه الحرب وإعادة بناء ما تهدّم من اقتصادها، وأدى تطوّر علاقاتها الاقتصادية بالولايات المتحدة إلى ظهور وعجز مزمن في ميزان مدفوعاتها لصالح هذه الدولة وعُرف هذا العجز بأزمة الدولار. ومعناها أنّ معدّل نمو طلب الولايات المتحدة الأمريكية على السلع الأوروبية أقل من معدل نمو طلب دول أوروبا على السلع الأمريكية، وأسفر ذلك عن وجود قصور دائم في موارد البلاد الأوروبية من الدولات لمواجهة حاجاتها من السلع الأمريكية.

وترجع هذه الأزمة إلى أسباب عدّة، أهمها عجز الصناعة الأوروبية عن منافسة الصناعة الأمريكية، واشتداد حدّة الحماية التجارية الأمريكية[1]، وأصبح من الواضح للدول الأوروبية أنّ التعاون أو الإندماج الاقتصادي، بينما هو المخرج الوحيد من مثل هذه الأزمة

[1]– حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ط1، ص ص 433– 444.

لأنّه يؤدي إلى توثيق العلاقات الاقتصادية بين الدول الأوروبية، والتخفيف من حجم علاقاتها بالولايات المتحدة.

ولأنّ قيام النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية آلت إلى قطبين متنافسين ومتناقضين من خارجها، فقد تحوّلت القارة الأوروبية نفسها إلى ساحة للحرب الباردة التي اِندلعت بينهما[1].

الحرب الباردة هو ذلك الصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ظهر هذا الصراع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان الخلاف المذهبي بين القطبين أثره البالغ في تعميق حجم الخلاف بينهما، وفي ظهور متغير جديد لعب دورًا مرموقًا في الصراع الدولي، ألا وهو العامل الإيديولوجي، فقد أدى ذلك الخلاف المذهبي إلى إنقسام دول العالم المتقدم إلى كتلتين رئيسيتين، "الكتلة الغربية الرأسمالية" وتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ورائها دول غرب أوروبا وكندا واليابان، و"الكتلة الإشتراكية الشيوعية" التي يتزعمها الاتحاد السوفياتي ومن خلفه دول شرق أوروبا، وتتمثل هاتان الكتلتين في كلّ من حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو[2].

الحلف الأطلسي (الناتو) مقره في بروكسل، ظهر بموجب معاهدة عسكرية وقعت في 04 أفريل 1949 بواشنطن، يظم 19 دولة هي بلجيكا، بريطانيا، كندا، الدانمارك، فرنسا إسلاندا، إيطاليا، هولندا ولوكسمبورغ، الولايات المتحدة، البرتغال ثمّ اليونان وتركيا في سنة 1952م، وألمانيا الغربية سنة 1955م.

---

[1]– محمد المجذوب، التنظيم الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، بدون طبعة، ص 516.

[2]– التحولات الدولية بعد الحرب العالمية الثالثة (الحرب الباردة)،تاريخ الزيارة:2017/04/21 على الساعة: 21:44 على الموقع الالكتروني: http://www.ouargla 30.com/t 58574-topic

تنص المعاهدة على تعاون الأطراف على حماية شعوبهم وحضارتهم والوقوف ضد أي عدوان موجه إلى أحد الأعضاء، وتنمية الإستقرار والرفاهية في شمالي الأطلسي، والتصدي للزحف الشيوعي.

أما بالنسبة للحلف الشيوعي السوفياتي، حلف وارسو الذي ظهر بموجب معاهدة عسكرية في 14 ماي 1955، الذي ضم الدول الشيوعية من شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي، ألبانيا، بلغاريا، بولونيا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، وجاء كرد فعل لسياسة الأحلاف الغربية، وسياسة الحصار والتطويق الأمريكية ولاتفاقية باريس 1955 التي سمحت بتسليح ألمانيا الغربية في إطار حلف NATO[1].

جاء مشروع الحلف الأطلسي من أجل معالجة القضايا العالقة بعد نهاية الحربين العالميتين، باعتبارها جزءًا من صراع أكبر بين الشرق والغرب وطرفاه معسكران كبيران، حيث تعتبر أوروبا الغربية جزءًا لا يتجزأ من أحدهما، وفي هذا السياق قام حلف شمال الأطلسي كأداة للدفاع عن معسكر غربي (رأسمالي ليبرالي) في مواجهة معسكر شرقي (اشتراكي شمولي) نظرا إليه باعتباره مصدر الخطر الرئيسي، وعلى الرغم من أنّ هذا الأخير لم يكن قد أقام بعد حلفًا أمنيا خاصًا به، إلاّ أنه ما لبث أنّ هذا الخطوة بعد ذلك بسنوات قليلة حتى أسس عام 1955م "حلف وارسو" ليكون ذراعه العسكري في المواجهة الشاملة مع المعسكر الغربي[2].

لقد ساهمت أوروبا الغربية منذ البداية، وقبل قيام تجربتها التكاملية، بحقيقة أنّ أمنها أصبح جزءًا لا يتجزأ من أمن المعسكر الغربي الذي أوكلت مسؤولية الدفاع عنه إلى تحالف مشترك تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، واشترطت أتم هذه الترتيبات في إطار إستراتيجية أمنية شاملة ترسم وتنفذ من خلال حلف شمال الأطلسي أو بالتنسيق معه.

---

[1]– حسن نافعة، مرجع سابق، ص 436.

[2]– محمد المجذوب، مرجع سابق، ص ص 531.

كانت تقدم الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة المعسكر الغربي دليلاً لا يمكن أن تخطئه العين على أنّ هذه القوّة العالمية الصاعدة باتت على استعداد لتحمل تكاليف وأعباء هذه الزعامة، فلم تتردد وسارعت إلى وضع أوروبا تحت مظلتها الأمنية خلال الحلف الأطلسي، والذي شكل في واقع الأمر حاضنة ملائمة لدول أوروبا الغربية، من أجل دفع وتسديد الفواتير السياسية والمالية المطلوبة لإنجاز وتحقيق وحدة أوروبية رأى في تلك المرحلة خط دفاع أول عن أمنه الوطني[1].

إنّ أحد إستراتيجيات الولايات المتحدة لتفكيك الاتحاد الأوروبي وإبعاده عن صنع القرار في السياسة الدولية العمل على توسيع الحلف الأطلسي إلى أوروبا الشرقية، وانفردت قرار التوسيع حينما تمسكت يضم ثلاث دول فقط وهم: بولونيا، وجمهورية الشيك والمجر، مقابل الاقتراح الأوروبي الذي يضيف إلى جانب الدول الثلاثة السابقة الذكر كلّ من سلوفينيا ورومانيا، مما أدى إلى زيادة التناقض والخلاف بينهما.

لقد حاول الأوروبيين على مدى فترات طويلة التحكم في المسائل الأمنية محليا ودوليا وبينما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لحلها، ويضع الأوروبيين تشديدًا أكثر على البنية بينما تؤكد أمريكا على القدرة، وتبالغ أوروبا في التأكيد على المقاربة الاقتصادية والسياسية، بينما تبالغ أمريكا في التأكيد على المقاربة العسكرية.

نتيجة لذلك يختلف الطرفين أساسا في طريقة التعامل مع التهديدات الأمنية الحديثة لأنّ أوروبا تفضل الأمن القائم على الديبلوماسية وعوامل التحفيز، بينما الولايات المتحدة تجعل الأمن صلبا في المقام الأوّل كحروب التدخل المحدودة للدفاع عن المصالح وتدعيم الأمن الإقليمي

رغم تطلع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهيمنة المنفردة على النظام الدولي إلاّ أنّ العلاقة بينهما وبين الجماعة الأوروبية لم تصل أبدًا في المستقبل المنظور إلى مرحلة

[1]– حسن نافعة، مرجع سابق، ص ص 440– 563.

الصدام المباشر، وذلك لأسباب عديدة منها: وصول تجربة التكامل والإندماج الأوروبي إلى مرحلة النضج والتي أتاحت لها قوّة حسم خيارتها وذلك وفقا لأولوياتها المدرجة في جدول أعمالها، بالإضافة إلى تداخل مصالح الجماعة الأوروبية تداخلاً شديدا مع مصالح الولايات المتحدة في إطار التداخل والتشابك القائم بين مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة ككل، والذي تجسده الشركات المتعددة الجنسية، بالإضافة إلى بروز فرص جديدة ومشرقة إثر سقوط وإنهيار المعسكر الاشتراكي وانطلاق قوى السوق والعولمة مما يفتح المجال أمام ظهور إمكانية التعاون والإندماج الأوروبي إلى مرحلة النضج والتي أتاحت لها قوة حسم خياراتها وذلك وفقا لأولوياتها المدرجة في جدول أعمالها، بالإضافة إلى تداخل مصالح الجماعة الأوروبية تداخلاً شديدًا مع مصالح الولايات المتحدة في إطار التداخل والتشابك القائم بين مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة ككل، والذي تجسده الشركات المتعددة الجنسية، بالإضافة إلى بروز فرص جديدة ومشرقة إثر سقوط وإنهيار المعسكر الإشتراكي وانطلاق قوى السوق والعولمة مما يفتح المجال أمام ظهور إمكانية التعاون والاندماج الاقتصادي ومنها دول الجماعة الأوروبية(

تشهد الساحة الاقتصادية العديد من التغيرات قد يكون لها آثار مهمة على العلاقات الاقتصادية الدولية ولعل من أهم هذه التغيرات الاتجاه إلى نحو الإقليمية، وفي هذا الصدد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتجاهات قوية نحو تشكيل تجمعات اقتصادية إقليمية أحد مقوماتها الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية المشتركة، وقد حققت بعض هذه التجمعات الاقتصادية خطوات كبيرة من التقدم اتجاه تحقيق أقصى صور التكامل الاقتصادي ولعل من أهمها الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي والذي يرى في بادئ الأمر على شكل تجمعات أوروبية متفرقة في الخمسينات والستينات والتي تباينت أهدافها وتعد التجارب الأولى في حقل التنظيم الأوروبي وأبرزها "المجموعة الأوروبية للفحم والصلب" التي أنشأها "شومان" في باريس 18 أفريل 1951م، ودخلت حيز التنفيذ في 10 أغسطس 1952م، ضمت فرنسا، ألمانيا،

هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ وإيطاليا، وعقد مؤتمر ميسين في يونيو عام 1955م، الذي مهد الطريق إلى عقد اتفاقية روما في 25 فبراير 1957م، التي أنشأت "الاتحاد الاقتصادي الأوروبي" والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية بين ست دول أوروبية، وتطوّرت فكرة "جان مونيه" للتعاون الأوروبي من مجموعة الفحم والصلب، إلى سوق أوروبية مشتركة تضم ست دول، ثم تسعا، ولاحقا إلى إثنى عشرة دولة إلى تشكيل الإتحاد الأوروبي الذي يضم سبعا وعشرين دولة بموجب إتفاقية ماستريخت التي وقعت في هولندا في 1992م، والتي اعتبرت من أهم الاتفاقيات بسبب ما نصت عليه من وحدة سياسية واقتصادية أوروبية، فقد ساهمت في توسيع مفهوم الوحدة السياسية عن السوق الأوروبية التي كانت موجودة من قبل، وتمّ بمقتضاها تجميع مختلف الهيئات الأوروبية ضمن إطار واحد هو الاتحاد الأوروبي الذي أصبح التسمية الرسمية للمجموعة.

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية.

شكلت نتائج الحرب العالمية الأولى والثانية، دمارًا هائلاً، مما أدى إلى تراجع دور أوروبا ومكانتها على الساحة الدولية، ما دفع بالأوروبيين الإقتناع بأن الوحدة الأوروبية هي السبيل الوحيد لإنقاذ أوروبا، فأسفرت عن نظام دولي جديد الذي انقسم بدوره إلى معسكرين معسكر بقيادة الاتحاد السوفياتي ومعسكر آخر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع بأوروبا الغربية بأن تندرج ضمن أحدهما[1].

فبعد الحرب العالمية الثانية كان يغمر من أوروبا الغربية هاجمان أولهما ضرورة العمل على تنمية اقتصاد أوروبا والبنيات التحتية والعمرانية التي دمرت أثناء الحرب والعمل على تحقيق السلام والاستقرار داخل الحيز الأوروبي، ومن هنا انتقلت فكرة الوحدة الأوروبية والعمل على تطبيقها على أرض الواقع، فطرح الوزير الأول البريطاني ونستون تشرشل* في

[1]– حسن نافعة،مرجع سابق ، ص 21.

* – ونستون تشرشل: رئيس وزراء إيطاليا خلال الحرب العالمية الثانية رجل دولة بارز وضابط في الجيش البريطاني حصل على جائزة نوبل في الأدب.

خطاب ألقاه بتاريخ 19 سبتمبر 1949 فكرة تأسيس الأمم المتحدة الأوروبية لمواجهة التهديدات السوفياتية، ثم جاءت مبادرات المناضل الفيدرالي سبينلي ألتيرو، ورجل الأعمال السياسي الفرنسي جان مونيه** الذي ساهما في وضع أسس للتكامل والاندماج الأوروبي من خلال المشروع الفيدرالي الذي يدعو إلى إقامة علاقات تعاقدية وتكاملية بين السلطات المحلية والوطنية والأوروبية، والمشروع الوظيفي الذي يعتمد على التفويض التدريجي لأجزاء السيادة من المستوى الوطني إلى مستوى المجموعة اللذان دفعا إلى تقدم التجربة الأوروبية في المجال الاقتصادي[1].

وتزامن ذلك مع بروز تيارات نظرية جديدة على شاكلة النظرية الوظيفية الجديدة التي ركزت على تحقيق التكامل الاقتصادي والشروط الهيكلية للوحدات المشاركة في عملية التكامل، والدور الإستراتيجي للمؤسسات، وإنّ الإقتصاد هو منبع العملية التكاملية لتحقيق أهداف اقتصادية من منطلق الصناعة التي مثلت الدفعة الأولى للجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وتحرير حركة التدفقات الاقتصادية بدءًا بالتجارة وانتهاء بحركة الأفراد، فساهم في بلورت كلّ هذه الأفكار كلّ من "أرنست هاس" مؤسس النظرية الوظيفية الجديدة، فالتكامل عند هاس" هو العملية التي تتضمن انتقال الولاء إلى مركز دولي جديد، تمتلك مؤسساته سلطات فوق وطنية، وتكون مهام هذه السلطات ذات مغزى اقتصادي للدول الأعضاء، وأنّ القوّة هي العامل الرئيسي لتحقيق الرفاه من خلال تخصيص موارد اقتصادية كافية مع ضرورة وجود أطر مؤسسة يوكل إليها الحد الأدنى تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية[2].

فكان من نتائج الحرب العالمية الثانية انهيار اقتصادي كبير للدول الأوروبية، فأعلن "جورج ماريشال" وزير خارجية الولايات المتعدد الأمريكية ضرورة قيام دول أوروبا الغربية بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادياتها بعد دمارها إثر الحربين العالميتين

** – جان مونيه: مناضل فرنسي قاد حركة وحدة أوروبا الغربية أطلق عليه اسم أبو المجموعة الأوروبية.

[1]– فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 1997، ص 39.

[2]– كفية قسميوري ،مرجع سابق، ص 18.

الأولى والثانية، في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا، وهذا ما أسفر عن تكوين ما يسمى بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، وتضم هذه المنظمة 18 بلدً يرأسها مجلس وزاري يجتمع بشكل منتظم[1] ويتكلّف بعمليات التنفيذ مجلس وسكرتارية مستقران بباريس، ثم تحوّلت مهمة المنظمة إلى إطار مكلّف بتشجيع تحرير المبادلات التجارية بينهما، كما عملت على إحداث الاتحاد الأوروبي ومساعدة العملات الوطنية لتصبح قابلة للتعديل، وفي سنة 1950 بادرت إلى إزالة الحواجز الكمية للتبادل بين الدول الأعضاء[2].

وهذا ما شعر بالعديد من القادة الأوروبيين بضرورة التكامل الاقتصادي لكن مشروع مارشال كان يعود بالمصلحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأنها ستكون في خطر إذا سقطن أوروبا في أيدي الاتحاد السوفياتي.

ومن بين أهم البلدان التي استفادت من المشروع هي: بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية هولندا، إيطاليا، سويسرا، لوكسمبورغ، النمسا، الدانمارك، السويد، النرويج، أيرلندا، اسلندا، البرتغال، اليونان وتركيا، أما الاتحاد السوفياتي فقد رفض الانضمام إلى المشروع ومنع الدول الواقعة تحت سيطرته في أوروبا الشرقية مثل وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا من الانضمام.

المبحث الثاني: مراحل نشأة وتطور التجربة التكاملية الأوروبية.

تميزت العلاقات الخارجية للجماعات الأوروبية باستقرار وسير عادي، ما جعل من قادة الدول بالتفكير في إعادة هيكلة النظام الأوروبي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال إنشاء مجموعات أوروبية لتسهيل عملية توحيد أوروبا لأنها لا تتم دفعة واحدة بل تدريجيا من أجل قارة أكثر تضامنا واستقرارً.

[1]– فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 39.

[2]– مشروع مارشال، تاريخ الزيارة 24 جوان 2017، على الساعة 12:15 على الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/encyclopidia/économy/2015/06/29

المطلب الأوّل: إتفاقية الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (C.E.C.A):

تشكّل الصناعة العمود الفقري لعملية التكامل والإندماج، والأساس لبناء الجماعة الأوروبية، وبالأخص قطاع الحديد والصلب الذي يعتبر عصب الصناعات العسكرية، وأنّ طرق الوحدة الأوروبية لا يمكن أن تتحقّق من دون حلّ معضلة الأمن الفرنسية الألمانية وإزالة المخاوف الفرنسية من عودة الروح العسكرية وإعادة تسليح ألمانيا[1].

حاول "جان مونيه" رجل الدولة والمفكر السياسي من حل هذه المعضلة الأمنية من خلال مشروع يستهدف وضع قطاع الفحم والصلب تحت سيطرة سلطة عليا مشتركة والواقع أنّ هذه الفكرة لم تكن عشوائية على الرغم من بساطتها إذ تحمسّت لها فرنسا وتمكنت من التغلب على خوفها من احتمال إعادة تسليح ألمانيا، ووضع هذا القطاع تحت سلطة غير ألمانية تشارك فيه فرنسا وألمانيا التي رحّبت بالمشروع، إذ ترى أمامها إعادة التأهيل واستكمال مقوّمات السيادة[2].

وتجدر الإشارة أنّ فكرة إنشاء الجماعة الأوروبية للحديد والصلب التي تعتبر الخطوة الأولى لمسار التكامل ساهم في بلورتها نخبة من السياسيين والخبراء أمثال "اتيان ذارش" "Etienne Hirsh" الخبير في عالم الإقتصاد و"بير أورى" "Pierre Uri" وأستاذ القانون الدولي العام "بول رويثر" "Poul Router"، وقد فضّل روبرت شومان التقدم بتصريحه أمام الصحافة الدولية والوطنية مساء 09 أفريل 1950 تحسبًا لأي إخفاق قد يصاب به المشروع من طرف الدول الأعضاء، فحصل على دعم مصادقة مجلس وزراء الحكومة الفرنسية[3].

اقترح رسميا في 09 مايو 1950 على إنتاج وتسويق الحديد والصلب والفحم في كلّ من فرنسا وألمانيا وشاركت فيه كلّ من إيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي 18 أفريل

---

[1]– حسن نافعة، المرجع نفسه، ص 414.

[2]–انس المرزوقي، مراحل بناء الإتحاد الأوروبي، العدد ،4333 تاريخ النشر: 13/ 01/2014، تاريخ الزيارة:2017/06/25 على الساعة:11:15 على الموقع الإلكتروني :www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593

[3]–انس المرزوقي، مراحل بناء الإتحاد الأوروبي العدد 4333تاريخ النشر:2014 /01 /13تاريخ الزيارة 2017/07/26 على الساعة 11:15 على الموقع الإلكتروني : www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593

عام 1951 تم التوقيع على معاهدة رسمية على مستوى حكومات الدول النواة الست على إنشاء الجمعية الأوروبية للفحم والصلب تحت سيطرة سلطة عليا تحت سيادة رجل الأعمال "جان مونيه" فاتخذت هذه الجماعة من لوكسمبورغ مقرا لها[1].

غير أن بريطانيا رفضت الإنضمام إليها، لأنّها ترى الإكتفاء بمنطقة التجارة الحرّة وبعد نجاح العملية التكاملية، حاولت بريطانيا الإنضمام لكن فرنسا الديغولية رفضتها بحكم تبعيتها للسياسة الأمريكية، واستمرت الأزمة إلى غاية رحيل ديغول في نهاية الستينات، ففتح المجال لمشاركة جميع الدول الأوروبية الديمقراطية[2].

وتتمثل الأسس القانونية التي قام عليها وزير الخارجية "جان مونيه" في منح الهيئة العليا المشتركة لإدارة الفحم والصلب في تطوير وتحديث إنتاج الفحم والصلب.

- المساواة بين فرنسا وألمانيا بخصوص مادتي الحديد والصلب فيما يخص احتياجاتهما.
- القضاء على جميع أسباب النزاع التاريخي.
- إحداث نظام مشترك لتصدير الفحم والصلب نحو أسواق الدول الغير الأعضاء.
- تحديد التعريفة الجمركية وحقوق الجمرك المفروضة على تسويق المعدنيين في جميع أسواق الدول الأعضاء[3].

من الفحم والصلب إلى الأمن والدفاع المشترك:

هي فكرة طرحتها فرنسا لإنشاء مجموعة الدفاع الأوروبي على غرار الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، إذ نصف على تشكيل فرق عسكرية أوروبية، وبعد فترة من تقديم فرنسا لهذا المشروع بدأت ملامح إنقسام النخبة الفرنسية حوله تظهر تدريجيا لأن فرنسا لم

---

[1]– آمال يوسفي، بحوث في علاقات التعاون الدولي، دار هومة، الجزائر، 2008، ص ص 95، 96.

[2]–محمد المجذوب، التنظيم الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط8، 2006، ص 550.

[3]–الإتحاد الأوروبي في نظرية التكامل والاندماج، مركز راشيل كوري، تاريخ النشر:2012 /03 /15،تاريخ الزيارة:2017/06/25على الساعة 11:15 على الموقع الإلكتروني: 3od.justgoo .com /t1640_topic

تكن جاهزة لقبول بإعادة تسليح ألمانيا الوطنية، ورفضها لوضع الجيش الفرنسي تحت أي قيادة أجنبية، وخاصة أن بريطانيا لم تشارك في الجماعة الأوروبية للدفاع، لكن في الأخير لم يكن لفرنسا سوى القبول بعد فشل إنشاء جماعة أوروبية للأمن، إذ عملت على توسيع حلف بروكسل ألمانيا، وبموجب مؤتمر باريس المنعقد في أكتوبر 1954 على عودة ألمانيا والقبول بها عضوًا في حلف الشمال الأطلسي[1].

المطلب الثاني: إتفاقيةالسوق الأوروبية المشتركة (C.E.E).

تشكّل معاهدة روما التي تمّ التوقيع عليها في 25 مارس 1957 التي شكّلت الإنطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الذي تأسّس في بداية الأمر من طرف الدول الأعضاء للجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وكانت نواتها 06 دول هي بلجيكا هولندا، لوكسمبورغ، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، وبعدها انضّمت بريطانيا، اِسبانيا، الدنمارك النرويج، سويسرا، النمسا، البرتغال، اليونان، بلغاريا ورمانيا، ويعود أساب هذا التجمّع الاقتصادي الأوروبي إلى دوافع سياسية بالدرجة الأولى بسبب ما عاشته أوروبا قبل وبعد الحرب العالمية الثانية ودوافع اقتصادية بدرجة أقل بسبب فقدان أوروبا العديد من أسواقها والاختلال الكبير الذي أصابها[2].

وتهدف هذه السوق الأوروبية المشتركة إلى إلغاء الحواجز الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء وإزالة العقبات التي تعرقل حرية تنقل الأفراد والخدمات ورؤوس الأموال ما بين الدول، كما تهدف إلى تبني سياسة نزاعية تكاملية مشتركة، وإنشاء بنك استثماراتي أوروبي والوصول إلى مرتبة أعلى للتكامل[3].

---

[1]– حسن نافعة،مرجع سابق، ص 138.

[2]– علي شريف الصوص، التجارة الدولية، دار أسامة، الأردن، ط1، ص 70.

[3]– أمال يوسفي، مرجع سابق، ص ص 99، 100.

أوّلاً: بناء إتحاد جمركي.

إنّ بناء إتحاد جمركي بدأ مع قيام الجماعة الأوروبية للحديد والصلب بهدف إلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها، واتّفقت كذلك على توحيد الرسوم الجمركية الخاصة بها بالنسبة للدول الغير الأعضاء، كما تمكّنت هذه الجماعة من إزالة معظم العوائق الجمركية التي كانت تعترض سبيل حرية التجارة.

كما تضمنت اتفاقية الجماعة الأوروبية للطاقة النووية نصًا يوجب إلغاء الرسوم الجمروكية وإقامة الاتحاد الجمركي، وإلغاء كل القيود الكمية المفروضة على الصادرات والواردات بين الدول وإنشاء تعريفة وسياسية جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي[1].

كما عملت المجموعة على إقرار تعريفة جمركية موحدة في 1968 إزاء السلع الصناعية بهدف الزيادة في تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ابتداءًا من 1961 وبالنسبة للمنتوجات الفلاحية في أواسط 1968 على أساس توحيد الأسعار الزراعية طبقا لمقتضيات السياسة الزراعية الموحدة[2].

فقد حقق الاتحاد الجمركي نجاحا هائلا، إن حقق النموّ والإزدهار وساعد على اتساع السوق الناجم عن إزالة العوائق الجمركية والغير الجمركية على خفض التكلفة، وشجّع على زيادة الإستثمارات، وهكذا أصبحت السلع القادمة إلى دول الجماعة تمرّ عبر بوابة جمركية واحدة دون أي عوائق[3].

ثانيا: حركة السلع والبضائع.

تمّ فيها إسقاط الحواجز الجمركية بهدف إنقاذ بعض المنتجات الغير القادرة على المناقشة في السوق المشتركة، شرط أن تتوفر فيها مواصفات فنية خاصة في السلع المنافسة قبل السماح بالدخول إلى السوق الوطني، كما لجأت مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى توحيد

---

[1]– حسن نافعة ، مرجع سابق ، ص 262.

[2]– فتح الله والعلو، مرجع سابق ، ص 48.

[3]– حسن نافعة، المرجع نفسه، ص 626.

التشريعات للتقليل من حدّة التباين والاختلاف في التشريعات، عن طريق بذل جهود للعمل على وضع معايير ومواصفات فنية متفق عليها وإصدار تشريعات وتوجيهات في هذا المجال، كما أكّدت على حق أيّ منتج عضو أن يعرض منتجاته دون تميز في أسواق الدولة العضوة والعمل على دمج اقتصاداتها الوطنية في سوق موحدة.

ثالثا: في مجال حركة وانتقال اليد العاملة.

عملت السوق الموحدة على تحرير كل عناصر الإنتاج والخدمات وتوفير كافة الظروف للعاملين بالتحرّك بحرية دون تمييز بينهم، لكنها واجهت ضغوطات حادة حول حرية انتقال العمالة بسبب التباين الكبير في درجة التقدم، لكّنها استطاعت تبني سياسات مشتركة تهدف إلى تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي وتنص المادة (48) من إتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية على حرية الإقامة والاستقرار للعمّالة، بل لكلّ مواطن أوروبي الانتقال بحرية في الدول الأعضاء[1].

رابعًا: في مجال الخدمات وحركة رؤوس الأموال.

إنّ اقتصاد أيّ دولة مبني على إنتاج السلع والبضائع لتوفير الخدمات اللازمة لتسيير شؤون الأفراد، لذا عملت مؤسسات السوق الأوروبية المشتركة على توحيد سوق الخدمات بدءًا بالخدمات المصرفية وخدمات التأمين والنقل والمواصلات وإزالة العقبات التي تشّكل عائقا في توحيد تلك السوق استجابة لمتطلبات العمّال وضمان أمن المعاملات المالية، كما بذلت جهودًا لتوحيد سوق رأس المال وتوحيد عمليات الدفع، كما استهدفت خلق شبكة مواصلات واتصالات للربط بين أجزاء السوق وتسهيل عملية الاتصال والانتقال.

[1]–المرجع نفسه، ص ص 269– 273.

المطلب الثالث: إتفاقية ماستريخت.

حتى تستكمل دول الأعضاء وحدتها، أمضت على معاهدة ماستريخت، لإنشاء الاتحاد الأوروبي في سنة 1992، وبدأ تطبيق هذه المعاهدة منذ الأوّل من شهر نوفمبر من سنة 1992.

أوّلاً: التدرج إلى الوحدة النقدية الأوروبية.

في السابع من شهر فيفري من عام 1992، عقد في مدينة ماستريخت (هولندا) مؤتمر قمة لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما، ذلك من قبل الدول الإثنا عشرة الأعضاء* آنذاك في المجموعة الأوروبية المكونة من المجموعات التالية: السوق الأوروبية الفحم والصلب والأورانيوم.

ودخلت حيز التنفيذ في الأوّل من نوفمبر سنة 1993، حيث ركزت على نقطتين هامتين وهما البنك المركزي الأوروبي، ووحدة النقد الأوروبية[1]، لقد أسفرت هذه الاتفاقية على إتفاق رؤساء وحكومات أوروبية على تكثيف التعاون والتكامل بين الشعوب المعنية حيث شملت بنود المعاهدة معظم الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية والدفاعية، وبذلك تمّ في قمة المجموعة الأوروبية في ماستريخت التوصل إلى اتفاق بشأن الوحدة الأوروبية الاقتصادية والنقدية وبشأن إتحاد سياسي أيضا.

أدت المعاهدة إلى إنشاء عملة موحدة وهي "اليورو" للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، للحفاظ على السياسات المالية السليمة على الديون التي تقتصر على 60% من إجمالي الناتج المحلي، والحجز السنوي الذي لا يزيد عن 3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي[2].

---

* – الدول الأعضاء الموقعة على إتفاقية ماستريخت (بلجيكا، فرنسا، اليونان، لوكسمبورغ، إيرلندا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، بيرطانيا، هولندا، الدنمارك).

(1)– محمد المجذوب، مرجع سابق ذكره، ص 548.

(2)–نادية بلورغي، مرجع نفسه، ص 31

يقوم الاتحاد الأوروبي على ثلاث ركائز وهي:

الركيزة الأولى: هي ركيزة أصلية وأساسية، فالاتحاد يخضع لأحكام القانون الأوروبي في ظل رقابة محكمة العدل الأوروبية (مقرها في لكسمبورغ)، وركيزتها الأولى هي المجموعة الأوروبية، وهو الإسم الجديد الذي استعملته معاهدة ماستريخت ليشمل المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بعد أن حققت غرضها الأصلي (قيام السوق الأوروبية المشتركة)، والركيزة تشمل كذلك الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

والركيزة الثانية: تتعلق بالسياسة الخارجية والأمن المشترك وبالشؤون الداخلية كالعدل والشرطة، ومحاربة الهجرة الغير الشرعية من جهة أخرى، والركيزة تقوم على أساس التعاون بين الحكومات، فالقرارات فيها تؤخذ بالإجماع.

والركيزة الثالثة: هي معاهدة أمستردام الموقعة في 1997/10/02 والتي خطّطت لزيادة التلاحم أو الإنصهار الأوروبي تدريجيا وخلال خمس سنوات في ظل حقل التعاون الأمني والقضائي[1].

أهداف المعاهدة:

إنّ معاهدة ماستريخت غيرت كثيرًا في البناء الأوروبي، مما استدعى تغيير اسم الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي (UE)، حيث حققت المعاهدة أهداف إقتصادية سياسية وأمنية تمحورت حول المجالات التالية[2]:

- إقامة اِتحاد يتوطد دائما بين الشعوب الأوروبية.
- تشجيع التقدم الإقتصادي والإجتماعي، وذلك بإنشاء إتحادإقتصادي ونقدي يقضي بعد مدة إلى عملية موحدة.

[1]–محمد المجذوب، مرجع سابق، ص ص 549– 550.

[2]– نادية بلورغي، مرجع سابق، ص 56.

- خلق سوق مشترك وموحد، وجاء طموحاتها في التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلقاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- التعاون في مجال العدل والشؤون الداخلية.
- القيام بأعمال مشتركة في مجال السياسة الخارجية والأمن المشترك.

ويبقى البعد الأهم لمعاهدة ماستريخت هو المتمثل في تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية وذلك وفق معايير مختلفة، وضعتها معاهدة ماستريخت[1].

ثانيا: معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية.

وتشمل معايير إتفاقية ماستريخت 1992 الخطوط العريضة التالية:

أ- معيار التضخم: يتطلب من الدولة المؤهلة للإنضمام إلى الوحدة النقدية أن تحقق استقرارا في الأسعار، بحيث لا يتجاوز معدل التضخم، فيها 1.5% عن متوسط معدلات التضخم في أفضل من ثلاثة إقتصاديات في دول الإتحاد، وذلك في السنة السابقة لفترة الاختيار.

تعرض هذا المعيار لانتقادهم، بحيث تعتبر قيمته المعيارية متغيرة، لكون أنّ معظم الدول الأوروبية تواجه مشكلات قليلة بالنسبة لهذا المعيار، حيث أنّ 11 دولة من 15 استطاعت استبقاء هذا المعيار في عام 1995، بمعدلات أقل من 3% إذ تصدرت فنلندا وألمانيا وبلجيكا قائمة الأداء الاقتصادي لدول الاتحاد تبعا لهذا المعيار، حيث وصل متوسط معدل التضخم لديها إلى نحو 1.4%في عام 1995، ونحو 1.7%في عام 1996، وقد استقر القرار ألا يتجاوز معدل التضخم نسبة 2.7%.

ب- معيار عجز الموازنة: حددت الاتفاقية أنّ الدول المؤهلة للإنضمام لابد أن ألا تزيد نسبة العجز السنوي في موازنتها العامة على 3% من إجمالي ناتجها المحلي، ووفقا لهذا المعايير فإنّه لا يمكن للدول الأعضاء بالتوسع في الاتفاق الغير المبرر، الذي لا يؤدي إلى

---

[1]-عبد الوهاب رميدي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص 45.

زيادة النتاج المحلي لكل دولة، الذي لا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي لكل دولة، ويهدف هذا المعيار إلى تقوية النظام المالي للدولة من خلال رفع قدرته على تحصيل الموارد، ومنع ومحاربة التهرب الضريبي[1].

ج- معيار الدين الحكومي المستحق: نصت الاتفاقية على أن لا يتعدى إجمالي الديون الحكومية المستحقة للدول المنضمة للاتحاد النقدي عن 60% من إجمالي ناتجها المحلي.

د- معيار سعر الصرف: حسب معايير التقارب فإنّه على كل دولة مؤهلة للدخول في وحدةالنقدية أن تشارك في آلية ضبط سعر الصرف، حيث يتطلب استقرار سعرها في نطاق معين من السماح بتقلباته ضمن هوامش محدودة دون انحرافات إضافية، ومن الجدير بالذكر أنّه مع بداية هذه الاتفاقية "ماستريخت" كان النطاق الطبيعي لتقلبات سعر الصرف كأداة للتأثير في حدود 2.2%، أما الآن وبعد أن تبنى نطاق التقلبات الواسع منذ 1995، فقد أصبح في حدود 1.5%، وتهدف الإتفاقية من هذا المعيار إلى إظهار القدرة الفعلية لدول الإتحادالنقدي الأوروبي على الإحجام عن استخدام أسعار الصرف كأداة للتأثير في الظروف الاقتصادية الخارجية[2].

هـ- معيار أسعار الفائدة: إنّ تقارب معدلات الفائدة خلال مدّة سنة قبل الاختبار يعني أنّ البلد العضو قد تحصل على معدل فائدة أسمى طويل الأجل لا يزيد أكثر من 2% على متوسط هذا المعدل في ثلاث دول من الاتحاد التي تتمتع بأكثر الأسعار استقرارًا، حيث يتم حساب معدلات الفائدة على أساس سندات الدولة أو ما يشابهها، وقد اعتمد نسبة 7.8% كحد أقصى لسعر الفائدة[3].

---

[1]- فرح عبد الفتاح فرح، البنك المركزي وإشكاليات رسم السياسة النقدية في دول منطقة اليورو، الملتقي الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط، أيام 18- 20 أفريل 2002- 2003.

[2]- كيفية قسميوري ، مرجع سابق، ص 40.

[3]-صلاح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990- 2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002- 2003.

ثالثا: مراحل الوحدة النقدية الأوروبية.

المرحلة الأولى: تعمل الدول الأعضاء على تحقيق قدر أعلى من التقارب في أدائها الاقتصادي، وفقا لمعايير التقاربوهي ألا يتجاوز معدل التضخم في أسعار المستهلك 1.5 نقطة فوق متوسط الدول الثلاث ذات أقل معدل تضخم، وألاّ يتجاوز عجز الموازنة العامة 3% من الناتج القومي الإجمالي، وألا تتجاوز نسبة الدين الحكومي الإجمالي 60% من الناتج القومي الإجمالي، وألا تتكون قيمة عملية الدولة قدر تعرضت للتغيير داخل النظام النقدي الأوروبي خلال عامين متتاليتين الألمانية والهولندية أصبحت حدود تقلب أسعار الصرف التقاطعية ≠ 1.5 بالمئة بدلاً من ≠ 2.20 بالنظام النقدي اعتبارامن 5 ب/ أغسطس 1993[1].

المرحلة الثانية: التي تبدأ أوّل 1994 يجري التأكد من إزالة كلّ العقبات أمام تدفق رأس المال، وتحقق مؤشرات التقارب، وتمكين البنوك المركزية الوطنية من العمل بحرية واستقلال كاملين، وكذا إقامة صندوق التعاون النقدي، ويتكون من محافظي البنوك المركزية (E.M.I)يحل محل المعهد النقدي الأوروبي وله مدير، ويتولى تعزيز التعاون النقدي، والإعداد للتحول إلى عملة واحدة[2].

المرحلة الثالثة: يتم بها استكمال مراحل الوحدة النقدية، ويبدأ التحول إلى العملة الأوروبية الموحدة (Euro)، وتثبيت الموعد الأوّل جانفي 1999 كموعد نهائي، وعمل البنك المركزي الأوروبي على تشجيع التوسع باستخدام اليورو لتحقيق الوحدة الأوروبية خلال فترة انتقالية تستغرق ثلاث سنوات، تكون خلالها العملة الجديدة عملة حسابية فقط، كما يجري التعامل

[1]–محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ط1، ص 561.

[2]– عمار تكسانة، التجربة التكاملية الأوروبية وإمكانية إسقاطها على البحرية العربية في التكامل ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصصعلاقات دولية (غير منشورة) جامعة الجزائر،2013، ص99.

بها بالأسواق المالية، ويتم بها كافة التسويات والتحولات على أساس أسعار الصرف الثانية المتفق عليها، وعلى أن تصبح عملة قابلة للدفع والتداول اليومي مع بداية 2002[1].

رابعًا: تطوّر منطقة اليورو (الإتحاد النقدي الأوروبي).

إنّ التطور التاريخي لمنطقة اليورو يبين دخول الدول 19 لمنظمة الوحدة النقدية الأوروبية "اليورو" كالآتي:

1- انضمام دول الموجة الأولى 1999:

حيث أختيرت 11 دولة من بين الدول الخمسة عشر الأعضاء وهي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، إيرلندا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ والنمسا، التي تشكل النّواة الأولى لهذه العملة، بينما بقيت أربع دول لم تنضم إلى الاتحاد النقدي الأوروبي وهي: الدنمارك، اليونان، السويد وبريطانيا، والتي حرمت على الاحتفاظ بعملاتها الوطنية[2]، وقد استبعدت اليونان من العضوية لعدم استفاء الشروط الاقتصادية والنقدية المطلوبة توفرها لكن انضمت فيما بعد، لكن فصلت الدول الثلاث :

- فبريطانيا تزعم أنها استوفت كلّ الشروط الضرورية للإنضمام إلى الوحدة النقدية، إلاّ أنها لم تنضم ولقد تعدّدت الأسباب، فمنها ما هو سياسي ولعل أهمها هي تمييزها بالاستقرار، فلم يحدث أن تعرض لإنخفاض شديد عكس العملات الوطنية الأوروبية الأخرى، إضافة إلى التخوف من انضمامها للوحدة النقدية، الناتج عن التحذيرات التي أصدرها العديد من الخبراء الاقتصاديين البريطانيين.
- أمّا الدانمارك فقد أبدت نيتها في عدم المشاركة في العملة الموحدة، عقد قيامها بإجراء استفتاء شعبي والذي نتج عنه رفض الدانماركيين لفكرة الانضمام لمنطقة اليورو.

[1]- كفية قسميوري، مرجع سابق، ص43.

[2]-مرجع نفسه، ص 45.

- والسويد لم تشارك في آلية الصرف الأوروبي وعلى الرغم من استيفائها لمعظم معايير ماستريخت إلاّ أنها لم تنضم إلى الوحدة النقدية بسبب المعارضة الشعبية للإنضمام إلى اليورو.

2- انضمام اليونان:

في أوّل جانفي 2001، فبعد استيفائها للمعايير التقارب تمّ ضمها لتصبح العضو الثاني عشر في منطقة اليورو[1].

خامسا: أهداف اليورو وأهميته.

لقد كان الهدف الرئيسي لليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء لتحقيق الإستقرار بالمنطقة، حيث يتمثل هذا الاستقرار في جانبين الاستقرار النقدي، ويتحقق ذلك من خلال اعتماد عملة موحدة، أما الجانب الثاني هو الاستقرار المالي من خلال التنسيق من السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء.

أوّلا: أهداف اليورو.

1- إعادة تنظيم البنوك الأوروبية بالشكل الذي يدعم الإقتصاد الأوروبي، ليس في مجال تعبئة المدخرات وإعادة توظيفها بالاستثمارات المثلى، بل من أجل بناء قواعد تمويلية ضخمة قادرة على دعم قدرة المشروعات الأوروبية في التسويق الدولي.

2- إعادة هيكلة المشروعات والشركات للعمل بمستوى أكبر ليحقق أعلى عائد ومردود من الاستثمار.

3- اِمتلاك الإتحاد مزايا تنافسية بزيادة الإنتاج والمهارة في عمليات إدارة المعروض النقدي من اليورو.

---

[1]-سامية مقعاش ،

العملة الأوروبية الموحدة اليورو وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2006- 2007، ص 20.

4- إتساع سياسة نقدية موحدة في الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع السياسة التجارية والسياسة الزراعية المشتركة[1].

سادسا: أهمية اليورو.

تكمن أهمية اليورو في إنهاء مخاطر تذبذب أسعار العملات المنفردة كالسيرة الإيطالية، الفرنك الفرنسي، ولن يعود هناك حاجة لتبديل أو تصريف العملات بعضها البعض، لذلك تزول الفوارق النقدية فيتمتع المواطن بالقوة الشرائية لوحدات النقد أينما تنقل في منطقة اليورو.

كما يؤدي اليورو إلى شفافية واضحة في الأسعار، مهما كان مصدر السلعة (ألمانيا إيطاليا، فرنسا) أو غيرها من الدول الأوروبية سيحدد تلقائيا بعملية واحدة مما يسهل عمليات الانتقاء والتسويق، بالتالي اشتداد المنافسة بين الدول المنتجة واتساع حجم السّوق، والتشجيع على المنافسة بين الأفراد والمؤسسات[2].

المبحث الثالث: الهياكل التنظيمية للاتحاد الأوروبي وسياساته التطبيقية.

تلعب مؤسسات الاتحاد الأوروبي دورًا مهما قي تقوية بنية الإتحاد الأوروبي، وتطوّره كوّنها تشكل نواة الإتحاد، حيث تتكامل بعملها بصلاحيات السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) كونه يوجد برلمان منتخب من قبل الأوروبيين، في الدول الأعضاء يمثل بالتالي السلطة التشريعية التي من وظائفها محاسبة المفوضية، وسحب الثقة منها، ومحكمة تشكل من خمسة عشرة قاضيًا تتمتع صلاحياتها وقراراتها بالاستقلالية من مجالس الاتحاد التنفيذية والتشريعية، وأحكامها ملزمة وواجبة التنفيذ.كما يتضمن الاتحاد مجموعة من المبادئ والأهداف التي تعمل على ضمان فعالية نجاح التجربة الأوروبية وتجميد هذه السياسات على أرض الواضع.

---

[1]-سامية مقعاش ، مرجع سابق، ص 23.

[2]- كفية قسميوري، مرجع سابق، ص ص 46- 47.

المطلب الأول: مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

أولا: المجلس الأوروبي.

يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد الأوروبي، كونه ينظم اجتماعات قمة رؤساء وحكومات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية في الإتحاد، ويعتبر أعلى مستويات صنع القرار. والواقع أنّ معاهدة روما المنشئة للاتحاد الأوروبي لم تتضمن نصوصا واضحة حول طريقة اجتماعات الجماعة، ولم يجتمع قادة الدول في السنوات العشر الأولى لإنشائها إلاّ ثلاث مرات، لذلك تمّ الاتفاق في ديسمبر 1974 في باريس على عقد اجتماعات رؤساء الدول والحكومات ثلاث مرات سنويا، تحت اسم المجلس الأوروبي، وعقد بالفعل أوّل إجتماع في هذا الإطار في "ديلين" في مارس 1973 واستمرت الاجتماعات على هذا المنوال حتى الاتفاق في ديسمبر سنة 1985، في قصر الاجتماعات على مرتين في السنة مع إمكانية عقد اجتماعات أخرى في الظروف الخاصة[1].

وتتمثل أهم اختصاصات وصلاحيات المجلس الأوروبي في:

- منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية.
- تحديد مسيرة هذه العملية ورسم السياسة العامة التي يتعين أن توجد وتعود العمل مؤسسات الجماعات الأوروبية وتحديد الطريقة التي تسير عليها عملية التعاون السياسي في أوروبا.
- تمهيد الطريق أمام ضم قطاعات جديدة إلى عملية التكامل الأوروبي.

وتتولى رئاسة المجلس إحدى الدول الأعضاء لمدّة ستة أشهر تمارس فيها عملية التنسيق والإعداد للإجتماعات، ويكون رئيس الحكومة أو الدولة هو رئيس المجلس والتحدث

[1]– حسن نافعة ، مرجع سابق، ص 190.

باسم المجلس خلال تلك الفترة، وتعقد اجتماعات المجلس في إحدى مدن الدولة التي تتولى رئاسة المجلس الأوروبي[1].

ثانيا: مجلس الاتحاد الأوروبي.

وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظيمي لعملية الإندماج الأوروبي منذ البداية، حيث كان يسمى قبل 8 أكتوبر 1993 بمجلس الجماعات الأوروبية، لكن تعديلات كثيرة طرأت على تشكيل المجلس وطريقة صنع القرار فيه، وقد تطوّر عبر المعاهدات وآخرها معاهدة ماستريخت.

يعرف بمجلس الوزراء، كونه المؤسسة التي يجتمع فيها وزراء الدول الأعضاء في الإتحاد حسب المجالات المتعددة (الدفاعية والخارجية الاقتصادية والثقافية)، ومقره في "بروكسل" بلجيكا، لكن تعقد الاجتماعات أيضا في لكسمبورغ لمدة ثلاثة أشهر في العام في أبريل ويوليو وأكتوبر، وتتغير رئاسة المجلس كلّ ستة أشهر[2].

وظيفة المجلس الوزاري هي إقرار التشريعات المختلفة الصادرة من الاتحاد أي يقوم بدور البرلمانات الوطنية في الدول الأعضاء، ولكن دوره يقتصر على الرفض أو الموافقة على التشريعات دون القيام بإعدادها، حيث تولى مؤسسة أخرى، وهي المفوضية الأوروبية بالقيام بهذا الدور.

أما عن وضعية التصويت في المجلس الوزاري فإن الدول الأعضاء ليس لها أصوات متساوية، لأنّ كل دولة عددًا من الأصوات يتناسب مع حجمها، وحاول نظام التصويت في المجلس الوزاري أن يخلق نوعًا من العدالة بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة، بحيث أنّه أوجد توازنا بين مصالح الدول الكبيرة والدول الصغيرة، بحيث أنّه أوجد توازنا بين مصالح

---

[1]–محمد المقداد،صايل السرحان، الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي،تاريخ النشر2012/10/10، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 2، 2013.

[2]–محمد المجذوب، مرجع سابق، ص 561.

الدول الصغيرة والدول العظمى، إلا أنه رغم ذلك لم يعط أي دولة أو تكتل دولي حق فرض صيغة قرار أو عرقلة أي قرار، إلاّ إذا اجتمعت عليه الدول الأعضاء في الاتحاد[1].

وأدخلت "معاهدة نيس" لعام 2000 تعديلات على خطة إتخاد القرار، قسم إعادة توزيع الأصوات على أسس جديدة على الشكل التالي:

لكل من ألمانيا، فرنسا وبريطانيا وإيطاليا 29 صوتا، إسبانيا 27 صوتا، هولندا 13 صوتا، ولكل من بلجيكا والبرتغال واليونان والمجر وجمهورية التشيك 12 صوتا وكلّ من النّمسا والسويد 10 أصواتا، ولكلّ من فرلندا و الدنمارك وإيرلندا وسلوفاكيا وسلوفانيا 7 أصوات ولكل من لوكسمبورغ وقبرص ولاتفيا واستونيا 4 أصوات، ومالطا 3 أصوات، وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين أي الحصول على 232 صوتا من إجمالي 324 صوتا.

ويحتل المجلس الوزاري للاتحاد موقعا استراتيجيا في عملية صنع القرار باعتباره حلقة الوصل بين البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية[2].

ثالثا: المفوضية الأوروبية.

تعتبر المفوضية إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي، ويعين أعضاء المفوضية من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد، غير أنّ هذه المؤسسة شهدت تطوّرًا كبيرًا عبر المسيرة الطويلة لعملية التكامل والإندماج الأوروبي، ففي زمن الجماعة الأوروبية الفحم والصلب، أطلق على هذه المؤسسة إسم "السلطة العليا"، أما مع معاهدة روما، فقد أطلق عليها إسم "المفوضية" وأعيدت صياغة أهدافها ووظائفها بما يتناسب مع ما مرت به حركة التكامل الأوروبي من تحولات، خاصة بعد تنامي دور السياسيين على حساب البيروقراطيين[3].

---

[1]–مريم طبني ، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 2002– 2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2013– 2014، ص 6.

[2]–أنطونين كوهين، النظام السياسي للاتحاد الأوروبي (ترجمة: جان ماجد جيور)، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2015، ط1، ص ص 32، 36.

[3]– حسن نافعة، مرجع سابق، ص ص 200، 201.

وفقا للتعديل المقترح في مشروع الدستور ستشكل المفوضية إعتبارا من نوفمبر 2009 من 15 مفوضا، من بينهم رئيس المفوضية الذي يعيّن بقرار من البرلمان الأوروبي يتخذ بالأغلبية بناء على ترشيح المجلس الأوروبي، بقرار يتخذ أيضا بالأغلبية إذا حصل المرشح الأوّل على الأغلبية اللازمة في البرلمان، فيصبح رئيسا للمفوضية، وهو الذي يقوم بدوره بتعيين المفوضين الثلاثة عشر الآخرين، وفقا لنظام التناوب المعتمد.

أما وزير خارجية الإتحاد، فيخضع إختياره لنظام مختلف، فالمجلس الأوروبي هو الذي يعين وزير الخارجية، ذلك بعد التشاور مع رئيس المفوضية، ويعتبر وزير خارجية الإتحاد الأوروبي يحكم منصبه، نائبا لرئيس المفوضين في الوقت نفسه بإدارة العلاقات الخارجية للإتحاد[1].

تمارس المفوضية في الاتحاد الأوروبي وظائف وصلاحيات ذات أبعاد متعددة ويمكن تلقيها فيما يلي:

- إعادة المقترحات التي تقوي حركة الإندماج الأوروبي.
- تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات، وذلك من منطلق أنّها أحد الأجنحة الرئيسية للسلطة التنفيذية في الإتحاد، ومن ثمّ فهي المسؤولة عن إدارة العملية التكاملية برمتها.
- تمتلك المفوضية صلاحيات اقتراح القوانين المشتركة والإشراف على تنفيذها بوصفها المسؤولة عن حماية الإتفاقيات المبرمة[2].

[1]–أنطونين كوهين، مرجع سابق، ص ص 46، 47.

[2]–عائشة خلفوني، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية– دراسة الإتحاد الأوروبي– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2011– 2012، ص 107.

الجدول رقم (1): يبين عدد مقاعد كل دولة في البرلمان الأوروبي

الدولة	العدد	الدولة	العدد
ألمانيا	99	البرتغال	25
فرنسا	87	السويد	22
إيطاليا	87	النمسا	20
بريطانيا	87	الدانمارك	16
إسبانيا	64	فنلندا	16
هولندا	31	إيرلندا	15
بلجيكا	25	لوكسمبورغ	6
اليونان	25	المجموع	625

المصدر:كفية قسميوري، مرجع سابق، ص51

– تمثيل الإتحاد، فهي تعتبر الجهة التي تمثل الإتحاد الأوروبي والناطق بإسمه وتقود المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية، ولقد أكد مشروع الدستور على هذه الوظائف جميعا، فيما عدا الأمور الخاصة بالسياسة الخارجية والأمن، وبعض الأمور الأخرى المحدودة.

وتجتمع المفوضية كهيئة جماعية مرّة كل أسبوع على الأقل، ويتم إتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة، ويحق لكل دولة عضو في الإتحاد الأوروبي بموجب "معاهدة تيس" تعيين مفوض واحد[1].

رابعا: البرلمان الأوروبي.

[1]–www.sc.college.free.fr

يتكوّن البرلمان الأوروبي من 785 نائبا منتخبين من مواطني الإتحاد لمدّة 5 سنوات مهمته التصويت على ميزانية الإتحاد ومراقبة اللجنة الأوروبية ويوجد (مقره في ستراسبورغ) لكنه يعمل أيضا في "بروكسل" و"لوكسمبورغ".

يتكتل النواب وفقا للفريق السياسي الذي ينتمون إليه ويتراوح عدد الكتل في البرلمان ما بين 8 و12 كتلة، ما عدا النواب المستقلين، ويختلف نواب كلّ دولة باختلاف عدد السّكان، مثلا: 99 نائبا لألمانيا و72 لكل من فرنسا إيطاليا وبريطانيا[1].

فالبرلمان الأوروبي يملك بعض الصلاحيات التشريعية، ويعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الاتحاد الأوروبي، ويشرف على مراقبة أداء المفوضية الأوروبية، ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية، ويوافق على أعضائها، وفي إقرار ميزانية الإتحاد[2].

وبعد إتفاقية ماستريخت، توسعت وظيفة البرلمان الأوروبي، حيث أعطيت له حق إنشاء كان للتحقيق في حالات سوء الإدارة، أو إنتهاك قوانين الإتحاد، وقبل يوم 1979 كان يتم اختيار أعضاء البرلمان من برلمانات دولهم، لكن بعد هذا التاريخ بدأ انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بشكل مباشر من المواطنين، على أساس حصص معينة لكل دولة حسب الكثافة السكانية فيها[3].

خامسا:اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

تم تأسيسها بمقتضى معاهدة روما لعام 1975، وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بدور استشاري قريب من دور البرلمان الأوروبي، وقد حددت معاهدة روما عددًا من المسائل التي تقوم من دور البرلمان الأوروبي، وقد حددت معاهدة روما عددًا من المسائل التي تقوم

(1)–www.sc.college.free.fr

(2)–محمد المجذوب، مرجع سابق، ص 560.

(3)–www.eu-4medjournalists-eu/Europe ForMediteranean.Journalists.com.

المفوضية والمجلس الوزاري باستشارة اللجنة فيها قبل إصدار التشريعات دون أن يكون رأى اللجنة ملزما[1].

ضمتاللجنة في البداية 101 عضو يمثلون ثلاث مجوعات: أصحاب العمل، العمال، فئات المصالح، ينتخبهم المجلس بالإجماع كل أربع سنوات، 24 من كل من الثلاث الكبار، و12 من كلّ من بلجيكا وهولندا و5 من لوكسمبورغ، ومع التوسع أصبح العدد 189 عضوا، لكن من الأربع الكبار 24 عضوا، ولإسبانيا 21، للبرتغال وبلجيكا وهولندا واليونان 12، ولإيرلندا والدانمارك 9، لوكسمبورغ 6، ثم أصبح العدد 222 عضوا، بالإضافة لـ 12 لكل من السويد والنمسا ولفنلندا، وتنتخب اللجنة كلّ سنتين مكتبا من 36 عضوا (12 من كل مجموعة) ورئيسا ونائبا له من المجموعات الثلاث بالتناوب، وتضم 9 أقسام، وعدل القانون الموحد ومعاهدة أمستردام صلاحيتها.

وإلى جانب دورها الاستشاري بدأت مؤخرًا تعمل كمنتدى لتقريب الاتحاد الأوروبي من الناس[2].

ومن أهم اختصاصات ومهام هذه اللجنة دراسة الآراء المقدمة لها في المجالات التالية: الزراعة، المواصلات، الطاقة والمسائل النووية، المسائل الاقتصادية والمالية، الصناعة والتجارة والخدمات، المسائل الاجتماعية، العلاقات الخارجية، التنمية الإقليمية حماية البيئة والصحة والشؤون المستهلكة.

ونصت معاهدة الاتحاد الأوروبي ومشروع الدستور الأوروبي علة وجوب قيام المجلس الوزاري والبرلمان والمفوضية بالتشاور مسبقا مع اللجنة الاقتصادية في بعض الموضوعات. وعلى الرغم من أن الكثير من المحللين لا يعتبرون هذه اللجنة من مؤسسات صنع القرار في

[1]– حسن نافعة، مرجع سابق، ص ص 223– 224.

[2]–محمدمحمودالإمام،مرجع سابق ، ص 547.

الاتحاد الأوروبي، إلا أنهم لا يختلفون حول أهمية الدور الاستشاري للجنة داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي[1].

سادسا: محكمة العدل الأوروبية.

وهي الجهاز القضائي للإتحاد الأوروبي، تتكوّن المحكمة من قاضي من كلّ دولة ويشهد له بالكفاءة والخبرة في المجالات القانونية ويقوم المجلس الوزاري باختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول، ويختار قاضي واحد منهم ليكون رئيسًا للمحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وقد يتغير عدد أعضاء المحكمة بتغير أعضاء الجماعة الأوروبية ويضع الاتحاد الأوروبي للقضاة كلّ الوسائل اللازمة للقيام بواجباتهم على أكمل وجه، حماية استقلاليتهم وحيادهم.

وتعتبر قرارات المحكمة إلزامية، وغير قابلة للنقاش أو المراجعة والدول الأعضاء لا ترى أي اعتراض على قراراتها، والمحكمة تعزز بأحكامها وتفسيراتها ازدهار القانون الأوروبي وتفرض تفوقه على القوانين الوطنية[2].

ومن أهم اختصاصات ووظائف المحكمة نذكر:

- الفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء حول تفسير القوانين والمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة.
- الفصل في المنازعات والخلافات بين مؤسسات الاتحاد من ناحية، وبين الدول الأعضاء من ناحية أخرى، أو بين مؤسسات الاتحاد وفيما بينها، وفي الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية.
- الفصل في المسائل المرفوعة إليها من المحاكم الوطنية وتحديد القوانين الواجبة التطبيق.

---

[1]–انس المرزوقي،مراحل بناء الاتحاد الأوروبي العدد 4333 تاريخ النشر:2014 /01 /13،تاريخ الزيارة 2017/04/25 على الساعة 15: 11على الموقع الالكتروني www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593 :

[2]–حسن نافعة، مرجع سابق، ص ص 214– 215.

- وقد أكدت معاهدة ماستريخت على أهمية محكمة العدل الأوروبية باعتبارها أحد مكونات النظام المؤسسي الأوروبي والجهة المسؤولة عن فرز وتوحيد القوانين الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، وهذه الأخيرة تفصل في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان فقط، كما ورد في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[1].

سابعا: البنك المركزي الأوروبي.

تأسس هذا البنك في مرحلة متأخرة من تطوّر الجماعة الأوروبية، وبعد أن دخلت عملية التكامل والإندماج الأوروبي مرحلة حاسمة بقرار توحيد العملات الأوروبية، وإصدار عملة أوروبية موحدة مقره بـ "فرانكفورت" ألمانية، ويبدأ عمله الفعلي في عام 1999، والهدف الأساسي لهذا البنك شأنه في ذلك شأن البنوك المركزية في الدول الوطنية هو المحافظة على استقرار العملة الأوروبية، والعمل على ضبط حجم النقود المتداولة، ويشكل البنك المركزي الأوروبي مع البنوك المركزية في الدول الأوروبية التي تبنت اليورو، منظومة البنوك المركزية الأوروبية، ويعتبر البنك المركزي الأوروبي هيئة مستقلة بالشخصية القانونية[2].

ولقد حددت معاهدة ماستريخت مهام هذا النظام في الآتي:

- الحفاظ على استقرار الأسعار مثل كافة البنوك المركزية الأخرى، وهو يعد الهدف الأول والرئيسي للبنك طبقا لمعاهدة ماستريخت.
- تحديد وتنفيذ السياسة النقدية لمنطقة اليورو.
- عقد وإدارة الاحتياطات الرسمية الخارجية للدول الأعضاء.
- تشجيع الأسلوب الهادئ والبسيط في إدارة نظم الدفع.
- الحق الحصري في إصدار الأوراق النقدية والمعدنية داخل منطقة اليورو.

---

[1]–أنطونين كوهين، مرجع سابق، ص ص 57– 58.

[2]–عتيقة وصاف،سهام عاشور ،نظام النقد الأوروبي: الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، أيام 18– 19 أفريل 2005.

- يجمع البنك المركزي الأوروبي المعلومات الإحصائية اللازمة وتقديم التقارير الشهرية والسنوية للهيئات الأوروبية[1].

ويشرف على البنك الأوروبي، مجلس محافظين، أما الإدارة الفعلية فيتولاها مجلس تنفيذي، يتكون مجلس المحافظين من محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى أعضاء المجلس التنفيذي الذي يتكون من الرئيس ونائب الرئيس وأربعة أعضاء، ويتم تعيينهم لمدة ثماني سنوات من بين شخصيات تتوافر فيها الكفاءات المطلوبة وبناء على توصية من المجلس الوزاري بعد التشاور مع البرلمان، وذلك بقرار جماعي من بين حكومات الدول الأعضاء[2].

المطلب الثاني: آليات الإتحاد الأوروبي.

I- آليات وإجراءات ومراحل صنع القرار:

أ- آليات التشاور: على الرغم من أهم التعديلات التي طرأت على هذه الآليات بسبب التوسعات التي شهدها الاتحاد الأوروبي، ما تزال هذه الآلية هي المنطقة في كافة الموضوعات لإتخاذ القرارات وتتضمن هذه الآلية ثلاث مراحل، وهي:

1- مرحلة الإعداد: وهي المرحلة التي تلعب فيها المفوضية الأوروبية الدور الرئيسي بإعداد الصياغة الأولى للمشروع، وبالتعاون مع الإدارات المختصة التابعة للمفوضية، والاستعانة بإيجاد خبراء من الدول الأعضاء قبل عرضه على المفوضية الأوروبية بكامل هيئتها لإقراره وتكتفي الأغلبية البسيطة لتبني المشروع وإحالته على المجلس الوزاري.

2- مرحلة التشاور: وهي المرحلة التي يغلب فيها مجلس الاتحاد الدور الأساسي، ويحدّد فيه إذا كان سيتشاور حول هذا المشروع مع المؤسسات الأوروبية الأخرى مثل البرلمان أو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية قبل أن يعرضه للتصويت وإتخاذ القرار، فإذا كانت اللوائح

[1]-رواق خالد، مرجع سابق، ص 43.

[2]-محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 538.

المطبقة تفرض عليه التشاور مع كلّ أو بعض الهيئات تعيّن عليه أن يقوم بذلك لم يحيل المجلس مشروع القرار على المؤسسات المعنية لإبداي الرأي فيه.

3- مرحلة الإقرار: وهي مرحلة تشترك فيه المفوضية مع المجلس لإقرار المشروع النهائي فتبدأ هذه المرحلة بقيام المفوضية بإعادة فحص المشروع، وقد ترى تعديله أو إحالته كما هو للمجلس مرفقا بوجهة نظر الهيئات الأخرى، فيناقش أوّلا من جانب الممثلين الدائمين للدول الأعضاء، فإذا وافقت عليه اللجنة بالإجماع أدرج تحت البند (أ) من جدول أعمال المجلس أي دون أي مناقشات إضافية، وإلاّ سيدرج في البند (ب) ويناقش من جانب الوزراء، وإذا تم إقرار النص النهائي بالأغلبية المطلوبة سيصبح تشريعا يتعين على الرئيس أن يوقّعه.

ب- آلية التعاون: هي الآلية المنصوص عليها في المادة (252) من إتفاقية الاتحاد ويلعب فيها البرلمان دورًا من الدور الذي يلعبه في آلية التشاور، إذ لا يكتفي بقراءة واحدة للمشروع المقترح، وإنّما يقوم بقراءة ثانية، ولا تطبّق هذه الآلية إلاّ في الأمور المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والنقدية.

يتقين على المفوضية إرسال المشروع المقترح إلى حلّ من المجلس والبرلمان وحتى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم للتعرف على وجهة نظرها، ثم يعرض المشروع للتصويت على المجلس الوزاري لتعديد موقف مشترك منه بالأغلبية الموصوفة قبل أن يعيد إرساله إلى البرلمان لقراءة ثانية، ويتعين على البرلمان أن يحدّد موقفه النهائي من المشروع لفترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بالرفض أو التعديل، فإذا رفضه البرلمان تطلب الأمر تصويتا بالإجماع من جانب المجلس لإقراره، أما إذا رأى إدخال تعديلات فيتعين عرض هذه التعديلات على المفوضية أولا فإذا قبلتها يحق للمجلس إقرارها بالأغلبية الموصوفة، أمّا إذا رفضتها فإنه يتطلب الأمر من المجلس تصويتا بالإجماع مرة أخرى ليتم إقراره نهائيا[1].

[1]-حسن نافعة، مرجع سابق ص ص 216-217

ج- آلية المشاركة: هي آلية أدخلتها معاهدة أمستردام لدعم وتوسيع نطاق السلطات والصلاحيات الممنوحة للبرلمان، وأصبحت هذه الآلية أكثر استخداما في عملية صنع القرار بالنسبة لمعظم الموضوعات المدرجة على جدول أعمال مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ويتعين فيه البرلمان وكل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم القراءة الأولى للمشروع المقدم من المفوضية الأوروبية فإذا وافق عليه البرلمان دون تعديلات أو بتعديلات من طرف المفوضية يمرر المشروع، أما إذا رفض البرلمان المشروع أو رفضت المفوضية أو المجلس التعديلات المقترحة يتقين على المجلس والمفوضية اتخاذ موقف مشترك وإعادة عرضه على البرلمان لقراءة ثانية، فإذا رفض البرلمان للمرة الثانية يتعذر على المجلس تمرير التشريع وإذا طالب البرلمان إدخال تعديلات يمرّر المشروع إذا وافق المجلس على تلك التعديلات المقترحة، أما إذا وافق المجلس على البعض من التعديلات يمكن لرئيسي البرلمان والمجلس التشاور معا للبحث في إمكانية الدعوة لإنعقاد لجنة للتوفيق خلال 06 أسابيع للنظر في موقف المجلس من التعديلات المقترحة من قبل البرلمان، فإذا نجحت هذه اللجنة التي تتكون من 15 ممثلا يعرض الحلّ على كلّ من المجلس والبرلمان وتجرى قراءة ثالثة لتأكيد القبول أو الرفض من جانب المؤسستين، وإذا لم يتوصل الطرفان للحلّ المشترك أو رفض من أحدهما، فإنّ العملية التشريعية تصل إلى طريق مسدود وبذلك لا يستطيع المجلس أن يتجاوز اعتراض البرلمان أو التعديلات التي يطلبها.

د- آلية التصديق أو الاعتماد: وهي آلية تستخدم لإنهاء الإجراءات المتعلقة باستخدام أدوات قانونية كالاتفاقيات أو المعاهدات الدولية وعادة ما يتم اللجوء إلى هذه الآلية في مرحلة ما من مراحل عملية صناعة القرار الأوروبي، كطلب عضوية جديدة في الاتحاد أو تعيين رئيس وأعضاء المفوضية[1].

آليات وإجراءات تنفيذ القرار أو إلغائه:

[1]-حسن نافعة، مرجع سابق ص 218

أ- آليات وإجراءات التنفيذ:

إن المفوضية الأوروبية هي المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما يصدر عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي مستمدة من تفويضه صادر من مجلس الاتحاد، وفي الحالات الخاصة التي يقرر فيها أن يتولى بنفسه تحديد إجراءات التنفيذ يلجأ فيها إلى ثلاث أساليب وهي:

1- اللجنة الاستشارية: تتكون من ممثلين عن الحكومات ويرأسها ممثل من المفوضية ويتقدم هذا الأخير بتصور عن إجراءات التنفيذ المقترحة يطرح على اللجنة لإبداء وجهة نظرها، ولا تكون المفوضية ملزمة قانونا بالأخذ بوجهة نظر اللجنة ويطبق أساسا بالقرارات المتعلقة بالسوق الموحدة.

2- لجنة الإدارة: ويطبق أساسا بالنسبة للقرارات المتعلقة بالسياسة الزراعية المشتركة أو العيد ويتعين على المفوضية أحد رأي لجنة إدارة ممثلي الدول الأعضاء، والأخذ برأي البرلمان في الأمر شارك البرلمان في صيغته.

3- لجنة التشريع: يطبق أساس بالنسبة للقرارات المتعلقة بالأمور العامة كالصحة أو البيئة وتتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء ومن الصعب للمفوضين في حالة رفض اللجنة إجراءات التنفيذ التي تقترحها المفوضية، إذ يصبح للبرلمان الحق في التقرير حول الإجراءات التي تتفق مع القرارات الصادرة[1].

ب- آليات التحصين والتعديل: وتتمثل في:

1- في حالة خرق الدول لالتزاماتها التعاقدية:

إنّ المشرع الأوروبي والمفوضية الأوروبية والدول الأعضاء لها الحق في رفع دعوة قضائية أمام محكمة العدل الدولية ضدّ الدول التي تنفذ إلتزاماتها، وأن المفوضية وليس

[1]-عبد العزيز صدوق، سيد علي باكنا و اخرون، بناء الإتحاد الأوروبي النشأة التاريخ، المؤسسات مركز رشيل كوري لحقوق الإنسان،تاريخ النشر:13 مارس 2014، كلية الحقوق-سلا-الرباط ، تاريخ الزيارة:01 جوان 2017 على الساعة 10:00 على الموقع الإلكتروني:http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=13154

الدول الأعضاء لها الحق في دفع هذه الدعوة، ويتعين على الدولة التي صدر بحقها أن تقوم بتنفيذه وفي حالة رفضها التنفيذ يُفرض عليها غرامة مالية أو عقوبة من نوع آخر.

2- في حالة الطعن في صحة القوانين والقرارات:

يحق للشركات أو الأفراد أو الهيئات التي تضرّرت من هذه القرارات اللجوء إلى المحكمة ذات الدرجة الأولى التابعة لمحكمة العدل الأوروبية، أما إذا كان الطعن صادرا من مؤسسات الاتحاد الأوروبي فيتم اللجوء مباشرة إلى محكمة العدل الأوروبية، ويحق للدول الأعضاء والبرلمان أو المفوضية إقامة دعوى لإلغاء القرارات المشكوك من صحتها، كما لا يحق للأفراد أو الشركات رفع دعوى الطعن إلاّ بالنسبة للقرارات التي ألحقت لهم أضرارًا[1].

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف الاتحاد الأوروبي.

أولاَ: مبادئ الاتحاد الأوروبي.

لقد وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من المبادئ التي تحكم سياسته الخارجية إتجاه الفواعل الدولية في النظام الدولي، وهذه المبادئ تابعة من القيم والتصورات المشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتتمثل فيما يلي:

1- حفظ الأمن والسلم الدوليين:

إنّ الاتحاد الأوروبي، بنى نفسه وتجربته من أجل القضاء على النزاعات داخل أوروبا والإبتعاد عن حل مشاكله بالقوة، كما يريد من الفواعل في النظام الدولي أن تتبع نفس خطواته لحل مشاكلها، بالإضافة إلى أنه لا يفضل منظمات أخرى تحل محل منظمة الأمم في تحقيق السلم والأمن الدوليين، كمنظمة حلف الأطلسي وهو ما يتعارض تعارضًا شديدًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي في اعتقاده تلجأ إلى منظمات أخرى أو تلعب هي نفسها دور الأمم المتحدة وتعمل على تهميش المنظمة الدولية، التي تعتبر بالنسبة للاتحاد الأوروبي هي المنظمة الوحيدة المتحوّلة بحل وإدارة النزاعات الدولية.

[1]-حسن نافعة، مرجع سابق. ص 219

وعليه فإنّ الاتحاد الأوروبي، يريد تحقيق السلم والأمن الدولتين من خلال الإجماع الدولي ولا يريد تحقيقه بفضل دولة منفردة تعمل في غالب الأحيان على تحقيق مصالح الحيوية أكثر من تحقيق مصالح المجتمع الدولي.

تعزيز التعاون الدولي خاصة مع دول الجوار:

إنّ الاتحاد الأوروبي وجه سياسته الخارجية أكثر شيء لفرض نموذج وتصوّر جديد قائمة على الاعتماد المتبادل بين الدول عن طريق مؤسسات ومنظمات إقتصادية وإجتماعية وثقافية، وأيضا عن طريق الدخول في شراكات مع الدول المجاورة له كالضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، بما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية، أو مع دول شرق أوروبا مع بقية المناطق في العالم.

إنّ أساس السياسة الخارجية الأوروبية ذات طابع إقتصادي قائم على التبادل الحرّ بين الاتحاد والدول الخارجية، ويعود سبب نجاح الاتحاد الأوروبي في تحقيقه لنموذج فريد من نوعه في العالم، هو زيادة التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية، لأنها ارتبطت بمجموعة من المشاريع الاقتصادية التي تجعل الأطراف فيها غير مستعدين بالتضحية بهذه المكاسب الاقتصادية لصالح نزاعات سياسية، لذلك فالاتحاد الأوروبي يلعب في اعتقادهم دورًا مهمًا جدًا في تعزيز التعاون الدولي في كلّ المجالات، فالعالم الآن ينظر إليه بأنة منطقة السلام والرفاه Walefar State[1].

3- تعزيز الحرية الديمقراطية الليبرالية والدفاع عنها:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكثر تشددًا في طرح النموذج الديمقراطي والإصلاحات الديمقراطية كشرط للتعامل مع الدول التي تعتبر ديكتاتورية، لأنّه يضع دائمًا قيط وشرط الديمقراطية كأساس للتعاون مع هذه الدول، هذا الفعل الذي لا يتقيد به كثيرًا الولايات المتحدة الأمريكي، وهي في هذا أكثر براغماتية من الاتحاد الأوروبي. بالرغم من هذا فإن الاتحاد

[1]-محمد المجذوب،مرجع سابق،ص ص 550, 552

الأوروبي، لا يزال يتعامل مع الدول غير الديمقراطية على أساس مصلحي في غالب الأحيان، فقد منح دول المغرب العربي وهي تعتبر دول ذات أنظمة غير ديمقراطية مبالغ مالية كمساعدات اقتصادية تدخل في إطار الشراكة الأورومتوسيطة سنة 1955، كما منح دول أوروبا الشرقية، مساعدات لتطوير اقتصادياتها كأساس تحضيري للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بل لقد انضمت دول من أوروبا الشرقية إلى الاتحاد وهي لا تعتبر ديمقراطية مثل بولونيا، ورغم ذلك فالاتحاد الأوروبي لا يزال يعتبر الديمقراطية هي أساسا مهم جدًا لتقوية العلاقات الودية والتعاونية مع الجهات الخارجية عنه وهو يعمل على حماية الديمقراطية في العالم لكن بطرق سلمية[1].

4- احترام حقوق الإنسان:

هذا المبدأ أصبح من أساسيات الديمقراطية ومن أساسيات فلسفة النظام الدولي الجديد، والإتحاد بصفته فاعلاً فيه، فإنه يعتبر نفسه مسؤولا على شعوب العالم بتقديم نموذج نفي حول صيانة واحترام حقوق الإنسان، كما أنّه من الأوائل الذين دعوا إلى صيانة مبدأ التدخل من أجل غرض إنساني في الدول التي تنتهك حقوق الإنسان، وكان ذلك عن طريق فرنسا في الثمانينات بواسطة "فرانسوا ميتران".

إنّ النموذج الأوروبي المتعلق باحترام حقوق الإنسان تجعل الكثير من شعوب العالم يتمنّون العيش في أوروبا لما فيها من حرية إبداء الرأي وفرص العمل المتساوية مما يجعلها رائدة في هذا المجال[2].

---

[1]– صحيفة الديوان الإليكترونية: الاتحاد الأوروبي، الأهداف، النشأة والتكوين تاريخ الزيارة: 2017/05/03على الساعة 44: 14على الموقع الالكتروني:www.aldowar.org/59043.hml.03/04/20:32

[2]–الاتحادالأوروبي:تاريخ الزيارة /212017/04 على الساعة 23: 21 على الموقع الالكتروني /www.stagineurope.info: lunion

5- احترام القانون الدولي:

إنّ تكوين الإتحاد الأوروبي هو العمل بمبادئ القانون الدولي والشرعية والإبتعاد عن الحلول الفردية والتسلطية، إنّ القانون الدولي يعتبر في نظر الأوروبيين هو المرجعية الوحيدة لحل الخلافات بين الفواعل الدولية بحيث يجب الرجوع إليه في كل القضايا المختلفة.

إنّ حرب العراق وكوسوفو رسخت لدينا تصورًا إيجابيا عن مدى تمسك الإتحاد الأوروبي بالقانون الدولي والشرعية الدولية، كما أنّ غالبية الدول الأوروبية صادقت على إتفاقية إنشاء محكمة الجزاء الدولية سنة 1998، واتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفًا معاكسا لها يرفضها المصادقة عليها.

إنّ القانون الدولي يعتبر الآن مرجعية دول الاتحاد الأوربي في كلّ المسائل محل خلاف بين الدول في النظام الدولي، وهو السبيل الوحيد الذي يعمل على استقرار الأمن وتحقيق السلم الدولي.

6- الدفاع عن أمن الإتحاد والدول الأعضاء:

هذا يعني أن يكون الدفاع داخليا وخارجيا وذلك بتحقيق سياسة دفاعية موحدة ومستقلة، كما تطرحها الرؤية الفرنسية- الألمانية وأخذ زمام المبادرة أوروبيًا بعيدًا عن حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، وأن تكون مسؤولية الدفاع عن الاتحاد الأوروبي هي مسؤولية الجميع وليس دول فقط دون غيرها وأن لا تعرقل دول أخرى هذا المسار[1].

7- حرية التجارة الدولية:

إنّ حرية التجارة الدولية هي مبدأ راسخ في الاتحاد الأوروبي نتيجة تركيبة دولة الليبرالية الرأسمالية خاصة أقدم الأعضاء الأوائل وهو ينادي بفتح نتيجة قوية الاقتصادية وغير القابلة للمنافسة من قبل السلع الأجنبية الأخرى، ومع هذا نجد الإتحاد الأوروبي يفرض

[1]-الاتحاد الاوروبي في نظرية التكامل و الاندماج، مركز راشيل كوري، تاريخ النشر: 15 مارس 2012، تاريخ الزيارة:08/04/2017 على الساعة: 55: 12 على الموقع الالكتروني: 3odz.justgoo.com/t 1640-topic.

أحيانا قيود حمائية على سلعة وشروط داخل المنظمات الدولية لحماية منتوجاته الاقتصادية وحتى ميراثه الثقافي، كما هو حاصل ومحل جدال في منظمة التجارة العالمية حول مسألة الاستثناء الثقافي.

لكن يبقى الاتحاد الأوروبي ينادي دائما بحرية التجارة ورفع القيود وفتح الحدود أمام المنتوجات الأجنبية لكي يتحقق تعاون واعتماد أكثر بين دول العالم لكي يتم ارتباط اقتصاديات العالم ببعضها البعض وخلق حساسية نتيجة الإعتماد المتبادل بينها لتحقيق السلم الدولي حسب الطرح الأوروبي[1].

ثانيا: أهداف الاتحاد الأوروبي.

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق حزمة من الأهداف، تتمثل في تأسيس المواطنة الأوروبية من خلال تعزيز الحقوق الأساسية وحرية التنقل والحقوق المدنية والسياسية، وضمان الحرية والأمن والعدل بواسطة التعاون في الشؤون الداخلية ودعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق السوق المشتركة والعملة المشتركة اليورو والتنمية الإقليمية وقضايا حماية البيئة، وتقوية دور أوروبا في العالم بإتباع سياسة خارجية وأمنية موحدة.[2]

كما يمكن توضيح أهداف قيام الاتحاد الأوروبي على ضوء المراحل التأسيسية والبنائية التي مرّ بها هذا العقد الخامس من القرن العشرين على النحو التالي:

1- التنمية المستدامة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

2- إيجاد إتحاد اقتصادي قوي يخدم أبعاد السوق الاجتماعي، وليكون ذات قدرة تنافسية عالية مما يمكن من توفير العمالة الكاملة التي تعزز بالتالي كافة مجالات التقدم الاجتماعي.

---

(1)-ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، تاريخ الزيارة: 06/04/2017 على الساعة :37 :18 على الموقع الالكتروني:/www.hrlibraya.umn.edu/arab/eu-rights-charter.htm

(2)-الأهداف الرئيسية للاتحاد الاوروبي، تاريخ الزيارة: 2017/04/06 على الساعة:22:55 على الموقع الالكتروني: https://alkompis.se/europe/الاهداف-الرئيسية-للاتحاد-الاوروبي

3- تقوية الميزان التجاري لكافة دول الاتحاد وتعزيز قدرتهم الشرائية.

4- تعزيز السلام والرفاه لمواطني الاتحاد الأوروبي.

5- محاربة الإقصاء الاجتماعي والتمييز.

6- دعم برامج التعليم وتعزيز الثقافة الإنسانية والحفاظ على الميراث الحضاري.

7- تحقيق الإستقرار الاقتصادي بتحديد وتنفيذ السياسات النقدية لمنطقة الاتحاد الأوروبي وحيازة الاحتياطات النقدية الأجنبية الكافية، وتقديم البيانات المالية للنظام النقدي الاتحادي من خلال البنك المركزي الأوروبي الموحد وعرض ذلك على البرلمان الأوروبي بطريقة دورية.

8- ضمان ميزان القوى داخل الاتحاد الأوروبي (عدم عودة الصراعات والحروب بين الدول الأوروبية).[1]

خلاصة الفصل الأول :

في الأخير يمكن القول أن موضوع التكامل الاقتصادي، احتل بمختلف أشكاله أو صوره مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بعدما أدركت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، لذا تطرقنا إلى دراسة تجربة التكامل الأوروبي باعتبارها أرقى صور التكامل الاقتصادي بالعالم في عصرنا الراهن، ومن خلال هذا الفصل يمكن استنتاج التالي:

1- أنّ التكامل المرحلي أكثر نجاحًا من التجارب التكاملية الريعية الوتيرة.

2-بعد الوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية أو إنشاء عملة موحدة كمنتوج لمسيرة من العمل المستمر بين الدول الأعضاء.

3- تعدّ معاهدة ماستريخت اللبنة الأساسية لقيام الوحدة النقدية الأوروبية الموحدة (اليورو).

4- كان الهدف الرئيسي لليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

الفصل الثاني

الأ زمة المالية اليونانية

تمهيد :

عرفت منطقة الأورو منذ نهاية 2009م وإلى يومنا هذا، أزمة مالية حادة، عرفت بأزمة الديون العمومية أو أزمة الديون السيادية لليونان، نتيجة الاختلال في ميزانية الدولة، حيث لم يقتصر الإفلاس فقط على مؤسساتها الاقتصادية والمالية، بل إنّ الدولة ككل عانت من الإفلاس وتفاقمت حدّة هذه الأزمة سنة 2010م، بحيث انعكست اختلالات ميزانية الدولة اليونانية سلبا على كلّ مؤشراتها الاقتصادية الكلية والجزئية، فهددت استقرار اليونان، وأيضا كانت منذرة ومهددة بانهيار تجربة فريدة من نوعها كان من المؤهل أن تتوج بأرقى أشكال التكامل الاقتصادي، فقضية اليونان قد تولت مع الوقت إلى أكبر خطر يهدد بتفجير تماسك الاتحاد الأوروبي، بدأ بدخول اليونان إلى الإتحاد والقبول بشروطها وربط إقتصادها بإقتصاديات الدول الأوروبية.

المبحث الأول: أسباب وظروف نشأة الأزمة المالية اليونانية.

بدأت أزمة اليونان في أكتوبر لعام 2009م عندما أدركت الحكومة الجديدة بأنّ الحكومات التّي سبقتها قد قامت بتزييف الحسابات لعدّة سنوات، وأنّ الحكومة الحالية تعاني من عجز في الميزانية بنسبة 13.6%وديون تبلغ 115% من الناتج المحلي الإجمالي.

بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت على اليونان، وإنّ الدولة اليونانية كانت دائما تحافظ على مستويات العيش الرفيعة للشعب اليوناني مع أنّ الدولة هي من الدول النامية، وهذا ما شجع على الإقراض خاصة من الدول الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا، ولهذا وجدت الدولة اليونانية نفسها في دوامة ديون لا يمكن تسديدها.

المطلب الأول: الظروف المحيطة بالأزمة في اليونان.

انضمت اليونان إلى دول منطقة اليورو في 01 جانفي 2001 قامت بالإسراف في الافتراض خلف قناع من الخداع وإخفاء الحقائق، فقد كان حجم الدين الحكومي لليونان سنة 2001 مرتفعا جدًا يقدر بـ 101% وهذا مخالفا لما تنصه معاهدة ماستريخت والمقدرة بـ 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يلي أهم عوامل الأزمة اليونانية[1].

أولا: العوامل الداخلية.

– تزييف الأرقام والإحصائيات حيث ثبت أن اليونان كانت تقدم أرقاما خاطئة على اقتصادها من أجل المحافظة على عضويتها في الاتحاد النقدي، وكون الاتحاد الأوروبي يشترط على دولة أن يتجاوز العجز في ميزانيتها 3% من الناتج القومي، وعندما اندلعت الأزمة اتّضح أنّ العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف للنسبة المسموح بها وأنّ ديونها تجاوزت 300 مليار يورو.

[1]– نور الهدى شيحة، تداعيات أزمة منطقة اليورو على تدفع الاستثمار الأمني المباشر إلى منطقة اليورو، دراسة حالة – فرنسا– مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013– 2014، ص ص 50– 51.

– زيادة الإنفاق على التسلّح: تمتلك اليونان قوة عسكرية إذ يعتبر الجيش اليوناني أكبر من الجيش الألماني، لكن أدى النزاع مع تركيا واحتلال جزء من قبرص إلى ارتفاع نسبة الإنفاق على برامج التسلّح.

– ضعف القدرة التنافسية: فالصناعة اليونانية تعاني من تراجع في القدرة التنافسية الدولية بسبب ارتفاع الأجور وانخفاض الإنتاجية، إذ ارتفعت الأجور بمعدل سنوي بنسبة 5% منذ أن تبنت اليورو.

– الفساد الاقتصادي: صنّفت اليونان من أكثر الدول فسادًا في الاتحاد الأوروبي وأن متوسط مبالغ الرشوة التي دفعها اليونانيون في 2008 تسريع إصدار رخصة قيادة أو شراء تصريح بناء أو الدخول في أحد المستشفيات بشكل أسرع بلغ 2500 دولار للعائلة الواحدة[1].

– سوء إدارة المعارف اليونانية لمشاكلها.

– عدم مرونة النموذج الاقتصادي المحلي وفشله في استقطاب الاستثمارات الداخلية والعالمية.

– زيادة الطلب المحلي بفعل النمو السريع للأجور التي تجاوزت الإنتاجية[2].

فتعددت العوامل التي تسبب في ظهور الأزمة كضعف السياحة بسبب عدم تحديث البنية السياحية مقابل نمو مراكز سياحية منافسة لتونس ومصر وتركيا، كما عرفت اليونان أزمة النظام التقاعدي أي ازدياد أعداد المتقاعدين والذي يشكل عبئا على الاقتصاد، وهدر أموال المضمونين صحيًا بسبب ضعف مستوى التنسيق بين مؤسسات الدولة ووزارائها وتقوم صناديق التأمين والإدارات المحلية بتعديد ميزانيتها بنفسها دون أي رقابة أو إقرار حكومي[3].

---

[1]– خالد رواق،مرجع سابق ، ص ص 77– 78.

[2]– نور الهدى شيحة، مرجع سابق، ص 54.

[3]– عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 جويلية 2012.

لقد أخطأ الأوروبيون في قرار ضم اليونان إليهم باعتبارها دولة ضعيفة نوعًا ما خاصة بعد تناول اليورور رسميا بحيث ألزمت على العيش وفق معايير الاتحاد الأوروبي مما أدى إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد في دولة ذات اقتصاد ضعيف.

ثانيا: الظروف الخارجية.

ومن الأسباب الخارجية التي ساعدت على تفاقم الأزمة نذكر منها ما يلي:

– ارتفعت الثقة في آفاق النمو والاستقرار في اقتصاديات (اليونان، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال وإسبانيا) الملقبة بـ "GMPS" عندما تمّ طرح اليورو، مما تسبب في انخفاض أسعار الفائدة للأعضاء الأكثر استقرارًا.

– إزدهار الطلب المحلي في "GMPS"* يفعل النمو السريع للأجور التي تجاوزت الإنتاجية وزيادة تكاليف وحدة العمل وتأكل القدرة التنافسية الخارجية كذلك، وتعزز هذا الاتجاه بصرامة أسواق العمل في معظم دول "GMPS" فضلا عن ظهور إنخفاض قيمة العملة والنمو السريع في إنتاجية الأيدي العاملة قطاعات لتصدير من الولايات المتحدة واليابان والصّين ما خلق مشاكل القدرة التنافسية للـ "GMPS".

– قاد تحسين الثقة وانخفاض أسعار الفائدة لزيادة الطلب المحلي المستثمرين والمستهلكين في "GMPS"، كما شجع على زيادة الإنفاق وتشغيل الديون المستحقة في كثير من الأحيان في الخارج وتدفق رأس المال الأجنبي لها[1].

– أدت الأزمة المالية العالمية لنهاية مفاجئة لنموذج النمو في مرحلة ما بعد نهائيات كأس الأمم الأوروبية في "GMPS" لأنّها سقطت في الركود وإنهارت عائدات الضرائب، ما كشف النقاب عن الإنفاق الحكومي غير الغير مستدام وفقدانهم للقدرة التنافسية.

GMPS *اليونان، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا.

[1]–رحيمة بوصبيع صالح ، موسى رحماني ، الأزمة اليونانية بين الإنتشاروالإنحسار الأوروبي ، قراءة في خطط حلول الأزمة، الملتقى الدولي حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26 و27 فيفري 2012 المركز الجامعي الوادي، الجزائر، ص 06.

– في أواخر شهر نوفمبر 2009 أثيرت مخاوف حول التقصير في سداد ديونها إضافة احتمال وجود سلسلة من الافتراضات السيادية للحكومات تحت وطأة الأزمة المالية مما دفع بثقة المستثمرين في الاقتصاد اليوناني إلى التراجع.

– اِنخفضت أسعار السندات على الصعيد العالمي، فقد فقدت أسواق المال في جميع إتحاد العالم بين 8–17% في 2010م، مع خسائر أعلى عموما في الدول ذات الدخل المرتفع الأوروبي، كما كان هناك إنخفاض كبير في تدفقات رؤوس الأموال على الصعيد العالمي.

– إقدام البنك الأمريكي غولدمان ساكس على مساعدة اليونان لإخفاء حجم ديونها الحقيقي كي تتمكن من تلبية شروط الإنظمام لمنطقة اليورو[1]

جدول رقم (2): جدول يبين الدّين العام بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي الوحدة مليار يورو.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدّين العام	151.9	159.2	168.0	183.2	195.4	224.2	239.3	263.3	299.7	329.5	355.6
الدّين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	103.7	101.7	97.4	98.6	100.0	106.1	107.4	113.0	129.4	145.0	165.3

المصدر: ضوؤية ذيب أحسن طيار، مجهودات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمة اليونانية الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية يومي 07– 08 ماي 2013، 20 أوت 1995 سكيكدة، ص 10.

[1]–نجاة هبال ، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية –دراسة حالة اليونان– مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، 2015– 2016، ص 104.

المطلب الثاني: حزب سيريزا والتحولات الاجتماعية في اليونان.

سيريزا هوالإسم اليوناني لتحالف اليسار الراديكالي، أما زعيم الحزب هو ألكسيستسيبراس الذي يعتبر أصغر رئيس للحكومة اليونانية منذ الحرب العالمية الثانية عن عمر 40 عاما، كان عضوًا في الشبيبة الشيوعية اليونانية قبل أن يلتحق بصفوف المجموعات اليسارية المستقلة.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية وسياسات التقشف في اليونان وارتفاع نسبة البطالة والفقر التي أضرت خاصة الطبقات الفقيرة التي أحدثت احتجاجات شعبية واستطاع سيريزا أن يطرح نفسه بديلا رافضا لسياسات التقشف وطالبا برفع الأجور وزيادة الاتفاق الاستثماري وإلغاء الديون التي قدرت بنسبة 50% من مجمل الدين العام، فأخذت ترتفع نسبة أصواته من 17% إلى 27% في جوان 2012[1].

أجريت إنتخابات عامة في اليونان، ففاز فيها حزب سيريزا اليساري المعارض لإجراءات التقشف وصرّح فيها ألكسيس تسيبراس أنّ هذه الحكومة الجديدة ستكون مستعدة للقيام بحوار جدي، ووضع خطة بشأن الديون والتفاوض مع شركائها حول حلّ هذه الأزمة كون في مصلحة الجميع، فالأولوية هي معالجة جروح الأزمة وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد من خلال التفاوض مجددا حول الديون الضخمة التي قدرت بنسبة 175% من الناتج الداخلي.

كما اعتبر رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أن وزير حزب سيريزا المعادي للتقشف سوف يزيد القلق الاقتصادي في أوروبا[2].

وتتمثل النتائج المتحصلة عليها بفوز حزب سيريزا اليساري الراديكالي المناط ضد السياسة الديمقراطية الجديدة الذي تحصل على نسبة 28% من الأصوات ما يعادل 146

---

[1]– عمر ديب، حول يسارية حزب سيريزا اليساري، تاريخ النشر 30افريل ، تاريخ الزيارة 2017/07/16 على الساعة: 18:15 على الموقع الإلكتروني: al–akhbar.com/node/225320

[2]– فوز حزب سيريزا اليساري في الانتخابات العامة في اليونان، تاريخ النشر في 26 جانفي 2015، تاريخ الزيارة: 2017/08/06 على الساعة: 18:13 على الموقع الإلكتروني: http://www.jonahouria.com/art 23919.

مقعدًا، ثم يليه حزب الديمقراطية الجديدة الذي تحصل على نسبة 28% من الأصوات ما يعادل 77 مقعدًا[1].

كما أكدت فرنسا بزعامة فرنسوا هولاند أنها ستكون بجانب اليونان وأنه سيكون هناك عمل بروح التضامن والمسوؤلية والهدف بالنسبة لفرنسا هو تحقيق الاستقرار والنمو في منطقة اليورو.

في حين أعربت ألمانيا عن قلقها بفوز سيريزا أنه يمثل إعادة النظر في السياسة الأوروبية التي دعت إليها ألمانيا المبنية على التقشف المالي، كما تؤكد أن يحترم الإلتزامات التي اتخذتها الحكومات السابقة.

أما الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فقد هنأ تسيبراس على فوزه وأنه سيواصل التعاون بطريقة فعالة من أجل تسوية المشاكل الحالية في أوروبا والعالم[2].

وبعد مرور أشهر قدم رئيس الوزراء اليوناني تسيبرايس استقالته موضحا أن حكومة اتخذت قرارًا بإجراءات انتخابات مبكرة في البلاد وأشار أنه المهمة التي كلفه الشعب بها في انتخابات 25 جانفي انتهت وحان الآن وقت اتخاذ قرار من جديد، ويجب على الشعب صاحب السيادة أن يقول كلمته ويقررون هل الاتفاقيات التي أبرمتها ستساعد في نمو الاقتصاد وأكّد أنه يريد أصوات الشعب اليوناني من أجل تطبيق برنامجنا الخاص[3].

وفي الانتخابات الثانية التي أجريت في سبتمبر 2015 أظهرت فرز معظم الأصوات فوز حزب سيريزا بأكثر من 35% وهذه النسبة أقل من الأغلبية المطلوبة، غير أن حزب سيريزاشكلإئتلافا مع حزب اليونان المستقلون، أما حزب الديمقراطية الجديدة المحافظ فحصل

---

(1)– أليكسيس تسيبراس، يشيد بـ فوز الشعب في انتخابات اليونان، تاريخ النشر 09/21/ 2017، تاريخ الزيارة 2017/07/05 على الساعة 14:20 على الموقع الإلكتروني:

http://www.com/arabic/norldnews/2015/09/150921+greece-elections-reults.

(2)– محسن عامر، ثورة المدنيين الوجه الآخر لوفز اليسار، تاريخ النشر 27 جانفي 2015، تاريخ الزيارة: 2017/07/17 على الساعة: 11:01 على الموقع الإلكتروني: .https://www.alakhbar.comh>files>pdfs

(3)–

على 28 في المئة من عدد الأصوات، كما أظهرت هذه النتائج حصول حزب سيريزا على 145 مقعدًا من بين 300[1].

وهكذا تمكن هذا اليسار من تحقيق تقدما لأنه يقوم على الإنصات لنبض الشارع والتحدث بلسان الناس والمطالبة بحقوق الناس والمساواة بين الطبقات، فهو ضدّ السياسة الاقتصادية والمالية التي فرضتها أوروبا عليها.

ويتمثل برنامج الحزب الذي أطلقه "سيريزا" وفق بيان سياسي إسمه "بيان تسالونيكي" من أجل إعادة البناء الوطني في:

- مواجهة الأزمة الإنسانية في اليونان.
- إعادة تأسيس الاقتصاد والعمل بالعدالة.
- خطة وطنية للتشغيل ومكافحة البطالة.
- تغير النظام السياسي وتعميق الديمقراطية.

كما طلب بإتفاق أوروبي جديد من أجل الإستثمار لإعادة بناء اقتصاد اليونان وطالب بخفض الديون لتتمكن من إعادة بناء دولة الرفاه من دون أي عائق يؤثر على اقتصادها والاعتماد على النظام الديمقراطي والتخلي عن سياسات التقشف وإعادة التوظيف في القطاع العام[2].

مستقبل الحزب:

إنّ برنامج الحزب لقي تأييد شعبي كبير لأنه يمثل مقاربة حقيقية لمشاكل النّاس بفضل الإصلاحات التي يطرحها التي تخدم الشعب، كتحسين الأجور وتخفيض الأسعار وتشجيع الاستثمار خاصة بعد وصوله إلى السلطة، أصبح برنامجه أقرب إلى جدول

[1]– البرنامج الرسمي لسيريزا، تاريخ النشر فيفري 2015، تاريخ الزيارة 2017/07/01 على الساعة 12:50 على الموقع الإلكتروني: البرنامج الرسمي سيريزا اليوناني /raqeb.co/2015/02

[2]–عمر ديب، حول يسارية حزب سيريزا اليساري، تاريخ النشر 30 نيسان، تاريخ الزيارة 2017/07/16 على الساعة: 18:15 على الموقع الإلكتروني: al-akhbar.com/node/225320

الأعمال، لكن على الرغم من هذه الإصلاحات، إلاّ أنه في مواجهة مباشرة من القوى الرأسمالية المحلية والعالمية، لأنه ليس برنامجا لإدارة رأسمالية وفق إرادة رأس المال نفسه، كما سيواجه اضرابات للمستثمرين ورؤوس الأموال، وفي مواجهة مؤسسات الدولة، خاصة المؤسسة الأمنية المتمثلة في الشرطة التي أعطت نصف أصواتها إلى أحزاب عنصرية يمنية متطرفة.

وتكون هذه التحديات أخطر إن لم يستطيع الحزب الوفاء بوعوده المتمثلة في إلغاء الديون واستعادة أملاك الدولة، وإلاّ التراجع عن هذه الوعود يعني حتما القضاء على شعبية هذا الحزب.

وبالتالي يمكن القول على "حزب سيريزا" أن يفي بالوعود المبرمجة وأنّ المستقبل هو الذي سيحدد طبيعة التغيير الذي حصل في اليونان وإلاّ سينتهي دور "سيريزا"، إن فشل وتراجع في تطبيق الوعود.

المبحث الثاني: ملامح الأزمة المالية اليونانية ونتائجها.

تشير غالبية التقارير التي تحمل تنبؤات و توقعات إقتصادية إلى أن أزمة اليونان سيكون لها أثر سلبي في غاية الشّدة على اغلب الاسواق العالمية، بالإضافة إلى تدهور العملة الاوروبية اليورو، كما خلفت أزمة لاجئين أثرت على الإقتصاد اليوناني عامة و السياحي خاصة.

المطلب الأول: إنهيار النظام المصرفي الأوروبي.

أكد الرئيس التنفيذي لمصرف ديتشبونك الألماني في خضم الأزمة من أن أزمة الديون السيادية بأوروبا شحد من أرباح البنوك لعدة سنوات، وتمكن أن تقضي على الأضعاف منها وسط تدقيق مكثف في الأوضاع المالية للقطاع المصرفي.

وأثبتت الاختبارات التي أجرتها هيئة الرقابة المصرفية بأوروبا التي أجرتها في 2010 و2011 لمعرفة درجة تمحل المصارف الأوروبية لصدمات أظهر فشل بعضها، وجانبها إلى

إعادة هيكلة، حيث فشلت خمس بنوك في 2010 وثمانية في 2011 في اختبارات الجدارة المالية. هذه الاختبارات لمعرفة مدى مرونة البنوك الأوروبية اتجاه الصدمات المالية ومعرفة مواطن الضعف في القطاع المصرفي وإخبار صنّاع القرار لإتخاذ الإجراءات للأزمة لمعالجة أوجه القصر[1].

وتواجه البنوك الأوروبية تحديدين في ظلّ أزمة الديون عجزا الموازنات:

– حجم السيولة إذ ظهرت قلة في امتداداتها نتيجة غياب الثقة في الأسواق المالية وإحجام الدول تدريجيا مع ضمان القروض التي تصدرها البنوك لفائدة القطاعات الاقتصادية.

– طبيعة الأصول ونوعيتها، حيث تحو جزء كبير من أصول المصارف إلى أصول مسمومة نتيجة أزمة الديون السيادية، حيث زاد حجم الأصول المشكوك في استرادها وكلفة المخاطر وفي طليعة البنوك الأوروبية التي زادت أصولها المسمومة الفرنسية، الألمانية والإيطالية والإسبانية.

– في سبتمبر 2011 كشفت المفوضية الأوروبية أنّ البنوك الأوروبية حصلت بالفعل على 568 مليار دولار للمساعدة في إعادة رسملتها لمواجهة أزمة الديون السيادية.

ويظهر تأثير أزمة ومخاطر الديون السيادية على البنوك الأوروبية عبر القنوات التالية:

– خسائر مباشرة لقيمة ما تحمله من سندا حكومية.

– انخفاض قيمة ضمانات القروض التي منحتها الحكومات للبنوك.

– ارتفاع كلفة إقراض البنوك من الأسواق المالية نتيجة خفض تصنيف الإئتماني لدولة إذ غالبا ما يخفض تصنيف البنوك عقبْ تخفيض البلدان التي تنتمي إليها[2].

وتكبد البنوك الأوروبية، فيما يتعلق باستثماراتها في الخارج، ومن خلال فروعها الخارجية مع الدول التي تعاني أزمة الديون وتحديا اليونان وإضافة إلى البرتغال وإيرلندا

---

[1]- EuropenBanKing Authority (2011), Methodogiacl Note– Addional guidance, June 2011.

[2]– نشرة لصندوق النقد الدولي الإلكترونية، تصاعد المخاطر: مخاوف في منطقة اليورو تؤدي إلى إذكاء عدم الاستقرار المالي، 10 أكتوبر 2012.

وإيطاليا من خلال القروض للقطاع المصرفي والقطاع العام (الديون السيادية والقروض)، وكذلك قطاع الأسر والشركات خاصة غبر البنوك. ففرنسا هي الواحدة من البلدان الأكثر تعرضا للـ PSZEI فالبنوك الفرنسية وحدها تشمل ما قيمة حوالي 437 مليار يورو، ما يقارب 21.9% من الناتج المحلي الإجمالي في الرّبع الثالث من عام 2011، مع حوالي 3222 مليار يورو (12.5% من الناتج المحلي الإجمالي) بالنسبة لألمانيا، أما النظام المصرفي للملكة المتحدة بريطانيا فتبلغ التزامات الدول اتجاهه بـ 230 مليار يورو (13.3% من الناتج المحلي الإجمالي) في حين البنوك الأمريكية واليابانية عقد ديون قليلة (95 و58 مليار يورو على التوالي).

ولقد تكبدت البنوك الفرنسية كبيرة بي. ان. بي، وسوسيتيجنرال وكريدياكريكول خسائر بلغت قيمتها منذ أوّل جويلية 2012 حتى سبتمبر 70 مليار يورو، في سابقة تاريخية تكاد تطيع بالاستقرار المصرفي الفرنسي وتفقده التوازن بحكم انكشاتها الكبير على الديون اليونانية[1].

وخفضت "موديز" تصنيف بنك كريدي اكريكول، أحد أكبر المصارف الأوروبية من درجة AA1 إلى درجة AA2 بينما خفضا تصنيف بنك سوسييتية جنرال من درجة AA2 إلى AA3 معللة ذلك بالمخاوف من اكتشاف هذين المصرفين على الدين السيادي اليوناني ووضعتموديز المصرف الفرنسي الضخم بي ان، بي باريبا تحت المراقبة السلبية.

ويعني خفض تصنيف البنوك صوبة حصولها على القروض من أسواق المال، لأنه يجعل قيمة القروض التي تحصل عليها مرتفعة التكلفة.

كما كشف تقرير صادر عن صندوق النقد 2012 الدولي عن أبعاد الخلل الكبير في المصارف الأوروبية، وأكّد التقرير أنها تعاني من نقص في رأسمالها، وأنّ العجز في رؤوس أموالها يقدر بمبلغ ضخم إلى 273 مليار دولار وهذا ما يشكل فجوة، مالية تؤثر على الملالة

[1]– عبد الله رزق، المصارف صورة الأزمة الأوروبية، مجلة إتحاد مصاريف الكويت، جويلية 2012، العدد 98، ص 57.

المالية وعلى السيولة وكفاءة الأعمال والأنشطة المصرفية، لذلك دعا الصندوق إلى إعادة رسملة البنوك الأوروبية، مما اضطر البنك المركزي الأوروبي إلى ضخ حوالي نصف تريليون دولار كسيولة إضافية للبنوك، وقد تصاعدت الأزمة مع انخفاض القروض البيئية بين البنوك، مما عكس غياب الثقة المتبادلة فيما بينها وارتفاع الشعور بالخطر حتى بين البنوك[1].

وأكدت منطقة اليورو في قمة العشرين بالمكسيك 2012 بالإعلان عن إتفاقية إعفاء الديون بشكل طوعي، وسمتها إتفاقية "إتقان اليورو" وتنص على إعفاء اليونان من 50 بالمئة من ديونها البالغة 460 مليار دولار، الأمر الذي سيجعل البنوك اليونانية أكبر المتضررين من عملية الإعفاء لأنها تحمل الجزء الأكبر من سندات الدين اليونانية، وفي حين تقدر مصادر مصرفية أن يبلغ مجمل ما ستسخره البنوك الأوروبية من تلك الاتفاقية بنحو 377 مليار دولار[2].

والمأساة الحقيقية التي سيواجهها المصرف الذي يتعرض لمثل هذه الظروف هي أنّه لن يجد من هو مستعد لإقراضه لتحسين وضع ميزانيته، حيث تصبح المصارف أكثر حساسية نحو اقتراض المصارف الأخرى التي تواجه أي شكل من أشكال نقص السيولة وتنخفض الثقة بشكل كبير في المصارف وتتحسر بالتالي الأموال المتاحة له للإقتراض.

في ظل هذه الظروف لابد أن يتم استعادة الثقة في المصرف، وإلا فإن البديل سوف يكون الإفلاس، وتعد عملية إعادة رسملة المصرف أبرز الوسائل المعتمدة في الوقت الراهن من حيث السرعة والتأثير في ثقة المستثمرين.

علية إعادة الرسملة هي عملية تتضمن تغييرًا جوهريًا في أسلوب تحويل المصارف من الاعتماد على إصدار المزيد من الأسهم أو بيع السندات إلى مصادر التمويل الخاصة إلى التمويل من خلال ضخ الحكومة للأموال في المصرف، ويتم ذلك إما بصورة مباشرة من

---

[1]– عبد الله رزق، مرجع سابق، ص 58.

[2]– خالد رواق،مرجع سابق، ص 149.

خلال قيام المصرف بإصدار أسهم تشتريها الحكومة غالبا ما تكون أسهما تفضيلة قد تؤدي –في بعض الأحيان– إلى أن تصبح الحكومة هي صاحب أكبر حصة رأسمالية في المصرف وينظر إلى هذه العملية على أنها أحد أشكال عمليات تأميم المصارف، على سبيل المثال قامت الحكومة البريطانية بضخ 82 مليار يورو عامي 2008– 2009، وترتبا على عمليات إعادة رسملة المصاريف البريطانية أن أصبحت الحكومة هي المساهم الريس في رويال بنك أوف سكوتلاندا، حيث تملك 82 في المائة من رأسمالها، و75 في المائة من رأس مال أنجلو أيرش بنك، و40 في المئة من رأس مال مجموعة بنك اللويدزا، كما يمكن أن تتم عملية إعادة الرسملة بصورة غير مباشرة وذلك بأن تقوم المصارف بإصدار سندات طويلة الأجل تشتريها الحكومة[1].

ولكن هناك من يرى أن المشكلة ليست في رأسمال البنوك بل في تأكل الثقة في الديون السيادية لدول منطقة اليورو التي فقدت وضعها كأصول خالية من المخاطر، وذلك فإن القضية حاليا تكمن في استعادة الحكومات للثقة في ماليتها العامة.

وإنعكست الأزمة على مؤشرات البورصات الأوروبية، فقد تأثرت بأزمة الديون السيادية، حيث اتجه العديد من المستثمرين إلى بيع الأسهم التي في حوزتهم، خوفا من حدوث المزيد من التدهورات، مما أدى إلى إنخفاض مؤشرات البورصات الأوروبية، وبالرغم من أن هذا الانخفاض من المفترض أن يجذب المستثمرين لشراء الأسهم، إلا أنه على العكس فقد يرى الاستثمار في البورصات أشبه بالمجازفة، فقد أدى إلى انسحاب وخروج الكثير من السيولة على المستوى الأوروبي.

أدت أزمة الدين السيادي والصعوبات التي وجدتها الحكومات للتوافق بشأن الحلول الملائمة إلى مناخ الريبة المعممة اتجاه بورصات المنطقة (–14.7% لمؤشر داكس

[1]– إبراهيم السقا، إعادة رسملة المصارف، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، تاريخ الزيارة:2017/07/22 على الساعة:22:12 على الموقع الالكتروني:

http://www.aleqt.com/2012/07/24/article-677022.html.

و-17.9% للكاك 40-13.7%لـIBEX و-25.2%FISE MIB) ومكنت تدخلات البنك المركزي الأورو لتوفير السيولة للبلدان التي تمر بصعوبات، عر شراء سندات سيادية، من هبوط أكثر حدة المساحات المالية، لهذه البلدان، وسجلت اليونان، من جانبها، أسود أداء بين المؤشرات الأوروبية حيث تراجع مؤشرASE بـ 52% خلال سنة واحدة، جراء انهيار قطاعه المصرفي[1].

المطلب الثاني: تراجع سعر اليورو.

تم إطلاق اليورو كعملة موحدة لدول الاتحاد النقدي الدولي، تبلغ هذه الدول قمة التكامل الاقتصادي باستخدام عملة موحدة في جميع الدول الأعضاء، ويعد استقرار سعر صرف هذه العملة من أولويات السياسة النقدية في مختلف الدول لجذب الاستثمار والمحافظة على استقرار العملات.

أولا: مفهوم سعر للصرف.

هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى وهناك طريقتان لتسعير العملات:

أ- **التسعير المباشر Cotation ou certain:** وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

ب- التسعير الغير المباشر: Cotation ou l'incertain: وهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة مثل الجزائر[2].

---

[1]- خالد رواق مرجع سابق، ص 151.

[2]-نويورة عمار، مطبوعة في مقياس تسيير مالي دولي، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، الحاج لخضر، باتنة، 2013/ 2014، ص 25.

ومع إندلاع الأزمة العالمية بما فيها أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو بدأت أوضاع اليورو تتدهور، ما دفع بالمنطقة إلى تبني سياسات تقشفية لتجاوز هذه الأزمة ما أضعف فرص النمو.

ثانيا: بداية أزمة اليورو.

إنّ الأزمة العالمية حقيقتها هي أزمة الرهن العقاري وهو المتسبب الرئيسي في ظهروها نتيجة تقديم قروض العقارات بدون ضمانات مقدمة وبأسعار فائدة منخفضة جدًا وتوقف المقرضين عن الدفع وسحب المستثمرين أموالهم فانخفضت قيمة أسهم شركة الاستثمار العقاري ما تسبب في حدوث أزمة في السوق المالي الأمريكي، لتنتقل العدوى إلى أوروبا وآسيا نتيجة ارتباط عدد كبير من المؤسسات الأوروبية والأسيوية بالصندوق الأمريكي التي أصبحت أكثر تعقيدًا[1]، ممّا أدى إلى تأثر أغلب دول العالم بهذه الأزمة كانخفاض أسعار الذهب عالميا بنسبة كبيرة، كما شهدت أسعار النفط انخفاضا، حيث بلغ سعر برميل النفط قبل الأزمة 147 دولار وانخفض إلى 39.5 دولار للبرميل، فاتّضح أنّ أزمة الرهن العقاري يعود لسوء استخدام الأموال التي تم استثمارها في المجال العقاري[2].

وكان لانخفاض الطلب العالمي على السلع الاستهلاكية بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها الدول تدهور معدل نموّ التجارة العالمية، حيث عرفت تجارة دول الاتحاد الأوروبي تدهورًا بسبب انخفاض الطلب العالمي وخاصة الأمريكي على السلع الأوروبية، ففي الوقت الذي انخفضت فيه الواردات الأمريكية انخفضت بذلك الصادرات الأوروبية، معناه انخفاض الطلب الأمريكي على السلع الاستهلاكية الأوروبية ساهم في تدهور تجارة الاتحاد الأوروبي.

تزامن هذا مع دخول موجة من الدول الأوروبية الجديدة إلى فضاء الأورو[3].

---

[1]– نور الهدشيحة، مرجع سابق، ص 14.

[2]–مرجع نفسه، ص 24.

[3]–مرجع نفسه، ص 44.

ثالثا: الأسباب الرئيسية في تراجع سعر اليورو.

1- تحول كميات هائلة من رؤوس الأموال الشركات الأوروبية للاستثمار في الو.م.أ ولكي تستثمر هذه الأموال عليها بيع كميات كبيرة من اليورو وشراء دولارات وهذا ما يؤدي إلى انخفاض اليورو[1].

2- قوة الدولار فقد ارتفع سرع صرف الدولار مقابل جميع العملات الرئيسية كالجنيه الاسترليني والين الياباني حيث خلق فرص عمل بوتيرة سريعة.

3- أزمة الديون السيادية الأوروبية لعام 2010، حيث قام كل من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي من انتقال العدوى إلى الدول أوروبية أخرى كالبرتغال، إيطاليا، ما أدى إلى حدوث اضطرابات في بعض أسواق التمويل[2].

وهناك ثلاث (03)عواملتحدد معدل سعر الصرف:

- الاختلاف في معدل أسعار الفائدة العالمية الحقيقية.
- الأسعار النسبية في قطاعات البضائع المتداولة والغير المتداولة.
- سعر البترول الحقيقي والمعادن النفيسة[3].

- باعتبار أن قيمة اليورو قيمة غير ثابتة منذ نشأته في 1999، فهي عملة متداولة ومنافسة الدولار في الأسواق ويرجع السبب الرئيسي لتراجع اليورو:

فحسب قانون العرض والطلب، عندما يكون الطلب أصغر من العرض يؤدي إلى ارتفاع أسعار اليورو، وعندما يكون العرض أصغر من الطلب يؤدي إلى انخفاض اليورو.

---

(1)- انخفاض تاريخي لليورو، تاريخ الزيارة:2017/07/11 على الساعة 12: 22 على الموقع الإلكتروني: news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid-990000/99066.stm

(2)- عدلي قندح، سعر صرف اليورو، أسباب الانخفاض وأثره على الاقتصاد نشر في 2015/02/14، تاريخ الزيارة 2017/07/14 على الساعة 16:40 على الموقع الإلكتروني: alrai.com/article/697874.html

(3)- منتدى المضارب العربي لتجارة العملات الفوركس، تاريخ الزيارة 2017/07/20 على الساعة 14:15 على الموقع الإلكتروني: www.arabicbroker.com/forum/shouthread.php?t=38488 jseco22, le 12 février 2015

الشكل (01) يمثل السبب الرئيسي في تراجع اليورو أو الدولار.

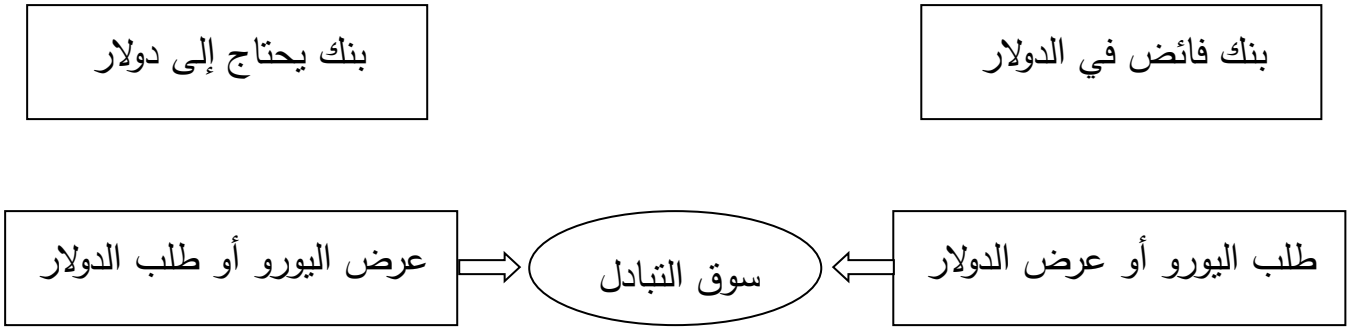

jsceo.blog le monde. Fr/files/ 2015/02 leuro-baisse3-pdf

رابعا: تراجع سعر اليورو مقابل أهم العملات.

يعاني السوق الأوروبي من تراجع في قيمة اليورو مقابل أهم العملات بداية عام 2010، إذ تراجعت قيمته بـ 1.3614 دولار وبـ121.92 ين ياباني[1]، وفي 2012 مع وسط مخاوف امتداد أزمة الديون إلى الدول الأخرى أثر ذلك على سعر اليورو بتراجع بنسبة 0.6% إلى 1.3140 دولار وهذا راجع إلى انكماش قطاع التصنيع في ألمانيا بشكل مفاجئ[2]، وبسبب القلق بشأن تباطئ النمو الاقتصادي في أوروبا والمخاوف المرتبطة بالانتخابات في إيطاليا وعليه تراجع اليورو بنسبة 0.12% إلى 1.3012 دولار، كما هبط بنسبة 0.29% إلى 121.57 ين ياباني في 2013[3].

وفي 2015 قامت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند تقديم تمويلات لليونان في اجتماع حاسم لوزراء مالية دول منطقة اليورو وعليه انخفاض

(1)- تراجع اليورو أمام الدولار والين، تاريخ النشر 2010/03/09، تاريخ الزيارة: 2017/08/01 على الساعة 13:59 على الموقع الإلكتروني: www.sudaress.com/oshoroq/6136

(2)- تراجع سعر اليورو بسبب امتداد أزمة ديون منطقة اليورو إلى دول مالية التصنيف، تاريخ النشر: 2012/04/23، تاريخ الزيارة: 2017/07/05 على الساعة 18:05 على الموقع الإلكتروني : www.sahafah.net/show679248.htlm

(3)- تراجع سعر اليورو مقابل الدولار الأسترالي إلى أدنى مستوى له في ثمانية أشهر، تاريخ النشر 05 مارس 2013، تاريخ الزيارة 08/01/ 2017 على الساعة 18:59 على الموقع الإلكتروني: www.lebanonfiles.com/news/513974

اليورو بنسبة 0.25% مقابل الدين الياباني إلى 138.15 ين ونزل اليورو أمام العملة الأمريكية إلى 1.1190 دولار[1].

وفي 2016 سجلت العملات الأجنبية أمام اليورو، حيث أن كل واحد يورو بلغ 1.212 دولار أمريكي، مقابل 123.71 ين ياباني، أما سعر صرف الجنيه الاسترليني لكل واحد يورو بلغ 0.769 جنيه استرليني[2].

فعلى الرغم من كل هذا التراجع في العملة وفي المعادن، فلا يمكن تجاهل مقومات اقتصاد الاتحاد الأوروبي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، إلاّ أنّ الدولار يبقى العملة الإرتكازية باعتباره المحرك الرئيسي للإنتاج الصناعي، فلا يمكن الاستغناء عنه خاصة في الوقت الراهن.

المطلب الثالث: أزمة اللاجئين في اليونان.

بدأت مشكلة اللاجئين تكبر وتحولت إلى أزمة فرضت نفسها على المشهد الدولي منذ عام 2013، بعدما تجاوز عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليا في العالم خمسين مليون شخص للمرّة الأولى منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتعتبر القارة الأوروبية الواجهة الأكثر شيوعا للاجئين الهاربين من ويلات الحرب في سوريا والعراف وأفغانستان وغيرها.

وتعتبر اليونان المدخل الشبه الوحيد للقارة الأوروبية للاجئين خاصة السوريين، فهي دولة أوروبية تطل على البحر الأبيض المتوسط ما ناحية شبه جزيرة البلقان ولها حدود مع تركيا في الشرق برًا وبحرًا، وهذا ما جعلها المطمح الأكبر للعديد من اللاجئين السوريين الذين يتسللون إليها عن طريق النهر الفاصل بين تركيا واليونان، كما أن تعدد الجزر

---

[1]– الشرق، تاريخ الزيارة: 2017/08/05، على الساعة: 21:02 على الموقع الإلكتروني:
www.sharq.com/news/details/349482

[2]– هبة حسام، أسعار العملات أمام اليورو، تاريخ النشر 2016/05/20، تاريخ الزيارة 201/08/01/ على الساعة 19:12 على الموقع الالكتروني:
أسعار العملات– أمام– اليورو– اليوم 20–5–2725775/2016/05/20/2016/story/www.youm7.com

اليونانية يساعد على سهولة التسلسل ولكّنها في المقابل تعد واحدة من البلاد التي تعتمد أسلوب الترحيل المهين من أراضيها وخاصة في تعاملها مع أزمة اللاجئين السوريين الإنسانية.

إنّ العديد من اللاجئين الذين يصلون إلى اليونان عبر طرق غير شرعية (التهريب)[1] من أجل تقديم طلب اللجوء يتم رفضهم مباشرة ومطالبتهم بالخروج من الأراضي اليونانية وذلك لسوء وضع البلد الاقتصادي اليوناني، حيث يسلكون طريق البحر من السواحل التركية عن طريق قوارب وزوارق صغيرة لا تتوفر فيها أدنى درجات الأمان أو عن طريق البر من الحدود التركية اليونانية، وتحديدًا من المناطق الغربية من (أدرنة) المدينة التركية الملاصقة للحدود اليونانية.

أكثر الجزر وجهة اللاجئين هي جزيرة (ساموس) المقابلة لمدينة إزمير التركية وعمليا هي الجزيرة الوحيدة المجهزة بمخيمات اللجوء، ويقضي الأفراد ما بين 17 إلى 30 يوما في هذه المخيمات عند إلقاء القبض عليهم وهناك أيضا جزرًا أخرى قريبة منها: كوس ورودوس ومتيليني.

وصل عدد اللاجئين الذين دخلوا إلى اليونان في عام 2015 حوالي 160 ألف لاجئ ومهاجر إلى شواطئها، وقطع نحو 726000 شخص أغلبيتهم من سوريا وأفغانستان، الرحلة البحرية من تركيا إلى اليونان منذ مطلع عام 2015. ولقد توفي حوالي 588 شخص على الأقل أثناء عبورهم من تركيا في نفس العام بحسب "المنظمة الدولية للهجرة".

وفي عام 2016 بلغ عدد اللاجئين الذين وصلوا إلى اليونان عبر البحر نحو 21 ألف لاجئ غير شرعي، فهذا العدد يمثل نحو 50 في المئة من إجمالي المهاجرين غير

[1]– الهرب من الجحيم إلى المجهول، اليونان نموذجا، تقرير خاص حول اللجوء الغير الشرعي للسوريين، مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، أفريل 2014، تاريخ الزيارة: 2017/07/02 على الساعة: 14:10 على الموقع الإلكتروني: www.vdc.sy.info

الشرعيين الذين وصلوا إلى اليونان بحرًا خلال عام 2014، والذي بلغ عددهم 43500 شخص[1].

واجه آلاف المهاجرين وطالبي اللجوء الذين وصلوا إلى جزر بحر إيجة اليونانية وكذلك في أثينا استقبالا وأوضاع احتجاز مُرعبة، أدى إخفاق نظم التسجيل على الجزر في تحديد هوية الأشخاص ذوي احتياجات الحماية الخاصة، منهم المعاقون والحالات الضحية والنساء والأطفال، إلى تفاقم المخاطر التي تواجه هذه المجموعات.

أصبحت اليونان حاليا عامة وبعض الجزر بصفة خاصة منها جزر كوس وميتيليني وسامو وكاليمنوس، وجهة رئيسية المهاجرين واللاجئين الفارين من أعمال العنف في دول العالم المختلفة وخصوصا سوريا، حيث تواجه السلطات اليونانية موجات كثيرة وبصفة يومية أفواجا من اللاجئين السوريين يصلون إلى الجزر اليونانية المتفرقة عبر البحر من تركيا وذلك يرجع إلى عدم وجود وتوفر دوريات لحرس الحدود البحرية اليونانية بسبب تراجع القوة السياسية والعسكرية لليونان إثر الأزمة المالية التي تعاني منها منذ سنوات وهذا ما طوّر تفكير المهربين خلال نضرهم بأن اليونان محطة للوصول إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي الغنية التي توافق على طلبات اللجوء وتقدم لهم مساعدات[2].

إنّ آلاف اللاجئين وطالبي اللجوء، والمهاجرين في اليونان في أحوال سيئة، ولا يستطيعون الحصول على الحماية بسبب الإغلاق النفسي والتمييز للحدود في طريق غربي البلقان، ومع وصول المزيد منهم بالآلاف، فإن الوضع الإنساني سوف يتدهور ما لم تبدأ دول الاتحاد الأوروبي بشكل عاجل في قبول اللاجئين من اليونان.

هناك ما يقدر بعشرة آلاف م اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، من بينهم عشرات الأسر التي لديها أطفال صغار، وعشرات المعوقين والنّساء الحوامل، وقد تقطعت بهمالسبل

---

[1]– اليونان: تاريخ الزيارة 2017/08/26 على الساعة 15:56 على الموقع الإلكتروني: www.hrm.org

[2]– الهجرة تفجر العلاقات الأوروبية– الأوروبية، تاريخ النشر: 28/02/2016، تاريخ الزيارة 2017/6/28 على الساعة 16:43 على الموقع الإلكتروني: https://arabic.rt.com/new

في الوقت الحالي عند الحدود اليونانية مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (مقدونيا) وقد اتخذت قرارات الإغلاق المتقطع للحدود والممارسات التمييزية من أجل إبطاء تدفق الأشخاص الذين يتبعون طريق غربي "البلقان" والحد من عددهم، وأدى ذلك إلى محاصرة الناس في أحوال سيئة[1].

وفي فبراير أغلقت مقدونيا وصربيا حدودهما أمام المواطنين الأفغان، الذين يمثلون 30 في المئة من الوافدين في اليونان، وقد ترك الناس دون صرف صحي منتظم ويعانون من نقص في المياه والغذاء، ويتعرضون لأحوال جوية قاسية، وتؤثر هذه الأوضاع تأثيرًا سلبيا على صحتهم، كما أن حصولهم على الرعاية الصّحية محدودة.

فقد أصبحت أحوال الاستقبال حرجة، ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن نحو 1900 شخص وصلوا إلى الجزر اليونانية يوميا في فبراير، وأكثر من 2700 شخص خلال اليومين في مارس آذار، 57 في المئة من أولائك الوافدين من النساء والأطفال[2].

أدى إغلاق حدود البلقان إلى تراكم أعداد اللاجئين على الحدود اليونانية، واستنفذت قدرة اليونان على استقبالهم في أثينا وغيرها إلى أقصى حدّ، بسبب عدم تحمل باقي الدول الأوروبية مسؤولية استقبال وتقسيم اللاجئين الذي يدخلون إلى اليونان فيما بينهم، واتهام اليونان وتحميلها مسؤوليتهم، وذلك بذريعة تتمثل في أن اليونان لم تلتزم بقواعد الاتحاد الأوروبي، إذ سمحت بمرور اللاجئين عبر أراضيها إلى دول شمال أوروبا بدلا من حثهم على طلب اللجوء فور وصولهم إليها.

أدت أزمة هذه الخلافات حول أزمة اللاجئين إلى عدم التنسيق بين الدول الأوروبية كل أزمة اللاجئين في اليونان، ويعود السبب الرئيسي إلى افتقار أوروبا (دولها) للإرادة

---

[1]– أزمة إنسانية في اليونان يقابلها شلل في الاتحاد الأوروبي، رقم الوثيقة: EUR 25/3574/2016،تاريخ الإصدار: 4 مارس 2016.

[2]– محمد عيادي، اللاجئون وأوروبا أزمة القوانين وجبهة الرفض، تاريخ النشر 2015/09/15، تاريخ الزيارة: 07/07/ 2017 على الساعة 00:04 على الموقع الإلكتروني: www.Aljazeera.net

السياسية لفعل أي شيء لمواجهة الأزمة غير رمي النقود على المشكلة، بالإضافة إلى عدم التوافق على توزيع اللاجئين بالعدل على الدول الأوروبية، وعدم قدرة دول مثل ألمانيا على تحمل أعبائهم وحدها، ورفض بعض الدول كهولندا والنمسا وسويسرا استقبال لاجئ إضافي واحد، بالإضافة إلى الخلافات الإقليمية الأوروبية في مسائل تطبيق "شنقن" وحرية التنقل عبر الحدود، وفي كيفية مواجهة اللاجئين والمهاجرين الغير الشرعيين والإرهاب[1].

ولأن اليونان ليس لديها ما تقدمه للاجئين في الوقت الذي تعاني فيه من أزمة مالية حادة، ولعدم توفر الإمكانيات الاقتصادية لمساعدتهم، استعملت معهم معاملة سيئة وذلك يقطع الأكل والشرب والمأوى عليهم وتعذيبهم بأقصى الوسائل من أجل دفعهم لمغادرة اليونان وصدهم بشتى الطرق داخل الجزر وعلى الحدود اليونانية أدى كل ذلك إلى بداية شكاوي سكان الجزر من الوضع المأساوي لهؤلاء اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، وتأثيرهم السلبي على الموسم السياحي الذي ينتظرونها.

خلاصة الفصل الثاني:

شهد الاتحاد الأوروبي أزمة مالية اقتصادية أضرت منطقة اليورو بما فيها أزمة الديون السيادية اليونانية وانتشرت قبل أن تتمكن منطقة اليورو من اكتساب الفعالية اللازمة بعد الأزمة العالمية مهددة النظام المالي.

[1]– علا الحريري، أزمة اللاجئين العالقين في اليونان تتفاعل وألمانيا تدعو إلى حل شامل، تاريخ النشر 02/03/2016 تاريخ الزيارة: 2017/07/03 على الساعة 12:53 على الموقع الالكتروني: www.orient.news.net

الفصل الثالث

تداعيات الأزمة المالية في اليونان على التجربة التكاملية الأوروبية

تمهيد:

عرف العالم مجموعة من الأزمات بكافة أنواعها خاصة المالية منها، ما أدى إلى حالة من الخوف والهلع وفقدان الثقة ما بين الدول، والكشف عن الأسباب هو سبب معرفة الحل لذلك وهذا ما شغل أذهان الكثير من الباحثين.

فظاهرة الاقتراض هي ظاهرة عالمية مقبولة لكن يجب أن تكون وفق ضوابط وشروط معنية، بحيث إذا زاد الدين عن حد ما وخرج عن هذه الضوابط فإنه يكون مشكلة بل قد يتفاقم إلى أزمة تؤدي إلى أثار بيئة ومخاطرة كبيرة على الاقتصاد ككل، وتعتبر أزمة الديون السيادية المالية لليونان أخطر أزمة تضرب منطقة اليورو نتيجة ضخامة مشكلة الديون السيادية التي يواجهها الاقتصاد اليوناني، فطالبت الحكومة اليونانية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي تقديم قروض بمساعدتها لتمويل مشاريعها التنموية لتجنب خطر الإفلاس، ولكن اشترط على اليونان للحصول على هذه القروض شرط قيامها بإجراءات تقشفية، لكن هذه الإجراءات كانت صارمة أتت إلى حالة متواصلة من الركود.

المبحث الأول: آليات إدارة الأزمة المالية اليونانية وتقييمها.

تعتبر أزمة الديون السيادية من أخطر الأزمات التي ألمت بالاقتصاد اليوناني باعتبارها جُزء من التكتل الأوروبي، وقد تقدّم صندوق النقد الدولي بمجموعة من الحلول لمعالجة الوضع وتحسينه بإتباع مجموعة من الإجراءات التقشفية، وكما قامت الحكومة اليونانية على إتباع إجراءات داخلية خاصة باليونان التي سوف تعمل على الحدّ من آثار الديون المترتبة على عاتق الاقتصاد اليوناني، إلاّ أنّ هذه الخطط التقشفية والإجراءات الداخلية التي اعتمدها كلّ من صندوق النقد الدولي واليونان انعكست سلبا على الحكومة اليونانية.

المطلب الأول: خطط الإنقاذ.

تعتبر أزمة الديون السيادية من أخطر الأزمات التي ألمت بالاقتصاد اليوناني وباعتبارها جزء من التكتل الأوروبي وقد تقدم صندوق النقد الدولي بمجموعة من الحلول لمعالجة الوضع وتحسينه والعمل على الحد من آثار الديون المترتبة على عاتق الاقتصاد اليوناني.

أولا: حزمة الإنقاذ الأولى (مايو 2010- يونيو 2011).

قدمت الحكومة اليونانية طلبا رسميا في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي التي اِتفق عليها مع المفوضية الأوروبية، وتتضمن الخطة قروضا من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بقيمة 45 مليار يورو. لسندات يحل أجل سدادها مع نهاية شهر مايو، وبسبب ارتفاع معدلات الفائدة إلى 8.3% فإنّ اليونان غير قادرة على إعادة تمويل هذه السندات[1].

وردت المفوضية الأوروبية على الطلب اليوناني، بأنّها سوف تقوم بتفعيل الآلية في أسرع وقت ممكن، فيما صرح مدير عام صندوق النقد الدولي "دومينيك شتروس" نحن

[1]-نجاة هبال، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية ، دراسة حالة اليونان، مذكرة مقدمة كجزء متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية اقتصاد دولي، 2015- 2016، ص 110.

مستعدون للتحرك سريعًا لتلبية هذا الطلب وتقديم المساعدة لليونان، والبالغة قيمتها 60 مليار دولار.

ويتعيّن على المفوضية والبنك المركزي الأوروبي أوّلاً تقسيم أحقية اليونان بالطلب وقالت المفوضية الأوروبية إنّ فروضًا طارئة ستصرف لليونان في أقرب وقت ممكن[1].

وفي مايو وافقت جميع دول الإتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسلة من القروض بمجموع 110 مليار يورو على مدى 3 سنوات خلال الفترة من مايو 2010 حتى يونيو 2013، منها 80 مليار يورو مقدمة من قبل الإتحاد الأوروبي فيما قدم صندوق النقد الدولي 30 مليار يورو، وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو 5.2% وفترة سداد 3 سنوات، وقد خفضت الفائدة في قمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011، حيث قرر تخفيض الفائدة نحو 1% لتصبح 42% فيما زيدت السّداد لتبليغ 7 سنوات ونصف، وقد إشترط على اليونان للحصول على القروض القيام بإجراءات تقشف تهدف إلى خفض الاتفاق[2].

فحسب الخطة يتعيّن على اليونان على خفض العجز في ميزانها إلى 8.1%من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي و7.6%في عام 2011م و6.5% عام 2012. ويتوقع أن ينخفض العجز إلى أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي وهو الحد الأقصى بحلول عام 2014م، في حين سيرتفع الدّين العام إلى نحو 150 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2013، قبل أن يبدأ تراجعه بداية من عام 2014م[3].

---

(1)– http://www.lafinance pour tous.com/ Decrypages/ Dossiers/ Agrravation–dela– crise– en europe/ le plan de sauvetage –de– l'Espagne/les– quatre plan de sauvetage énergique.

(2)– Philippe Vincent La crise grecque et les institutions internationales .

(3)– هبال نجاة، مرجع سابق، ص 111.

الجدول رقم (3): القروض الممنوحة لليونان حتى ديسمبر 2011 بالمليار يورو.

الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو	صندوق النقد	المجموع
الدفعة الأولى	مايو 2010	14.5	5.5	20.0
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6.5	2.6	9.1
الدفعة الثالثة	ديسمبر 2010 ويناير 2011	6.5	2.5	9.0
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10.9	4.1	15.0
الدفعة الخامسة	يوليو 2011	8.7	3.2	11.9
الدفعة السادسة	ديسمبر 2011	5.8	2.2	8.0
المجموع	-	52.9	20.1	73.0

المصدر: مداني محمد، تعزور لقمان، "أزمة الديون السياسية الأوروبية، إشكالية التشخيص وفعالية مقاربات الخليج الملتقى الممول حول: الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها مع اقتصاديات شمال إفريقيا، بدون ذكر اليوم، جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتادية وعلوم التسيير، ص 18.

ثانيا: حزمة الإنقاذ الثانية 2012:[1]

أقرت دول منطقة اليورو في 21 فبراير 2012 الحزمة الثانية للإنقاذ، اليونان وتتضمن الحزمة جملة إجراءات خصصت لها 130 مليار يورو، فضلا عن إتفاق لتبادل سندات ديون أثينا مع دائنيها من القطاع الخاص ينص على شطب 107 مليارات يورو من خلال اتفاق مبادلة مع المؤسسات المالية الخاصة على شطب 35.5% من قيمة سندات الدّين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات، أي ما يعادل 107 مليارات يورو عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى جديدة بتاريخ إستحقاق يحل بعد ثلاثين سنة وبنسبة فائدة متغيّرة، تتراوح بين 2% حتى 2015 و3% حتى 2020، و4.3% في السنوات الموالية إلى

(1)- هبال نجاة، مرجع سابق، ص 112.

أن تنتهي آجال إستحقاق الديون اليونانية في 2042م، وأن القروض التي يستدمها الدائنون الدوليون فتصل إلى مجموعها إلى 130 مليار يورو، تسدد تدريجيًا إلى غاية 2014 وتهدف خطة الإنقاذ إلى إعادة هيكلة ديون اليونان التي تناهز 350 مليار يورو، ومن المتوقع أن تقلص إجراءات الحزمة الثانية ديون اليونان من 160% من ناتجها المحلي الإجمالي إلى 120.5%في 2020م، وهي النسبة الأقصى للدين التي يمكن أن تتحملها البلاد على المدى البعيد.[1]

ثالثا: حزمة الانقاذ الثالثة.

توصلت الحكومة اليونانية في 14 أغسطس 2015 إلى إتفاق مع مجموعة الدّائنين يقضي بحصول اليونان على جديدة من المساعدات تصل قيمتها إلى 80 مليار يورو بعد موافقة البرلمان اليوناني على شروط قاسية حاول تجنب إقرارها لوقت طويل، وقال بيان صادر عن اجتماع وزراء خارجية دول منطقة اليورو في "بروكسل" «تعتبر مجموعة اليورو أنّ العناصر الضرورية، باتت متوفرة لبدء الإجراءات ذات الصلة على المستويات الوطنية واللازمة لإقرار للمساعدة المالية من آلية الاستقرار الأوروبية».

وقررت مجموعة الدائنين الدولتين تخصيص 10 مليارات يورو من هذه الحزمة لدعم موقف البنوك اليونانية التي تقررت بشدة نتيجة تقلبات الأسواق والضغوط المالية الناتجة عن تخلف اليونان عن سداد دفعة من ديونها في نهاية يونيو 2015.

المطلب الثاني: الإجراءات الداخلية المطبقة من طرف الحكومة اليونانية.

منذ بداية عام 2010 عرفت اليونان أسوء أزمة اقتصادية، وللتصدي لهذه الأزمة أخذت مجموعة من الإجراءات ما يتعلق بالميزانية التي أصفرت مع إمضاء اتفاق اقتصادي مع الحكومة اليونانية والترويكا، (الاتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي

[1]– Martane Orange, Grèce : Le mirage du troisième plan de sauvetage , Article publié le mercredi 12 Août 2015
www.media.part.fr.

الأوروبي) وهذه الإجراءات صارمة لم تطبّق منذ الحرب العالمية الثانية، حيث ركّزت الترويكا على القطاع العام والمؤسسات العامة[1]

مفهوم التقشف:

سياسات مالية تهدف إلى أحدا قدر من التوازن بين الاتفاق العام للدولة وإيراداتها العامة باستخدام الأدوات المعلومة للسياسة المالية، مثل رفع الضرائب بكافة أشكالها أو زيادة الرسوم التي تحصلها الدولة على ما تقدمه من سلع وخدمات عامة[2].

التقشف كخيار استراتيجي:

التقشف هو برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي يستهدف:

- الحد من الإسراف من زيادة الأفاق على السلع الإستهلاكية.
- تقليص في الخدمات الإجتماعية والصحية التي تقدمها السلطات الرسمية.
- إقفال باب التوظيف في القطاع العام تخفيفا من الأعباء المالية التي تقدمها الخزينة العامة.
- نقص في مشاريع البنى التحتية الغير الضرورية.
- فرض ضرائب جديدة التي تساعد على زيادة الإنتاجية وتحسين المداخيل[3].

فاليونان باعتبارها بلد قابل للإفلاس وعجزها الكبير في ميزانيتها نتيجة كثرة ديونها السيادية واجهت هذا المأزق بإتباع سياسة تقشفية وسط مخاوف من أن تجرها إلى إنهيار اجتماعي.

---

(1)-Christina Karakioulafis, Les plans d'austérité imposés à la Grèce par le site : interventions économiques. Revues.org/2426,.

(2)- سياسات التقشف الاقتصادي في العالم، تاريخ الزيارة :04 أوت 2017 على الساعة :14:31 على الموقع الالكتروني: irap 56.blogspot.com/ 2013/ 08/ blog-post-1899-html.

(3)- وليد أبو سليمان، ما هو التقشف، تاريخ الزيارة:10 جويلية 2017 على الساعة 9:30 على الموقع الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk/suplements/ 2014/12/84.

كما أعربت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن ثقتها في استمرار اليورو، لأنّ اليونان أعلنت عن برنامجها التقشفي الذي يهدف إلى عجز الموازنة مقابل حصولها على مساعدات مالية، كما أنها أكّدت أنّها أكّدت أنه السبيل الوحيد لإستقرار العملة الأوروبية وأنّ مشاركة البنك المركزي الأوروبي كان مهّم جدًا[1].

إجراءات التقشف في اليونان:

أولا: في عام 2010.

منذ بداية 2010م والحكومة اليونانية تقرّ إجراءات صارمة للشعب التي أضرّت بالدرجة الأولى الموظّفون الذين تحملوا فيما بينهم من تدني في الأجور، وتدني في منح المتقاعدين وكذلك ارتفاع في أوقات العمل، كما جمد التوظيف في القطاع العام لمدّة عامين من 2010- 2012 وخاصة العمّال في المؤسسات العامة وخفض الأجور التي وصلت نسبتها حتى 40%.

وفي عام 2013 في إطار هذا الاتفاق عقد إتفاق ثاني الذي أنجز أو تحقق مع إلغاء الشرطة المحلية وإلغاء حوالي 46 من موظّفين تقنيين، كما طبّقت مجموعة من التغيرات مسّت بالدرجة الأولى العاملين في القطاع الخدماتي (صحة، تعليم) التي مسّت حوالي 12500 عامل مع تطبيق برنامج تقييم قدرات العمّال[2].

وبعد أن خرجت اليونان من الانكماش في بداية 2014 لتعود إليه في السنة نفسها جاءت الترويكا لتفرض عليها إجراءات تقشف أكثر صرامة مقابل حصولها على حزمة إنقاذ جديدة، لكن يتوجب على اليونان أن تحقق فائض في الميزانية من أجل التفاوض مع دائنيها

---

[1]- برنامج التقشف اليوناني السبيل الوحيد لإستقرار اليورو، تاريخ الزيارة : 18 جويلية 2017 على الساعة : 44: 21 على الموقع الالكتروني: saidaonline. Com/new .

[2]-Christian Karakioulafis, les plans d'austérité imposés à la Grèce, Op.cit.

لتخفيض الدين العام باعتباره دين لا يمكن أن يكون قابل للمعالجة إلاّ عبر إجراءات تقشفية شرط قيام أثينا بزيادة عائدات الضرائب وترشيد التقاعدية وتعديل سوق العمل[1].

تزداد الإجراءات التقشفية صرامة بعد سنة مقابل الحصول على حزمة إنقاذ لتجنّب الإفلاس في البلاد، ففي عام 2015 وافق نوّاب البرلمان على إجراءات تقشّف، وتضمنت زيادة الضرائب ورفع سنّ التقاعد وصوت لصالح هذه الإجراءات 229 نائب من أصل 300 هم نوّاب البرلمان و38 نائبًا من حزب سيريزا اليساري صوتوا ضدّ هذه الإجراءات، فعلى الرغم من أنّ رئيس الوزراء اليوناني ألكسيس تسيبراس لا يؤمن بحزمة الإنقاذ إلاّ أنه سيطبّقها لتجنّب كارثة في البلاد.

وهذا ما دفع بالشعب بإحداث فوضى في شوارع أثينا من شبكات بين قوّات الأمن والمعارضين، فاستخدمت قوّات الأمن قنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق المختصّين.

فطوال هذه الخمس سنوات عرف اقتصاد اليونان انكماش بنسبة 25% بسبب هذه الإجراءات[2].

ثانيا: عام 2017.

وحتى عام 2017م كذلك اليونان ملزمة بإجراءات تقشفية استعابةللطلب الأوروبي مقابل الحصول على قروض دولية على أصل تحقيق الديون ما دفع بالأمة اليونانية بقيام إضراب عام لمدّة 24 ساعة احتجاجا على إجراءات تقشف جديدة دعت إليه نقابات العمّال ومؤسسات النقل العام البريّة والبحريّة والجوية منها، وتمّ تغيير مواعيد عدّة رحلات داخلية منها وخارجية بسبب توقف عمل مراقبيالرحلاتالجوية وقال عضو نقابة مقتربة من الشيوعيين

---

[1]– أسماء حسن الخولي، اليونان وسنينها: مزيد من التقشف، قليل من النّمو،تاريخ الزيارة : 17 جويلية 2017 على الساعة 34: 15: على الموقع الالكتروني:

669899/تحليلات – اليونان– وسنيتها– مزيد– من– التقشف قليل– من– النمو/ www.mosralarolrafia.com

[2]–اليونان تقر إجراءات تقشف أوروبية للحصول على فرمة إنقاذ مالي،تاريخ الزيارة 19جويلية2017 على الساعة 16:04 على الموقع الالكتروني:

www.bbc.com/arabic/basiness/2015/07/150715. grrek–parlioment–approvestough–meosures

أليكوس بيراكيس لوسائل الإعلام نرغب في توجيه رسالة إلى الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بأننا لن نسمح لهم بعرقلة حياتنا وتتضمن إجراءات التقشف المقترحة تخفيض مخصصات التقاعد وزيادة الضرائب بهدف توفير 9.4 مليار يورو سنويا، فصادقت عليها الحكومة اليونانية التي يفترض أن تطبّق بين 2018 و2021، فخرقت مظاهرات في العاصمة أثينا فحطم شباب مقتنعون سيارة تابعة لقناة تلفزيونية وألقوا بالقنابل الحارقة على قوات الأمن في الاحتجاجات بحيث رفعوا لافتة موّجهة إلى المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس الوزراء اليوناني ألكسيس تسيبراس كتب عليها "ما قيمة حياة الشرطة"[1].

لكن هذه الإجراءات المفروضة على الحكومة اليونانية يتحمّل مسؤوليتها الطبقات الوسطى، بل أنّ الشعب اليوناني هو المتضرّر بالدرجة الأولى بصفة عامة، ممّا يؤدي إلى إزدياد الفقر وارتفاع نسبة البطالة وارتفاع معدّلات الجريمة عوض من النخبة الحاكمة التي من المفروض عليها تقليص من مناصب دخلهم حتى لا يتضرّر الشعب.

وبهذه الإجراءات كانت ألمانيا أكثر تشددا في موضوع أزمة اليونان وترفض إعفائها من الديون ولا تريد أن تتساهل معها لأنّ العدوى ستنتقل إلى البرتغال وإيطاليا وإسبانيا... وغيرها من الدول وأنها لن تحصل على مساعدات قبل تنفيذها الشروط اللاّزمة.

أما فرنسا وهي الدولة الرئيسية بجانب ألمانيا في الاتحاد، فقد قال وزير مالية فرنسا: "ميشال سابان" إنّ أثينا وافقت في نهاية المطاف على البقاء تحت إشراف الجهات الدائنة كما أنها تحرص على طي صفحة التقشف على عكس ألمانيا التي اشترطت أن تواصل اليونان في تطهير ماليتها.

---

[1]– عبد الستار بركات، إضراب عام لمدة 24 ساعة في اليونان احتجاجا على إجراءات تقشف جديدة على الموقع الالكتروني:

– اضراب–عام في– اليونان– احتجاجا– على– إجراءات– تقشف جديدة/https://aawsat.com/home/article/929236 لمدة–24 ساعة.

أما الموقف الأمريكي انتقد سياسية التقشف الأوروبية بحيث حينما يتراجع الاقتصاد في شكل مستمر ينبغي وجود إستراتيجية نمو وليس استنزاف شعب يعاني أكثر فأكثر، فأمريكا تريد بقاء اليونان داخل الاتحاد الأوروبي.

كما تطالب بريطانيا بضرورة أن تتوصل دول منطقة اليورو إلى حلّ مشترك حتى تتمكن من صدّ أزمة متصاعدة إلى الدول الأخرى، فهي تريد أن يبقى الاتحاد قائما مادامت تستفيد منه، وأن يبقى تنافس أمريكا وضع الأخيرة من التفرد في سياسة العالم[1].

إنّ دول الاتحاد الأوروبي اتحاد ليس مبنيا على قرار واحد خاصة أنّ الدول الكبرى كألمانيا وفرنسا تحاول فرض إرادتها في مواقفها وأمريكا التي تريد انهيار الاتحاد حتى تبقى في السيطرة على العالم.

المطلب الثالث: إنعكاسات خطط الإنقاذ على اليونان.

لقد نجحت الحكومة اليونانية في تخفيض بعض ديونها الداخلية، كما قامت بتخفيض قيمة السندات التي يملكها الأفراد، لكّنها لم تنجح فيجبائية الضرائب ولم تتمكن من إعفاء موظفي الدولة من مناصبهم بسبب الخشية من ردود أفعال الشارع اليوناني وبشكل عام فإنه لا يمكن تقييم تلك الإجراءات بأنها ناجحة لكن يمكن القول بأنها لم تحقق الأهداف المطلوبة من خطط التقشف.

وبنظرة نقدية إلى خطة التقشف أو خطة الإنقاذ الأوروبي فإنه يمكن[2]القول أن الخطة كانت جامدة بالنظر للوضع الاجتماعي والاقتصادي اليوناني، ويمكن إيضاح ذلك في النقاط التالية:

---

[1]– تداعيات الأزمة اليونانية، تاريخ النشر: 2015/02/28، تاريخ الزيارة: 2017/06/28 على الساعة: 09:30. على الموقع الإلكتروني: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201261113551117990 8.html

[2]– نجاة هبال مرجع سابق، ص 115.

- إن: الاتحاد الأوروبي قدم تروضا بفائدة تصل إلى 55-6% وضع اليونان من اللجوء إلى دول مثل الصين وروسيا أو دول الخليج والتي كان يمك أن تقدم قروضًا بفائدة تتراوح بين 0.8-1% لذلك فإن الأوروبيين نظروا إلى اليونان كفرصة استشارية وليس كشريك.
- إنّ خطة التنسيق أدت إلى إنهيار العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي عصب الاقتصاد اليوناني، إضافة إلى إضعاف قدرة الدولة وفعاليتها.
- وصل عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من مليون شخص وهو رقم مغلق لأنه قد يقود إلى تداعيات اجتماعية خطيرة على المجتمع اليوناني.

الشكل رقم (2): يمثل نسبة البطالة في اليونان بعد الأزمة المالية.[1]

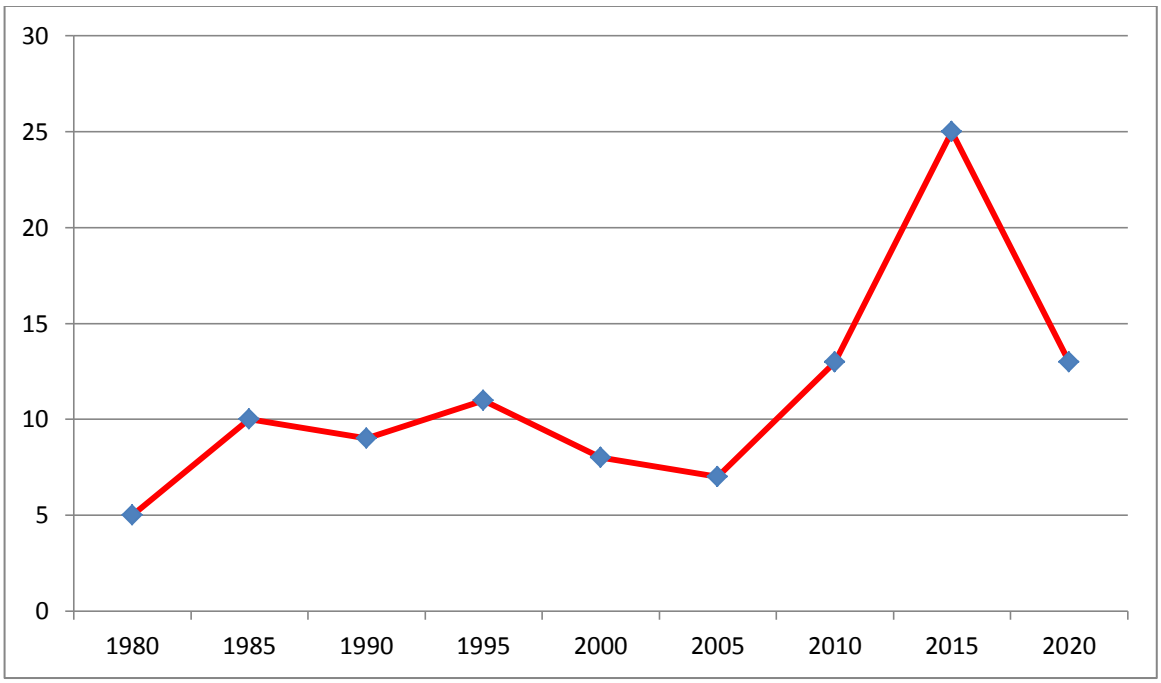

المصدر: http://ar.actuatix.com/chart/grc/ar-greec-unemployement-rate.png

ومن الملاحظ من الشكل أن مستوى البطالة في تزايد إلى أن يصل إلى مستويات عالية ومن المتوقع بقائها في تزايد إلى غاية سنة 2020.

- انخفاض نسبة النمو إلى الصفر.

(1)- نجاة هبال مرجع سابق، ص 116.

- تدني في مستوى التنافسية للاقتصاد والسلع اليونانية مما حال دون قدم استثمارات خارجية وتصدر للسلع اليونانية.
- خفض المرتبات أدى إلى خفض الاستهلاك ورفع مستوى الكساد إلى أقصى حدوده.

الشكل رقم (3): يمثل نسبة متوسط التضخم في اليونان بعد الأزمة المالية.[1]

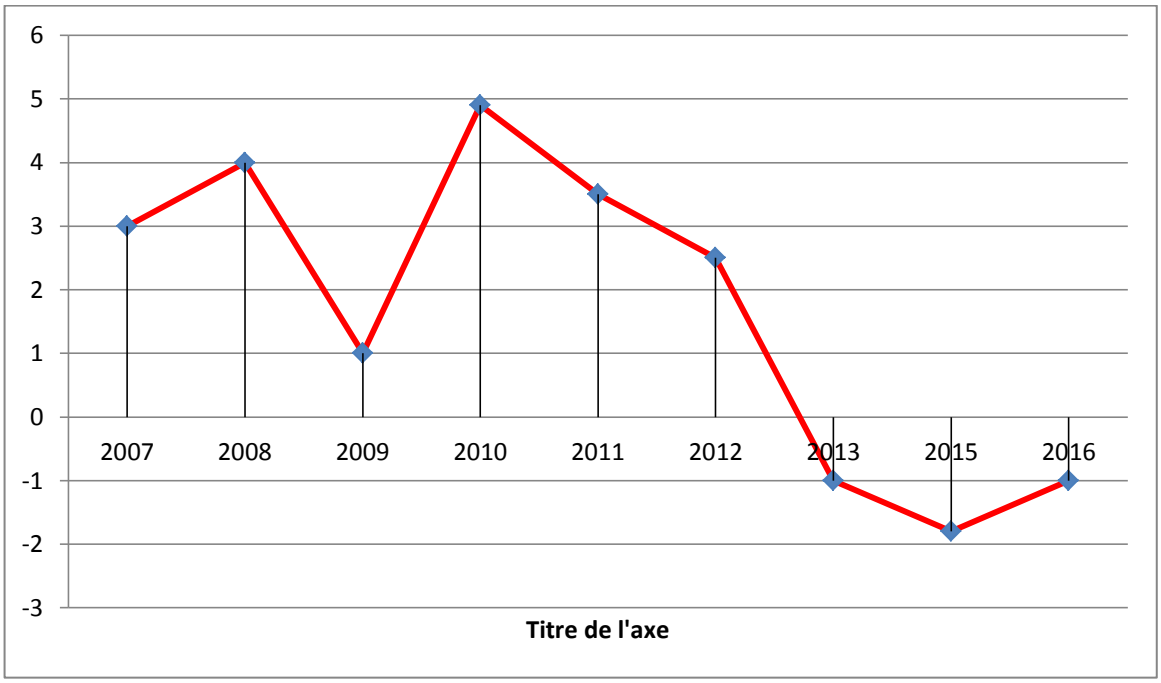

المصدر: http://www.infliation.eu/inflation-rates/cpi-infliation.as

قام العديد من حملة رؤوس الأموال إلى إخراج أرصدتهم خارج اليونان، فعلى سبيل المثال خرج إلى قبرص أكثر من 90 مليار يورو، وبلغت حسابات اليونانيين، في سويسرا حوالي مليار يورو، مما أدى إلى نقص في السيولة النقدية وعجز في عمليات الإقراض والتمويل.

- أدى برنامج التقشف إلى هجرة الكفاءات اليونانية إلى الخارج فقد هاجر إلى ألمانيا وخلال فترة وجيزة أكثر من 23 ألف شخص من الكفاءات هذا عدا الذين غادروا إلى أستراليا ودول أوروبيا أخرى.

[1] – نجاة هبال مرجع سابق، ص 117.

- كذلك فإن التصريحان التي يدلي بها السياسيون الأوروبيون والتي فحواها أن اليونان لن تتجاوز أزمتها أدت إلى زيادة التوتر الداخلي، ورفع مستوى الأزمة وخلق مناخ داخلي عدائي للخطة الأوروبية.
- أدى رفع الضريبة إلى زيادة عدد المتخلفين عن دفع الضرائب[1].
- إرتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتجاوز حاليا نسبة الـ 100% وذلك بسبب ما تعانيه من تركز استحقاقات الدين في فترة زمنية قصيرة وارتفاع العجز المالي بصورة لا تمكنها من استيفاء الاستحقاقات المطلوبة منها في غضون هذه المدة الزمنية القصيرة، وذلك يتم تصنيف سندات الدين اليوناني على أنها سندات الخردة، وقد أدت علاوة الخطر التي أضيفت إلى السندات لجعل معدل القائد على سندات الدين الكوناني لمدة سنتين 18% نظرا لتوافد حملة السندات اليونانية على بيعها والتخلص منها الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات القائدة عليها[2].

الشكل رقم (4) يمثل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحالية الوحدة مليار دولار.

[1]– عبد اللطيف دويتش، الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو حزيران، 2012، ص ص 5، 6.

[2]– وريدة العلوي، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية دراسة حالة اليونان، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014– 2015، ص 121.

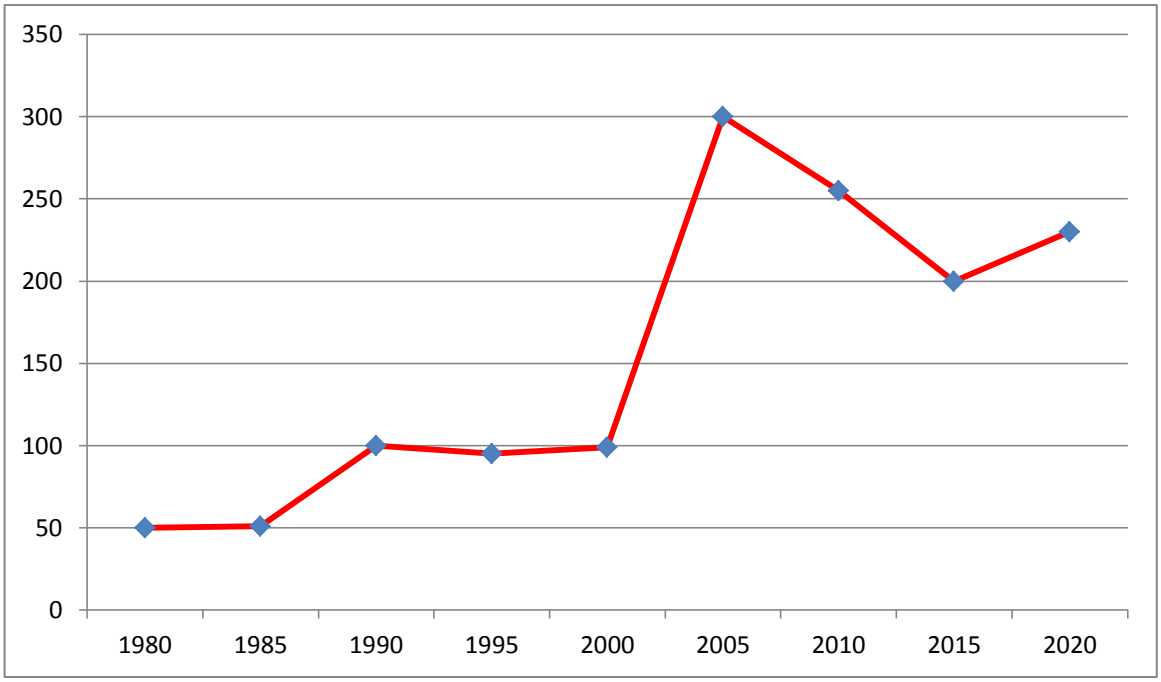

المصدر: http://ar.actualitix.com/chart-grece-gross.domestic-product.prg

المبحث الثاني: آفاق وتحديات التجربة التكاملية الأوروبية في ظل الأزمة المالية اليونانية.

عرفت منطقة اوروبا مجموعة من التغيرات و التأثيرات أدت إلى تغيير أوضاع المجتمع بشكل كبير على سبيل المثال بروز ازمة اللاجئين التي أثرت على جميع المستويات و مناحي الحياة بحثا عن الامان ما أدى بدورها في إنسحاب بريطانيا لرفضها سياسة اللجوء.

المطلب الأول: سوء الأوضاع الاجتماعية والإنسانية الأوروبية.

شهد الاتحاد الأوروبي موجة من اللاّجئين تعد الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية التي شكلت أعدادًا هائلة تقدر بمئات الآلاف صاحبتها مآسي إنسانية شديدة، وتختلف وجهة نظر الدول الأوروبية إليهم فبعضهم ينظر إليهم كمحتاجين إلى حماية أمنية والبعض الآخر يراه تهديدا على أمن أوروبا وتشير معطيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنّ اللاجئين

السوريين يمثلون الغالبية العظمى بنسبة 34% واستقبلت منهم أوروبا 897 ألف في عام 2015 ومعظمهم تتراوح أعمارهم ما بين 18 و34 سنة[1].

أولا: موقف الدول الأوروبية للتعاطي مع أزمة اللاجئين.

أ- رد فعل ألمانيا: قامت ألمانيا باستقبال أكثر من مليون ومئة لاجئ خاصة السوريون منهم تحت مخاوف من ضياع الثقافة والهوية الألمانية تحت مجتمع متعدد الثقافات وحتى أمنية من احتمال وجود جماعات إرهابية منهم، بينما ترى الشركات أنها فرصة لتوفير اليد العاملة التي تحتاجها الصناعة الألمانية مما دفع بالأحزاب الألمانية الرئيسية بإصدار قانون لتنظيم إدماج الوافدين إليها سمته قانون الإندماج الذي ينص على التسامح وقبول الثقافات الأخرى وضرورة تأهيلهم لسوق العمل كي يكونوا أعضاء منتخبين، في حين أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أنّ هؤلاء يفرون من الحروب والإعدامات وأن اللاجئين يحق لهم اللجوء إلى ألمانيا، كما أعلنت استعداد بلادها لاستقبال داعية دول الاتحاد الأوروبي لتتقاسم عبء أكبر أزمة تواجه القارة[2].

ب- رد فعل السويد: وكانت السويد من أهم الدول التي استقبلت اللاجئين خاصة في 2011، حين قامت بمنح اللاجئ إقامة دائمة ويحصل على الجنسية السويدية بعد 05 سنوات ليصبح مواطنا سويديا، ولكن مع بداية 2015 أصبحت مدة الحصول على الإقامة تطول ودون أي عمل، مما يؤدي بالتأخر في التكيف مع المجتمع السويدي، وفي 2016 أقرّ البرلمان السويدي بعدم منح اللاجئين إقامة دائمة لمنع تدفق اللاجئين آخرين[3].

---

[1]- بلال غياث، اللاجئون السوريون في ألمانيا وسياسات اللجوء الحكومية تاريخ النشر 06/2016 تاريخ الزيارة: 2017/07/12 على الساعة 10:38 على الموقع لإلكتروني: اللاجئون السوريون في- ألمانيا وسياسات- اللجوء- الحكومية- alaalam.org/or/politics-ar/item/358

[2]- عبد الله التركماني، واقع اللاجئين السوريين ومشكلاتهم، تاريخ النشر 2016/11/08، تاريخ الزيارة: 12/07/ 2017 على الساعة 10:45 على الموقع الإلكتروني: https://harmoon.org/archives/2771

[3]-بلال غياث، اللاجئون السوريون في ألمانيا وسياسات اللجوء الحكومية تاريخ النشر 06/2016 تاريخ الزيارة: 2017/07/12 على الساعة 10:38 على الموقع الإلكتروني: اللاجئون السوريون في- ألمانيا وسياسات- اللجوء- الحكومية- alaalam.org/or/politics-ar/item/358

جـ- المجر: هي أكثر الدول تشددًا وبسبب حركة تدفق اللاجئين نحو أوروبا فقامت بغلق حدودها مع صربيا وكرواتيا، كما قامت باعتقال اللاجئين في أي محاولة لإختراق أراضيها وقامت بإنشاء جدار عازل لحمايتها من المهاجرين حذّر رئيس وزراء المجر "فيكتور أوربان" من احتواء اللاجئين خوفا من ضياع الهوية المسيحية لأوروبا.

د- كرواتيا: باعتبارها أحدث الدول المنظمة للاتحاد الأوروبي بدأت كرواتيا باستقبال اللاجئين على أساس أنّهم سيعبرون أراضيها إلى سلوفاكيا التي رفضت استقبالهم، وبسبب عجزها عن احتواء أعداد هائلة من اللاجئين قامت بإغلاق حدودها[1].

هـ- رد فعل الدول الأخرى: دعت فرنسا إلى التعاطي مع الأزمة وبلجيكا وسلوفاكيا التي قدرت استقبال المسيحيين، ومقدونيا التي اضطرت إلى فتح حدودها بعد غلقها بسبب ضغط موجات اللاجئين.

إنّ استقطاب أوروبا للاجئين بصفة عامة وألمانيا بصفة خاصة، أظن أنه بدافع إنساني، بل بدافع المصلحة باعتبارها بحاجة ماسة للشباب لتسيير اقتصادها، كما أنّ هذا الترحيب الذي تقدمه ألمانيا يصعب التفريق بين من هو مهاجر لدافع اقتصادي ومن هو لاجئ، لكن العجز السكاني الذي تعاني منه ألمانيا سينتهي بفضل اللاجئين[2].

الخطط الأوروبية للتعاطي مع اللاجئين:

جاءت خطة الاتحاد الأوروبي في عان 2015 وتضمنت مجموعة من الخطوات والمشاريع في استقبال اللاجئين وتضمنت:

1- زيادة ميزانية المراقبة على الحدود.

2- تقديم مساعدات فنية إضافية لدول الجبهات الأمامية كإيطاليا، اليونان، مالطا.

---

[1]- زهيرة بوراس، مروى جغبلو، تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة العربي التبسي- تبسة، 2015- 2016، ص ص. 81- 82.

[2]- محمد عيادي، اللاجئون وأوروبا أزمة القوانين وجبهة الرفض، تاريخ الزيارة: 2017/07/11 على الساعة: 11:00 على الموقع الإلكتروني:

- وجهة الرفض-www.aljazeera.net/knowledgegote% 2F newsscoverge%2F2015%2F9%2F15%2F

مراجعة ما يعرف بنظام دابلن الذي ينص على أن القادمين يجب أن يطلبوا اللجوء في أول دولة يدخلون إليها في الاتحاد الأوروبي.

3- كما اتفق الاتحاد الأوروبي مع تركيا على العمل المشترك من خلال فتح مراكز استقبال اللاجئين على الأراضي التركية بتمويل من الاتحاد[1].

4- أهمية علاج مشكلة العجز المالي الموجودة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الدول الأعضاء.

5- ضرورة أن يستخدم المجتمع الدولي موقفا حاسما لوقف استخدام النظام السوري للوسائل التدميرية ما دفع بالهجرة والهروب[2].

تهديدات أزمة اللاجئين على الأمن الأوروبي:

ألقت التفجيرات التي حدثت في العاصمة "باريس" ظلالها على أوضاع اللاجئين السوريين المتواجدين على الأراضي الأوروبيين ما فتح المجال حول إعادة النظر بمسألة توزيع اللاجئين.

فتفجيرات باريس يوم 13 نوفمبر 2015 أدت إلى انطلاق هجمات ضد المهاجرين باعتبارهم السبب في دخول الإرهاب، فاندلع حريق في مخيم "كاليه" شمال فرنسا وأغلبهم من سوريا وحريق في مدرسة معدة لاستقبال لاجئين بالسود، وهذه الأحداث ما جعلت في تغيير مواقف حول أزمة اللاجئين، حيث أوقفت فرنسا العمل باتفاقية "شنغن" والنرويج تعلن أنها

---

[1]- مناف محمود قومان، استقبال ألمانيا اللاجئين بدافع إنساني أم مصلحة قومية، تاريخ الزيارة: 2017/07/12 على الساعة 13:05 على الموقع الإلكتروني:

استقبال بألمانيا للاجئين دافع إنساني- أم-مصلحة قومية www.aljazeera.net/knowledgegote/opinions/2015/10/18/

[2]-[2]- مناف محمود قومان، استقبال ألمانيا اللاجئين بدافع إنساني أم مصلحة قومية، تاريخ الزيارة: 2017/07/12 على الساعة 13:05 على الموقع الإلكتروني:

www.aljazeera.net/knowledgegote/opinions/2015/10/18/استقبال بألمانيا للاجئين دافع إنساني- أم- مصلحة قومية

ستعيد اللاجئين الذين دخلوا أراضيها من روسيا وفلندا التي لا تختلف عن سابقتها من الدول الأوروبية التي اتهمت اللاّجئين مسوؤلية حادثة باريس الإرهابي.

كما تراجعت ألمانيا عن الترحيب بهم بحيث قرّرت إعفائهم من قواعد دبلن والحد من تدفق اللاّجئين وأنها وصلت إلى أقصى حدّ في قدرتها على مساعدة اللاّجئين.

في حين قررت الحكومة النمساوية تشديد الرقابة على الحدود والمعابر من خلال بناء سياج على حدود سلوفينيا منع تدفق اللاجئين.

فعلى الرغم من ذلك إلاّ أنّ الأمم المتحدة ترى أنه ليس بالحل باعتبارهم مواطنين ضعفاء هم أصلا فارين من العنف وتحديدًا من التدمير الذي يمارسه "داعش"[1].

أسباب تباين الدول الأوروبية حول مشكلة اللاجئين:

أ- العامل الاقتصادي: حيث أصبحت أوروبا عاجزة عن التفاعل مع أزمة اللاجئين وانعكاساتها على مستقبل أوروبا بفعل تباطئ معدلات النمو وارتفاع معدل البطالة إلى نحو 10% وبلوغها أكثر من 20% في بعض دول الاتحاد كاليونان وإيطاليا، فضلا أن الاتحاد يعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة بسبب أزمة اليونان وعدم استقرار اليورو وعدم تمكنها من توفير مناصب الشغل بالنظر لإختلاف الطابع الاقتصادي لكل دولة على حدود مع الاختلاف في مدى التضرر من تداعيات الأزمة[2].

ب- العامل السياسي والأمني: بما يمثله صعود اليمين المتطرف في عدد من بلدان الاتحاد كالمجر وتحالفه مع الحركات المناهضة للمهاجرين المسلمين، مع التزايد في إغلاق الحدود أو خروج بعض الدول من اتفاقية شنغن والخطاب العنصري مع توظيف ذلك في خدمة مصالح بعض النخب.

---

[1]- زهيرة بوراس، مروة جغبلو، مرجع سابق، ص 86.

[2]- زهير بوراس، مروة جغبلو، مرجع سابق، ص 90.

المطلب الثاني: انسحاب بريطانيا و تراجع التبادلات الاقتصادية الداخلية

أولا: المسار التاريخي لانضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي.

منذ البداية لم تتحمّس بريطانيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إذا طالب رئيس الوزراء الأسبق "ونستون تشرشل" بنوع من الولايات المتحدة الأوروبية، فلم تشارك في مفاوضات الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في عام 1951م ولا في الجماعة الاقتصادية الأوروبية بل أسّست كيانا معارضا حمل اِسم اتحاد التجارة الحرّة الأوروبية في عام 1960م ولم تنظم إلى الجمعية الاقتصادية[1].

وبعد تدهور الأوضاع الاقتصادية في بريطانيا أصبحت بريطانيا في عام 1973م عضوًا في الاتحاد الأوروبي الذي تأسس بناءًا على اتفاقية ماستريخت في عام 1991 ما يعرف بالجماعة الأوروبية كجهاز مركزي سياسي يشرف على إتّخاذ القرارات الاقتصادية لهذه الجماعات ما يعرف اليوم بالاتحاد الأوروبي[2].

تتمتع بريطانيا بوضع مميّز داخل الاتحاد الأوروبي من خلال دورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا، وهناك 04 استثناءات من قوانين الاتحاد الأوروبي لا تطبّق على بريطانيا كميثاق الحقوق الأساسية والسياسية والنقدية والاقتصادية بموجب بروتوكول 25 من اتفاقية ماسترخيت، والحرية والأمن والعدالة بموجب بروتوكول 36 من معاهدة لشبونة وتنقل الأشخاص في منطقة الشنغن بموجب بروتوكول 19 من معاهدة لشبونة، فهي تحتل المركز الخامس كأكبر اقتصاد عالمي وثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا 44.6% من الصادرات البريطانية تذهب إلى الاتحاد الأوروبي

---

[1]– دير شبغل تطرح سناريوهات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تاريخ الزيارة : 20 جويلية على الساعة : 10:13 على الموقع الإلكتروني :
http://www.ahenewukalig.org/ node/9022200

[2]– أحمد ناصر حكاية خروج بريطانيا كلّها،تاريخ الزيارة : 20 جويلية على الساعة : 10:13 على الموقع الالكتروني:
www.halfpostarabi.com/ahmed- nesser-12438-b-10712346.html

و53.2% من الواردات[1] البريطانية تأتي من الاتحاد الأوروبي حسب إحصائيات 2014 فبريطانيا البلد المدلّل في الاتحاد لأنّها تتمتع بمزايا خاصة دون غيرها من الدول، إلاّ أنّ الشعب البريطاني من أفضل شعوب العالم من خلال القدرات التي يتمتع بها التي شملت مختلف مجالات الحياة، إلاّ أنّ نظرية أبعد عمّا يتصوّره العقل فهو لا يكفي فقط بل ينظر إلى العيوب التي ستواجه في مسيرته مع الاتحاد الأوروبي، فهناك عدّة أسباب جعلت من بريطانيا للتفكير في الإنسحاب من الاتحاد الأوروبي[2].

ثانيا: أسباب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

أ- الأسباب السياسية:

1- خوفها من سيطرة دول منطقة اليورو على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي إذ يؤكد الخبراء أنّ الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه أصبح محور إتّخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي[3].

2- رغبة بريطانيا في إعطاء البرلمانات الوطنية الحق في التجمع معًا بهدف رفض أي تشريع يصدر على المستوى الأوروبي يتعارض مع مصالح الدولة القومية.

3- مخاوف من انضمام تركيا للإتحاد لأنّها تهدد بفتح حدودها لتدفق ألاف اللاجئين الموجودين فيها حاليا إلى الدول الأوروبية[4].

---

[1]- دير شبغل تطرح سناريوهات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تاريخ الزيارة : 20 جويلية على الساعة : 10:13 على الموقع الإلكتروني : http://www.ahenewukalig.org/ node/9022200

[2]- طريق اللاعودة... ماذا بعد انفصال بريطانيا، تاريخ الزيارة : 13 جويلية 2017. على الساعة18 : 10 على الموقع الالكتروني:

www.cnbcarabia.com/news/view/19735/programme/41

[1]- أحمد ناصر، حكاية خروج بريطانيا كلّها،تاريخ الزيارة:08/07/ 2017على الساعة: 18:54على [3]

الالكتروني:www.halfpostarabi.com/ahmed- nesser-12438-b-10712346.html الموقع

[4]-8أسباب دفعت بريطانيا الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، تاريخ الزيارة: 08/07/ 2017 على الساعة: 18:54 على الموقع الالكتروني:-alkhalejeejonline,net/articles/146677773857134600/8الاوروبي-الاتحاد- عنللانفصال-بريطانيا-دفعت-اسباب

4- النموذج السويسري، فسويسرا ليس بلدًا عضوًا في الاتحاد لكن معدّلات نموّ اقتصادها أفضل من المملكة المتحدة ومعدّلات البطالة أقل[1].

ب- الأسباب الاقتصادية:

1- وقف المزيد من الاتحاد الاقتصادي والسياسي بين الطرفين، فهو أفضل طريقة من أجل بلاد أكثر ازدهار ورفاهية.

2- يرى معارضوا البقاء أنّ أوضاع التّجارة عقب الخروج سيمكن بلاده من إقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي دون خضوعها لقوانين الاتحاد كحمل إتفاقيات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين وإقامة منطقة تجارية حرّة والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية كانت خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد كمنظّمة التجارة العالمية[2].

3- التحديات الاقتصادية والأزمة العالمية التي عاشتها الاقتصاديات الكبرى التي أثّرت على المؤسسات الكبرى التي أدّت إلى فشل الاتحاد الأوروبي في حلّ هذه المعضلات كمقدرات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة.

4- التفاوت في الأداء الاقتصادي حيث فشل الاتحاد من تمكين الدول الصغيرة كبولندا وقبرص واليونان من تحقيق معدلات نموّ اقتصادي ممّا دفع بأوروبا الشرقية الفقيرة للبحث عن وظائف في أوروبا الغربية خاصة بريطانيا.

كما أنّ اليونان تعرّضت إلى انحلال من أجل المساعدات المالية[3].

---

(3)- 9 أسباب وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تاريخ الزيارة: 08 جويلية 2017 على الساعة :18:54 على الموقع الالكتروني:

أسباب-وراء- خروج- بريطانيا- من- الاتحاد الأوروبي- www.cobcarabia.com/news/view/19590/9

(2)- 8 اسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الاوروبي،تاريخ الزيارة:2017/07/08 على الساعة:18:54 علىالموقعالالكتروني: اسباب-دفعت-بريطانيا-للانفصال-عن-الاتحاد-alkhalejeejonline,net/articles/1466777738571346008

(3)-9 أسباب وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تاريخ الزيارة: 08/07/ 2017 على الساعة :18:54 على الموقعالالكتروني: أسباب-وراء-خروج-بريطانيا-من- الاتحاد الأوروبي-www.cobcarabia.com/news/view/19590/9

جـ- الأسباب الاجتماعية:

1- الخوف من الإرهاب، فزيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية ما دفع المواطن البريطاني التفكير في أنّ الانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيوقف الحدود المفتوحة بين دوله[1].

2- الهجرة التي أصبحت المشكلة الأكبر في حياة المجتمع البريطاني، إذ تشكّل عبئًا ماديا على الخدمات العامة كالتعليم والصحة، إذ يؤثرون على مستوى المعيشة والنسيج الاجتماعي والتخلص من أعباء استقبال المهاجرين عبر الحدود[2].

فعلى إثر الأزمات المتعددة التي تعيشها منطقة اليورو والقواعد التنظيمية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي لبريطانيا، قرّرت بريطانيا إجراء استفتاء شعبي لتقرير مصيرهم.

ثالثا: استفتاء بريطانيا.

بعد 40 عاما من عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي قرّرت بريطانيا بزعامة رئيس الوزراء البريطاني وزعيم حزب المحافظين ديفيد كاميرون في عام 2013 بإجراء استفتاء حول عضوية البلاد في الاتحاد إذا ما فاز حزبه في الانتخابات لعام 2015[3].

وبعد فوز حزب المحافظين في هذه الانتخابات لعام 2015م أعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون عن إجراء استفتاء شعبي حول قضية بقاء بريطانيا أو خروجها من الاتحاد في 23 من يونيو 2016، حيث أعلن ذلك من مقر حكومته في دوانغ ستريت من

---

(1)-8 اسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الاوروبي،تاريخ الزيارة:2017/07/08 على الساعة:18:54 على الموقع الالكتروني: اسباب-دفعت-بريطانيا-للانفصال-عن-الاتحاد -8/14667773857134600/alkhalejeejonline,net/articles

(4)- احمد ناصر،حكاية خروج بريطانيا كلها، تاريخ الزيارة:2017/07/08على الساعة:19:18 على الموقع الالكتروني: www.huffpostarabi.com/ahmed-nasser-poste-12438-b-10712346.html.

(2)- أحمد ناصر،حكاية خروج بريطانيا كلها، تاريخ الزيارة:2017/07/08على الساعة:19:18 على الموقع الالكتروني: www.huffpostarabi.com/ahmed-nasser-poste-12438-b-10712346.html.

(3)- طريق اللاعودة... ماذا بعد انفصال بريطانيا، تاريخ الزيارة : 07/13/ 2017. على الساعة18 : 10 على الموقع الالكتروني:www.cnbcarabia.com/news/view/19735/programme/41

خلال اجتماع لمجلس الوزراء، بعد أن أكّد كاميرون أنّه من الضروري البقاء في الاتحاد بعد إصلاحه، وأنّ هذا الاستفتاء ضروري ومهّم في حياة البريطانيين، وهذا ما دفع كاميرون بالدخول في مفاوضات مع القادة الأوروبيون بتقديمهم تنازلات لصالح بريطانيا من أجل البقاء كتخفيض بعض المساعدات الواجب على بريطانيا تقديمها للأوروبيون الغير البريطانيين المقيمين فيها[1].

وفي 382 دائرة انتخابية وأكثر من 33.5 مليون ناخب قاموا بالتصويت في الاستفتاء المصيري بنسبة 72% وفاز فيها معسكر الخروج بنسبة 51.9% مقابل 48.1%لمعسكر البقاء.

ولعب فيها نايجلفاراج زعيم حزب الاستقلال والشخصية المحورية دورًا بارزا في الحملة الداعية لخروج بريطانيا، وكرّس كل حياته المهنية من أجل خروج بريطانيا من الاتحاد، لكّنه تعرض إلى مجموعة من الانتقادات بوصفه بالعنصرية ومعاداة المهاجرين، وألقى خطابات بحثّهم على التصويت لصالح خروج بريطانيا ويرى في ذلك أنّ بريطانيا كانت أعظم ممّا عليها الآن واقتصاد أكثر صلابة، وبعد ظهور هذه النتائج أعرب فيها نايجلفاراج[*] عن سعادته الاستفتاء وقرّر بعد ذلك استقالته من رئاسة حزب الاستقلال معتبرًا أنه قد حقّق هدفه وأنجز مهمّته المتمثل في خروج بريطانيا من الاتحاد وقال فاراج "كافحنا ضدّ المتعددة الجنسيات وضدّ المصاريف التجارية الكبرى وضدّ السياسات الكبرى، كافحنا ضدّ الكذب والفساد وأعتقد أنّ النّزاهة والكرامة والإيمان بالأمة ستنتصر اليوم"[2].

---

[1]– دير شبيغل تطرح سناريوهات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تاريخ الزيارة : 2017/08/20 على الساعة : 10:13 على الموقع الإلكتروني : http://www.ahenewukalig.org/ node/9022200

[*]– نايجل فراج هو سياسي بريطاني وزعيم قرب الاستقلال ويعرف من معارضته للهجرة إلى الاتحاد الأوروبي.

[2]– محمد العطار، نايجلفاراج، قائد انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي... تعرف على أسرار حملة الانقسام، تاريخ الزيارة:2017/07/17 على الساعة: 10:27على الموقع الالكتروني:www.elfagr.org/25180

أمّا ديفيد كاميرون أكّد عدم استمراره في منصبه لأنّ البريطانيين صوتوا لصالح الخروج ويجب احترام ذلك وأنّ بريطانيا بحاجة إلى رئيس جديد الحكومة[1].

ويرى العديد من المراقبين بأنّه من المحتمل أن يخلف كاميرون الرئيس السابق لبلدية لندن "بوريس مونسون" الذي قاد حملة مؤيدة لخروج بريطانيا الذي يأتي في المرتبة الأولى لخلافة كاميرون بنسبة 33% لقدرته على التأثير على الرأي العام[2].

وخلفا لديفيد كاميرون، السياسة البريطانية تيريزا ماي تشغل منصب رئيسة الوزراء في 2016 بعد أن كانت تشغل منصب وزيرة الداخلية في الفترة ما بين 2010 و2016، وتم اختيارها من قبل اللجنة الداخلية بعد أن فازت بأوّل اقتراع للحزب، على الرغم من أنّها خاضت حملة مؤيدة للبقاء في الاتحاد الأوروبي[3].

وهكذا أختارت المملكة المتحدة البريطانية الانفصال عن الاتحاد الأوروبي بعدما أجري استفتاء شعبي ما يسمّى بالبريكسيت (Brexit) الذي ظهر مع اندلاع الديون السيادية وشبح إفلاس اليونان[4].

رابعا: آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

1- انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون لصالح الاقتصاد البريطاني، لأن القواعد التنظيمية التي يفرضها الاتحاد تصيب اقتصاد بريطانيا بالشلل.

2- ستتأثر مكانة بريطانيا بشّدة على الساحة الدولية باعتبارها دولة ذات مكانة وصوت قوّي داخل الاتحاد.

---

(1)- نايجل فاراج البريطاني المناهض الاتحاد الأوروبي يحلم بمملكة مستقلة، تاريخ الزيارة:2017/07/18 على الساعة:21:22علىالموقعالالكتروني: WWW.france24.com/ar/20160624

(2)- محمود هدير، نقاط تشرح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، تاريخ الزيارة:2017/07/19 على الساعة:21:21 على الموقع الالكتروني:-https://elbadil.com/2016/06/5

(3)-تريزا ماي،تاريخ الزيارة:2017/07/15على الساعة:14:02 على الموقع الالكتروني: https://ar.wikipidia.org/wiki

(4)- طريق اللاعودة،....، ماذا بعد انفصال بريطانيا، تاريخ الزيارة: 07/13/ 2017 على الساعة:18:55على الموقع الالكتروني:

www.cnbcarabia.com/news/view/19735/programe/41

3- تتأثر ألمانيا بانسحاب بريطانيا أكثر من 2500 شركة ألمانية تملك شركات في بريطانيا وفي المقابل تملك 3000 شركة بريطانية في ألمانيا وهذا سيؤثر على أعمالهم.

4- تتأثر بريطانيا كثيرًا من الاتحاد الأوروبي لأنّ البنوك والمؤسسات المصرفية العالمية تدير جزءًا من أعمالها من بريطانيا، إذ ستظهر هذه المؤسسات إلى إنشاء فروع لها في دول أوروبية أخرى[1].

يمكن القول أنه منذ البداية لم تكن بريطانيا عضوًا كاملاً في الاتحاد الأوروبي باعتبارها حليفا للولايات المتحدة الأمريكية، لكن سيبقى الاتحاد أضعف وأصغر دون بريطانيا، فانسحابها يفتح المجال للدول الأخرى من الانسحاب على إثر الأزمات المتعددة التي تعيشها المنطقة من تراجع قيمة اليورو وقضايا الهجرة، أي مستقبل أوروبا هو الدفاع الرئيسي لانسحاب بريطانيا.

المطلب الثالث: السيناريوهات والآفاق المستقبلية للأزمة اليونانية.

أوّلاً: سيناريو الإفلاس والخروج من الاتحاد الأوروبي.

إذا كانت اليونان تعرضت للإفلاس لعدة مرّات، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين (1827، 1843، 1893، 1932)، فإنّ تعرضها للإفلاس هذه المرّة سيفرض عليها من الضغوط الاقتصادية، وبخاصة إذا ما كانت خطة اليونان الانضمام إلى روسيا وتجمع "البريكس"، فالظروف غير هوائية لهذا السيناريو، وسوف يكلف اليونان الكثير على الجانب الاقتصادي، فروسيا تعاني من أزمتها الاقتصادية، بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، من قبل أوروبا وأمريكا، وبالتالي لن يكون بمقدورها أن تقدم مساعدات تفي بقيام أو تعافي دولة من الإفلاس، وكذلك الوضع في "البريكس"، فإنّ المصالح الاقتصادية ستحول

---

[1]-[1]- دير شبيغل تطرح سناريوهات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تاريخ الزيارة : 2017/08/20 على الساعة : 10:13 على الموقع الإلكتروني : http://www.ahenewukalig.org/ node/9022200

* تيريزا ماي:هي ثان إمرأة تتولى رئاسة الوزراء في تاريخ بريطانيا بعد مارغريت تاشر.

دون أن تتحالف دول التجمع مع اليونان والوقوف بجانبه، نظرًا إرتباط دول التجمع بمصالح اقتصادية ضخمة[1].

إنّ سيناريو خروج اليونان ضرر ستتحمله الأسر والشركات اليونانية إذْ سيتم عليها إستخدام عملة متدنية القيمة لتسديد قروض باليورو، فضلا عن كل ما ستواجهه من تراجع في قدرتها الشرائية والارتفاع المحتمل في نسبة البطالة وتضخم هائل، غير أنّ الوضع في المقابل لن يكون مشجعًا لمنطقة اليورو. أيضًا التي قد يكون اِنسحاب هذا العضو منها مقدمة لذكيتها بعد أكثر من عشر سنوات على إنشائها.

طبقًا لإتفاقية ماستريخت يصعب تنفيذ تلك الفكرة، حتى وإن طبقتها إحدى الدول، فإنّ التأثيرات المترتبة عليها لن تكون جيّدة، فقد لا تتمكن الدولة من الحصول على التسهيلات المتاحة بالمنطقة الأوروبية، والتي يأتي على رأسها تسهيلات البنك المركزي الأوروبي من جهة أخرى[2].

بالإضافة إلى حرمانها من دعم الدول الأوروبية التي قد تتخذ موقف منها بسبب هذا القرار وتأثيره على إنهيار منطقة اليورو، وتأثيره على قيمة العملة الأوروبية الموحدة.

إنّ الفكرة الألمانية أنّه ستكون أفضل حالاً بدون اليونان، إذا كان ذلك صحيحًا، فلماذا قامت بدعم اليونانيين؟

لم يكن ذلك بدافع الإحسان، بل لأن هناك تداخلاً هائلاً بين دول المنطقة مع ما يتضمنه ذلك من مخاطر بحصول عمليات انفصال متسلسلة لعدد متزايد من الدول الأعضاء[3].

---

[1]–عبد الحافظ الصاوي،السيناريوهات المحتملة للأزمة الاقتصادية اليونانية تاريخ الزيارة: 2017/07/27 على الساعة : 18: 12 على الموقع الالكتروني :

www.magtamen.com/parts/intem/السيناريوهاتاليونانيةالاقتصادية للازمة المحتملة

[2]–نجاة هبال ، مرجع سابق، ص 163– 164.

[3]–عبد الحافظ الصاوي،السيناريوهات المحتملة للأزمة الاقتصادية اليونانية تاريخ الزيارة: 2017/07/27 على الساعة : 18: 12 على الموقع الالكتروني:السيناريوهات المحتملة للازمة الاقتصادية اليونانية/ www.magtamen.com/parts/intem

والخطر الأول يمكن في انتقال العدوى إلى القطاع المالي على غرار الزلزال الذي وقع عام 2008م، بعد إفلاس مصرف "ليمان براذرز الأمريكي"، وانكشاف المصارف الأوروبية على الدّين اليوناني معروف، غير أنّ الجهات الأخرى في القطاع المالي لم يعتمد على الشفافية، ما يشير ظاهرة إرتياب معممة، واضطرابات جديدة في الأسواق.

كما أنّ خروج اليونان سيجعل الجميع يتساءلون من سيكون التالي، ومع التخوف من خروج دول جديدة من اليورو، وستدخل الأسواق في مرحلة ترقب بحثا عن الحلقة الضعيفة المقبلة في منطقة اليورو على صعيد الديون، وستكون إيطاليا محط الأنظار الأوّل بهذا الصدد والقوة الاقتصادية الثالثة في منطقة اليورو، وتشير حاليا مخاوف كبرى وهي ترتح تحت عبئ دين قدره 1900 مليار يورو أي 12% من إجمالي ناتجها الداخلي، وتعاني من نمو ضعيف منذ سنوات.

كما حذر رئيس اللجنة الأوروبية في هذا الصدد بأنّ إنهيار منطقة اليورو سيكون له تداعيات كارثية على الدول الأوروبية كافة[1].

ففي ألمانيا على سبيل المثال وهي الدولة ذات الإقتصاد الأكثر قوّة ومتانة خلافا عن شقيقتها في القارة، سيؤدي ذلك إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي بما لا يقل عن 3% وإلى فقدان أكثر من مليون مواطن لعمله.

إنّ الإعلان الرسمي عن انهيار الاقتصاد اليوناني سيقود إلى:

* فقدان الثقة في السندات الإيطالية والإسبانية مما سيؤدي إلى الإمتناع عن شرائها، وهذا سيقود الدولتين إلى اللجوء إلى خدمة إنقاذ أوروبية تفوق بكثير الخدمة التي قدمت إلى اليونان.

* خروج اليونان من منطقة اليورو سيؤدي إلى أزمة ثقة بين الدول الأوروبية وإلى خروج المستثمرين إلى أسواق أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

---

[1]-عبد اللطيف درويش،الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها: تقرير مركز الجزيرةللدراسات، تاريخ النشر: 11 جويلية 2012،ص ص5-6

* سيحتم على الاتحاد الأوروبي السعي لتغطية أكثر من 360 مليار يورو من السندات وستسخر ألمانيا من 20 إلى 60 مليار يورو، هذه إضافة إلى إنخفاض قيمة الإستثمارات الأوروبية في اليونان.

* عمليات سحب جماعية لرؤوس الأموال من البنوك اليونانية، مما سيؤدي إلى إفلاس بعض البنوك اليونانية، ولهذا تأثير على البنوك الأوروبية، ذاتها والذي سيؤدي أيضًا إلى إنهيار البعض منها أو على الأقل إلى فوضى وأزمة في النظام البنكي الأوروبي والعالمي.

ثانيا: سيناريو السّداد والبقاء بالاتحاد الأوروبي.

وهو السيناريو المرجح من وجهة نظرنا، الاعتبارات وشواهد يؤديها الواقع، وتفرضها ضرورات أخرى غير الجانب الاقتصادي، فمن حيث الواقع فإنّ الحكومة اليونانية أعلنت البيت 11 يوليو الحالي عن توصلها، لبرنامج وافق عليه البرلمان، ويلقى اِستحسانًا من بعض الدول الدائنة، وأنّه سيتم التعارض بشأنه، وإن كان هذا البرنامج سوف يعرض الحكومة اليونانية لبعض الإعتراضات الشعبية، وإن كانت الحكومة عبر الاستفتاء قد قلّلت من حدّة هذه الاعتبارات.

أمّا الضرورة الحضارية التي ستفرض نفسها على أوروبا لتكون حريصة على بقاء اليونان داخل الاتحاد الأوروبي، فهي أنّ أوروبا ظلت خمسة عقود من المفاوضات وبناء المؤسسات لإقامة الاتحاد، وأنّ خروج اليونان يعني إنهيار هذه المنظومة التي كانت حلما في مطلع خمسينات القرن العشرين، وأصبحت واقعيا مع بداية الألفية الثالثة[1].

وعليه فسيناريو السداد والبقاء، سوف يجنب اليونان شبح الإفلاس، ويحافظ على التجربة الأوروبية في وحدتها، إلاّ أنه يستلزم أن تقوم اليونان بتطبيق جاء، لما سيتم عليه

[1]–عبد الحافظ الصاوي،السيناريوهات المحتملة للأزمة الاقتصادية اليونانية تاريخ الزيارة: 2017/07/27 على الساعة : 18: 12على الموقع الالكتروني :السيناريوهات المحتملة للازمة الاقتصادية اليونانية/ www.magtamen.com/parts/inte

التوافق، وسيعيش الشعب اليوناني سنوات عجاف خلال السنوات المقبلة، في ظل التوصل إلى حل، ولكنها أحق بكثير من التعثر وإعلان إفلاس اليونان.

ولكن لابد من تغير آلية المعالجة للأزمة اليونانية، من قبل الاتحاد الأوروبي، وهي الانتقال من آلية الدين إلى آلية المشاركة، عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي بإمكانه أن يمثل ضخ أموال جديدة في شرايين الاقتصاد اليوناني، بلا تكلفة تمويلية.

وإذا تم التوصل لبرنامج سداد، ونجحت في تطبيقه الحكومة اليونانية، فمن شأن ذلك أن يرفع من قيمة الناتج المحلي الاجمالي، وينشط من حركة الاقتصاد، لتكون نسبة الديون الخارجية، أقل مما هي عليه الآن، والبالغة 177% من الناتج المحلي، فضلا عن القدرة على السداد، ولكن في ظل هذا السيناريو المتفائل، لأنّ الاقتصاد اليوناني أمامه على الأقل من ثلاث إلى 5 سنوات، يشهد حالة من التعافي الاقتصادي[1].

هذا السيناريو يعني البقاء في منطقة اليورو مع بذل مزيد من الجهد لحل الأزمة، وقبل الحديث عن هذا الخيار فإنّه من المهم التأكيد على ما يلي:

– إنّ الاقتصاديات الأوروبية اقتصاديات غير متجانسة من حيث مستوى الإنتاجية، كما أنّها ليست اقتصادًا موحدًا، بل هي اقتصاديات متنافسة فيما بينها.

– لا توجد هوية أوروبية، بل هناك هويات متعددة، وبالتّالي فإنّ التعاطي مع المشاكل هو شأن خاص لكل دولة، تقوم بالتعاطي معها بالطريقة التي ترتئيها، وفي كثير من الأحيان يكون الحل لصالح دولة على حساب دولة أخرى، ولهذا يمكن القول إنّه ليس هناك سلوك إتحادي، كما هو في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يزال الأوروبيين في مرحلة المجموعة الأوروبية رغم تبنيهم لتسمية الإتحاد الأوروبي[2].

---

(1)–نجاة هبال ، مرجع سابق، ص 166.

2 –ThomasStraubhaarTrois scénarios pour l’avenir de l’euro, la vie economie revue de politique economique, 11/2011,p 31

لذلك فإنه إذا أرادت الدول الأوروبية أن تحافظ على المشروع الأوروبي، وأن تحافظ على مصالحها وأيضًا لأسباب أخلاقية فإنّه يتوجب عليها أن تلجأ إلى الحل التالي:

* إعفاء اليونان من الجزء الأكبر من الديون، فهي في الأساس فوائد، ديون، ونقصد هنا الديون تلك التي حصلت عليها اليونان من الدول الأوروبية نفسها وليس فقط من دين القطاع الخاص ليصل الدّين إلى الحد الذّي يمكن الاقتصاد اليوناني من الإيفاء بإلتزاماته.

* خفض نسبة الفائدة إلى 1%.

* السّماح لليونان بالبحث عن ديون خارج أوروبا وبأسعار وبشرط أفضل.

* المساعدة في تحديث الاقتصاد اليوناني.

* تسويق وتهيئة السوق اليونانية للاستثمار من خلال خفض الضرائب.

* مساعدة اليونان في اِستخراج النفط والغاز، والذي تشير الدراسات إلى وجوده في البحر والبر باليونان[1].

وفي الختام يمكن القول إنّه ما لم تحل الأزمة المالية اليونانية، فإنّ هذه الأزمة ستكون مثل قطع الدومينو، نجو ورائها أزمات أخرى أشد خطرًا وأبعد أثرًا، كما قد يحدث مثلاً في إيطاليا وإسبانيا وغيرهما، وهو ما يعني بصورة أو بأخرى إنتهاء حلم الاتحاد الأوروبي.

خلاصة الفصل الثالث:

تعتبر أزمة اليونان الديون السياسية اليونانية من أشهر الأزمات التي عصفت بالاتحاد الأوروبي، حيث تسبب في زعزعة كيان الوحدة النقدية التي تعرض لأزمة تعتبر الأعنف من نوعها منذ تطبيق العملة الموحدة (اليورو).

ولقد تدخل كل من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي بإجراءات تمثلت في سلسلة من حزم الإنقاذ، كما فرضت على اليونان مجموعة من السياسات التقشفية الصارمة

[1]–ThomasStraubhaarTrois scénarios pour l'avenir de l'euro, la vie economie revue de politique economique, 11/2011 p 32

للحدّ من تداعيات الأئمة، بالرغم من ذلك لا تزال اليونان تعاني ما اضطرابات اقتصادية كانت السبب في طرح فكرة خروجها من الاتحاد الأوروبي.

وفي إطار كلّ هذه الظروف فلقد كان لهذه الأزمة العديد من التداعيات العالمية والتي أثرت بشكل كبير على الأسواق المالية العالمية.

الخاتمة

الخاتمة:

أ- الخلاصة العامة للدراسة:

يمكن القول في الأخير أن موضوع التكامل الاقتصادي احتل بمختلف أشكاله وصوره مقارنة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بعدما أدركت مختلف دول العالم أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بنيها، وباعتبار الاتحاد الأوروبي هو من أبرز أشكال التكامل الاقتصادي العالمي، عمل منذ نشأته (أكثر من نصف قرن) على توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية، في إطار تكاملي تمخض عنه إنشاء عملة موحدة تعرف باليورو، حيث كان الهدف الرئيسي لليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء لتحقيق الإستقرار النقدي والمالي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي ككل بالمنطقة، والسعي من أجل تحقيق نمو اقتصادي عالمي مستقر نتيجة عدم حدوث أزمات أو مشاكل اقتصادية داخل نطاق التكتل.

لقد مر الاقتصاد العالمي بالعديد من الأزمات المالية على مر التاريخ وتختلف أسبابها والظروف المحيطة بشأنها والنتائج المترتبة عليها وعالجت الدراسة الأزمة المالية اليونانية 2010م، وقد تم التطرق إلى أسبابها ونشأتها ونتائجها التي خلقتها على الاقتصاد اليوناني والاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو خاصة دراسة دور صندوق النقد الدولي في محاولة الحد من أثارها.

ومن خلال الدراسة اِتضح أن هناك العديد من الأسباب وأهم سبب كان الأزمة المالية العالمية التي فعلت فعلتها وانتقلت عدواها لتصيب الأوضاع المالية السيادية للدول الاتحاد الأوروبي، إضافة للأسباب الداخلية والخارجية التي ساهمت في اندلاع الأزمة أهمها تزييف الأرقام والحسابات والفساد المتفشي في القطاع العام، وكذا عجز ميزان المدفوعات وغرها مما دفع بالحكومة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل مساعدتها للخروج من الأزمة بأقل الأضرار الممكنة.

ومما سبق نجد أن الأزمة اليونانية قد تركت أثرًا على استقرار الاقتصاد الأوروبي والوحدة النقدية اليورو وكما كان أثر على السياسات المتبعة من طرف صندوق النقد الدولي حيث فرضت عليه هذه الأزمة بذل مجهودات كبيرة وعلى عدة أصعد.

ب- اختبار صحة الفرضيات:

1- كشفت الأزمة اليونانية والأوروبية عن أن دول الاتحاد النقدي اليورو ليس منطقة عملة مثلى بالشكل الكامل بسبب وجود سلطة مالية مركزية في دول الاتحاد، والتي يمكّنها من أن تقوم بإعادة توزيع الإجراءات العامة بين الدول الأعضاء على صورة تحويلات مالية من ألمانيا وفرنسا مثلاً إلى اليونان، باعتبارها شرط أساسيًا لمنطقة العملى المثلى، مثلما هو الحال في الولايات المتحدة كمنطقة عملة مثلى لم يكن راجعا أساسا إلى وجود سلطة مالية مركزية فقط، بقدر ما كان راجعًا إلى مرونة عملية تحديد الأجور والأسعار في الولايات المختلفة وسهولة انتقال عنصر العمل بين الولايات في أمريكا، وأنّ هذين العاملين تفتقدهما دول الاتحاد النقدي الأوروبي، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

2- ساد الاعتقاد بأن الاختلالات الاقتصادية التي ظهرت بعد إطلاق اليورو أنها تختفي بمرور الوقت إلا أنّ الواقع قد تخالف تمامًا هذه التوقعات، فقد إنقسم الاتحاد إلى مجموعتين من الدول بينهما فارق شاسع مجموعة الدول الشمالية، التي تتميز بمستويات اقتصادية مرتفعة جدًا وأساسها القدرة التنافسية العالية، ومجموعة الدول الجنوبية التي تعتب اقتصادها الأضعف بالمقارنة بالدول الشمالية.

فأزمة اليونان السيادية أثبتت هذه الحقيقة، فالخلافات حول السندات المشتركة وآلية عمل صندوق الاستقرار الأوروبي والمزيد من التنازل عن السلطات الوطنية لصالح مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وخطط التقشف التي تفرضها ألمانيا ومن حولها على اعتبار أنها خارج الأزمة على دول الأزمة الجنوبية والموافقة على بنودها اضطرارا لتجنب الإفلاس، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- واجه الاتحاد الأوروبي أزمة اليونان بمجموعة من الإجراءات لمنع تفشيها إلى الاقتصاد العالمي برميته، وتمثلت أهم هذه الإجراءات في حزم الإنقاذ المالية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى مجموعة من السياسات التقشفية التي فرضت على الحكومة اليونانية على اعتبار أن الأزمة هي أزمة ديون، وعدم الشفافية الكافية، وهذا من شأنه أن يفقد الثقة في العملية الموحدة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

جـ- النتائج العامة للدراسة:

1- يستوجب نجاح التكامل الاقتصادي توفر مجموعة من الشروط في الدول الأعضاء هذه الشروط منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي.

2- تعد تجربة الاتحاد الأوروبي من أهم صيغ التكامل الاقتصادي في العالم، حيث إنّ أوروبا تسارعت التطورات فيها لتعزيز وتفعيل تكتلها بداية من برنامج السوق المشتركة وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي إلى جانب توسيع عضوية.

3- إن التوسع المفرط لليونان في الاتفاق الحكومي على المجال العسكري والجوانب غير الضرورية لحياة شعبها، دفع بها إلى المبالغة في الدين خاصة الديون السياسة، وهذا ما كان السبب الرئيسي لأزمتها المالية.

4- فضحت الأزمة العالمية، أزمة الديون السيادية اليونانية وكشفت عنها النقاب في كون الحكومة اليونانية تتميز بعدم الشفافية الكافية للإتضاح عن حقيقة تضخم الديون السيادية وأصبح يمثل صدمة لجميع الأسواق الأوروبية.

5- افترضت خطط الإنقاذ على سداد الفجوة التمويلية من خلال ضخ المزيد من السيولة في اليونان مع التشديد في تطبيق سياسات التقشف فترتب عليها ارتفاع في معدلات البطالة.

6- كشفت أزمة اليونان وأبرزتها بعض جوانب الضعف المتعلقة بعملة اليورو، حيث أن مجموعة اليورو تتعامل بعملة واحدة لكّنها في الوقت نفسه تتبنى مجموعة من سياسات الاتفاق والإقراض، وهذا ما انعكس سلبا على اليورو.

7- بينت خطط الانقاذ لأزمة اليونان عن هشاشة الاتحاد الأوروبي، لأنه ليس مبنيا على وحدة القرار السياسي، فهو بالفعل كيان اقتصادي واحد لكنه ليس كيانًا سياسيا واحدًا، فألمانيا أصبحت صاحبة الكلمة الأولى فيها، وهي المستفيد الأوّل، فمؤسساتها المالية تقرض اليونان وتسترد منها هذه الأموال بأرباح وفرنسا هي المستفيد الثاني على شاكلة ألمانيا وتعمل على تعزيز دورها الدولي بالاتحاد.

8- لقد فشلت سياسات التقشف التي تبنتها منطقة اليورو للخروج من الأزمة، وبعث الاستقرار الاقتصاد لأنها سياسات تؤدي إلى نمو ديونها، إذن فهي تحتاج إلى سياسات محفزة للنمو الاقتصادي، فبالنمو تستطيع التحكم في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

د- التوصيات:

علىضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكن إدراج مجموعة من التوصيات كما يلي:

1- الاهتمام أكثر بدراسة نتائج التقارير المتعلقة بسياسة الدولة في الاقراض الحكومي وكيفية سداد هذه الديون.

2- الابتعاد عن التجميل أو التلفيق في المؤشرات الاقتصادية المطلوبة للقبول في منطقة اليورو، ومصداقية التقارير والبيانات المقدمة فيما يخصّ استيفاء شروط الانضمام إلى الاتحاد النقدي.

3- ضرورة الإلتزام بسياسات وقائية وحمائية للبنوك.

4- عدم التساهل فيما يخص الإلتزام بالإصلاحات الاقتصادية المطلوبة للقبول في منطقة اليورو ومصداقية التقارير والبيانات المقدمة فيما يخص استيفاء شروط الانضمام إلى الاتحاد النقدي اهتمام أكثر بدراسة نتائج القرارات المتعلقة بسياسة الدولة في الاقتراض الحكومي وكيفية سداد هذه الديون.

5- يشكل الاقتراض من الداخل أو الخارج خطورة على استقرار الاقتصاد الوطني خاصة إذا كان الاقتراض يفوق إمكانيات الدولة على السداد حتى وإن كانت ضمن تكتل اقتصادي فإنها ليست في منأى عن العجز عن السداد والتعرض لخطر الإفلاس.

6- إنّ التقشف المالي يؤدي إلى التقلص الكبير والسريع للاتفاق الحكومي، كما يؤدي في معظم الأحيان إلى تقليص النشاط الاقتصادي أيضا، وهذا يعني اِنخفاضا في حصيلة الضرائب وارتفاعًا في تعويضات التقاعد الحماية الاجتماعية.

7- السماح لليونان باللّجوء إلى دول أخرى خارج أوروبا من أجل الاقتراض ويكون ذلك بأسعار فائدة أفضل وبشروط تناسب مع إمكانيتها.

هـ- أفاق البحث:

في إطار الحديث عن أهمية التكامل الاقتصادي وكذا الحديث عن الأزمة المالية الأوروبية وبالتحديد اليونان التي مستها الأزمة أكثر، تثار العديد من المواضيع التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتوسع ولهذا تقترح دراسة العناوين التالية:

1- انعكاسات أزمة الديون السيادية اليونانية على أسعال صرف العملات- دراسة حالة اليورو والدولار.

2- تأثير أزمة الديون السياسة اليونانية على حركة رؤوس الأموال منطقة اليورو.

3- تداعيات أزمة منطقة اليورو على الاقتصاديات الناشئة- دراسة حالة الصين.

4- تداعيات إنسحاب اليونان على واقع ومستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي.

وفي الأخير لا يسعنا إلاّ أن نسأل الله العظيم التوفيق في إتمام إنجاز هذا البحث.

ملخص:

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز صور التكامل الاقتصادي في عصرنا الراهن، فقد عمل منذ نشأته على توحيد وتنسيق مختلف السياسات الاقتصادية بين دولة الأعضاء، لكن مع بداية 2010 بدأ هذا الشكل من التكامل الاقتصادي يشهد مشكلة تهدد استقراره، ألاّ وهي أزمة الديون السيادية باليونان، فتحولت هذه القضية إلى أخطر أزمة تهدد تماسكه، هذا ما أدى إلى عقد عدّة جلسات ومفاوضات بين قادة منطقة اليورو من أجل التصدي لهذه الأزمة ومنع توسعها داخل المنطقة، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية لبعث الاستقرار الاقتصادي من جديد.

جاءت هذه الدراسة لتبين تأثير الأزمة اليونانية على التكتل الأوروبي باعتباره من أبرز تجارب التكامل الاقتصادي بالعالم، إلا أنه تأثر بصورة كبيرة إثر تفاقم أزمة الديون اليونانية. لقد سعى هذا التكتل لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية في ظل أزمة اليونان وتوصلت الدراسة إلا أن سياسات التقشف التي تبنتها منطقة اليورو للخروج من الأزمة، وبعث الإستقرار الاقتصادي هي سياسات فاشلة بالرغم من الانتقادات الموجهة لها من طرف الدول الأعضاء، لأنّها أدت إلى نمو ديونها، وانخفاض معدلات نمو ناتجها المحلي، وارتفاع معدلات البطالة باليونان وبالمنطقة، فالتكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي هو نموذج اقتصادي معيب بسبب عدم وحدة القرار السياسي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الأزمة المالية، أزمة الديون السيادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب.

1- ولعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 1997.

2- سويفي أمال، بحوث في علاقات التعاون الدولي، دار هومة، الجزائر، 2008.

3- كوهين أنطونين، النظام السياسي للاتحاد الأوروبي (ترجمة: حان ماجد جيور)، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط1، 2015.

4- المجدوب محمد، "التنظيم الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، بدون طبعة، 2007،

5- محمود الإمام محمد، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000.

6- نافعة حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

7- عامر مصباح، النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بت عكنون، الجزائر، 2005.

8- الصوص علي شريف، القارة الدولية، دار أسامة، الأردن، ط1.

ثانيا: مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه.

أ- مذكرات الماجستر:

9- بوراس زهيرة، جعبلو مروة، تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي، مذكرة محكمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص -دراسات إستراتيجية- جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015- 2016.

10- بلورغي نادية، تداعليات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013- 2014.
11- هبال نجاة، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات، دراسة حالة اليونان، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015- 2016.
12- طبني مريم، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 2002- 2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013- 2014.
13- بعلوي وريدة، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية – دراسة حالة اليونان- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015.
14- مفتاح إبراهيم، سايح محمد فاضل، العطلة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2010- 2011.
15- مقعاش سامية، العملة الأوروبية الموحدة اليورو وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006- 2007.
16- قسميوري كفية، التكامل الاقتصادي الاتحادي الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، دراسة حالة اليونان خلال الفترة 2008- 2015، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015- 2016.

17- رواق خالد، إثر أزمة الديون السياسية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادي دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013.

18- رحمة يونس، تداعيات أزمة الديون السيادية على العملة الموحدة في منطقة اليورو- دراسة حالة ليونان- ضمن منطقة اليورو، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2103.

19- شيحة نور الدين الهدى، تداعيات أزمة منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على منطقة اليورو- دراسة حالة فرنسا- مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013- 2104.

20- خلفوني عائشة، تأثير التكتلات الاقتصاية الإقليمية على حركة التجارة الدولية- دراسة حالة الاتحاد الأوروبي- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011- 2012.

ب- أطروحات الدكتوراه:

21- مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002- 2003.

22- رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مكملة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006- 2007.

23- تكسانة عمار، التجربة التكاملية الأوروبية وإمكانية إسقاطها على البحرية العربية في التكامل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2013.

ثالثا: الندوات والملتقيات.

24- بوصبيح صالح رحيمة، رحماني موسى "الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحصار الأوروبي، قراءة في خطط حلول الأزمة، الملتقى الدولي حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26 و27 فيفري 2012، المركز الجامعي الوادي، الجزائر.

25- وصان عتيقة وعاشور سهام، نظام النقد الأوروبي، الملامح الأساسية والإشتباكات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات أيام 18- 19 أفريل 2005.

26- مرابط ساعد، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، الملتقى العلمي الدولي، حول: الأزمة المالية العالمية، 2008.

27- فرح عبد الفتاح، البنك المركزي وإشكاليات رسم السياسة النقدية في دول منطقة اليورو، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط، أيام 18- 20 أفريل 2002- 2003.

رابعا: المجلات.

28- أزمة إنسانية في اليونان يقابلها شلل في الاتحاد الأوروبي، رقم الوثيقة: Euro 15/3574/2016، تاريخ الإصدار: 04 مارس 20016.

29- بولكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ولوم التسيير، مجلة الباحث: العدد 13، 2013.

30- رزق عبد الله، المصارف صورة الأزمة الأوروبية، مجلة إتحاد مصاريف الكويت، جويلية 2012، العدد 98.

خامسًا: التقارير والنشرات.

31- درويش عبد اللطيف، الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها، تقارير مركز الجزيرة للدراسات 11 جويلية 2012.

32- الهرب من الجحيم إلى المجهول، اليونان نموذجا، تقرير خصا حول اللجوء الغير الشرعي للسوريين، مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، نيسان 2014.

33- لعمراني آسيا، سياسات التكامل والاندماج، محاضرات مقدمة لطلبة الليسانس السنة الثالثة LMD، تخصص علاقات دولية، 2014.

34- نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، تصاعد المخاطر، مخاوف في منطقة اليورو تؤدي إلى إظهار عدم الاستقرار المالي، 10 أكتوبر 2012.

35- الهرب من الجحيم إلى المجهول، اليونان نموذجا، تقرير خاص حول اللجوء الغير الشرعي للسوريين، مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، نيسان، 2014.

36- التقرير السنوي لوكالة الخزينة المالية، 2014.

المواقع الإلكترونية:

37- أبو سليمان وليد، ما هو التقشف على الموقع الإلكتروني:

http://www.alaraby.co.uk/suplements.

38- الأهداف الرئيسية للإتحاد الاوروبي على الموقع الإلكتروني:

الأهداف-الرئيسية-للإتحاد-الاوروبي/https.//alkompis.se/europe

39- الإتحاد الاوروبي في نظرية التكامل الاندماج، مركز رشيل كوري تاريخ النشر 15 مارس 2012 على الموقع الإلكتروني:3odz.justgoo.com/t1640-topic

40- الإتحاد الأوروبي، الأهداف، النشأة، التكوين على الموقع الإلكتروني:

www.aldiwan.org/59043.html

41-انس المرزوقي,مراحل بناء الاتحاد الاوروبية,العدد4333,تاريخ النشر: 2014/01/13 على الموقع الإلكتروني: www.ahwar.org/deba/show.art.asp?aid=395593

42-بركات عبد الستار، اضراب عام لمدة 24 ساعة في اليونان احتجاجا على إجراءات تقشف جديدة على الموقع الإلكتروني:.http://aawset.com/home/article/92936

43-ديب عمر، حول يسارية حزب سيريزا اليساري، تاريخ النشر: 30 أفريل على الموقع الإلكتروني: al.alkhabar.com/mode/225320

44-حسن الخولي، اليونان وسنينها: مزيد من التقشف، قليل من النمو على الموقع الإلكتروني: www.mosralarolrafia.com/669 899

45-الحريري علا، أزمة اللاجئين العالقين في اليونان، وألمانيا تدعوا إلى حل شامل على الموقع الإلكتروني: www.oreint.news.net

46-حسام وهبة، أسعار العملات أمام اليورو، تاريخ النشر 2016/05/20 على الموقع الإلكتروني: 20-5-5775 www.youm7.com/story/2016/272

47-محمود هدير، نقاط تشرح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الموقع الإلكتروني: 05 /https://elfadial.om/2016/05

48-مناف محمود قومان، استقبال ألمانيا للاجئين بدافع إنساني أم مصلحة قومية، على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/knowledgegote/opinions /2015

49-السقا إبراهيم، إعادة رسملة المصارف، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، تاريخ النشر، 2012/11/22، على الموقع الإلكتروني:

http://www.alqet.com/2012/07/24/article- 67022.html

50-عامر محسن، ثورة المدنيين، الوجه الآخر لفوز اليسار، تاريخ النشر، 01/27/ 2015 على الموقع الإلكتروني: https://www.alkhabar.com>pdf

51-العطار محمد قاراجنايجل، قائد إنفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي... تعرف على أساس حملة الانقسام على الموقع الإلكتروني: 2016642 /www.france 24.com/05

52-عيادي محمد، اللاجئون وأوروبا، أزمة القوانين وجبهة الفض، تاريخ النشر 2015/09/15 على الموقع الإلكتروني:www.aljazeera.net

53-فتح علي، سعر صرف اليورو، أسباب الانخفاض وأثره على الاقتصاد، تاريخ النشر: 2015/02/14 على الموقع الإلكتروني: alrai.com/article/677874.html

54-تركماني عبد الله، واقع اللاجئين السوريين ومشكلاتهم، تاريخ النشر: 2016/11/08 على الموقع الإلكتروني: https://harmoon.org/archives/2771

55-غياث بلال، اللاجئون السوريون في ألمانيا وسياسات اللجوء الحكومية، تاريخ النشر: 2016 على الموقع الإلكتروني: alaalam.org/or/politics.or/item/358

56-اليونان على الموقع الإلكتروني: www.hrm.org

57-الهجرة تفجر العلاقات الأوروبية على الموقع الإلكتروني: www.hrm.org

58-سياسات التقشف الاقتصادي في العالم متحصل عليهمن الموقع الإلكتروني:
Iraq-56-blogspot.com/2013/08/blog-post-18199.html

59-برنامج التقشف اليوناني، السبيل الوحيد لاستقرار اليورو على الموقع الإلكتروني:
Saisaonline.new/com.

60-اليونان تقرر إجراءات تقشف أوروبية للحصول على خدمة انقاذ مالي على الموقع الإلكتروني:
www.bbc.com/arabic/basiness/2015/07/150715-greek-parlionnentapproves tough-mesures

61-تداعيات الأزمة اليونانيةعلى الموقع الإلكتروني:

62-مشروع ماريشال على الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazera.net/encyclopidia/economy/2015/06/29.

63-مراحل بناء الاتحاد الأوروبي على الموقع الإلكتروني:
http://www.ar.wikipidia.orgcorporation.

64-ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي على الموقع الإلكتروني:

www.oldowar.org/59043-html.03/04/20.

65-الاتحاد الأوروبي على الموقع الإلكتروني:

www.stagieurope/info/l'eunion 03/04/20: 54

66-فوز حزب سيريزا اليساري في الانتخابات العامة في اليونان، بتاريخ في 26 جانفي 2015 على الموقع الإلكتروني: .http://www.komhuria.com/art23919

67-تسيبراسألكسيس، يشير بفوز الشعب في انتخابات اليونان، تاريخ النشر 2017/09/21 على الموقع الإلكتروني:

http://www.com/arabic/norldnews/2015/1509514greek-elections-results.

68-البرنامج الرسمي لسيريزا، تاريخ النشر فيفري 2015 على الموقع الإلكتروني:

Raqeb.com/2015/02

69-انخفاض تاريخي لليورو على الموقع الإلكتروني:

News.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid-99066.stm.

70-منتدى المغرب العربي لتجارة العملات الفوركس، على الموقع الإلكتروني:

www.arabic.broker.com/forum/shoutkreated.php?t=38488jseco22, le 12fevrier 2015

71-تراجع اليورو أمام الدولار والين، تاريخ النشر 2010 /03/09 على الموقع الإلكتروني:

www.sudaress.com/asho/6136

72-تراجع سعر اليورو بسبب امتداد أزمة ديون منطقة اليورو إلى دول مالية التصنيف تاريخ النشر 2012 /04/23على الموقع الإلكتروني:

www.le.banofiles.com/news/51 3974.

73-تراجع سعر اليورو مقابل الدولار الأسترالي إلى أدنى مستوى له في ثمانية أشهر، تاريخ النشر 05 مارس 2013، على الموقع الإلكتروني:

www.le.banofiles.com/news/51 3974

74-الشرق، على الموقع الإلكتروني:

www.sharq.com/news/setails/349482.

2_المراجع باللغة الانجليزية:

75-Europen Bonking Authrity (2011), Methdologie Note Addiona guidance, June 2011

76-Jesco Blog, Le monde .fr/fils/2015/01l'euro.baisse3.pdf.

77-http://www.la finance pour tous.com /Decry pages/ dossiers/Agrovation-de-la-crise en europe/ le plan de sauvetage de l'Espagne/les quatre plan de sauvetage énergique.

78-Vincent Philippe, « la crise grecque et les institutions internationales.

79-Orange Mortane, Grèce « Le mirage du troisième plan de sauvetage », Article publié le mercredi 12 Août 2015. www.media.parti.fr.